

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث

مركز التجارة الدولية



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	رسالتنا الإحالة.....
٧	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
١٠	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
١٠	موجز
١٣	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
١٣	باء - الاستنتاجات والتوصيات
١٤	١ - متابعة التوصيات السابقة
١٤	٢ - الاستعراض المالي العام
١٦	٣ - الإبلاغ المالي
١٧	٤ - الإدارة والحوكمة الاستراتيجيان
٢١	٥ - إدارة الموارد البشرية
٢٢	٦ - آلية الرقابة
٢٣	٧ - إدارة العقود
٢٤	٨ - إدارة المشتريات
٢٥	٩ - إدارة السفر
٢٦	جيم - إفصاحات الإدارة.....
٢٦	١ - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات
٢٧	٢ - المدفوعات على سبيل الهبة
٢٦	٣ - حالات الغش والغش المفترض وسوء الإدارة المالية
٢٦	دال - شكر وتقدير
٢٨	المرفق
٢٨	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٣٣ المصادقة على صحة البيانات المالية	الثالث -
٣٤ التقرير المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	الرابع -
٣٤ مقدمة	ألف -
٣٦ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	باء -
٣٧ لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	جيم -
		المرفق
٤٥ معلومات تكميلية	
٤٦ البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	الخامس -
٤٦ بيان الوضع المالي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	أولا -
٤٨ بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	ثانيا -
٤٩ بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	ثالثا -
٥٠ بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	رابعا -
٥١ بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	خامسا -
٥٢ ملاحظات على البيانات المالية	

رسالتنا الإحالة

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

وفقاً للبند ٦-٢ من النظام المالي، أتشرف بأن أحيل إليكم البيانات المالية لمركز التجارة الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وقد صدقت المراقبة المالية على صحة هذه البيانات المالية.

وتُحال أيضاً نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس
مجلس مراجعي الحسابات

أنشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لمركز التجارة
الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(توقيع) شاشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية المرفقة الصادرة عن مركز التجارة الدولية والتي تشمل بيان المركز المالي (البيان الأول) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز لأهم السياسات المحاسبية.

ونرى أن هذه البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

وقد أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وترد مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في الفرع الوارد أدناه المعنون "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن مركز التجارة الدولية وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد اضطلعنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نستند إليه في تكوين رأيينا.

المعلومات الأخرى في ما عدا البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تشمل التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المدرج في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها.

ولا يشمل رأيينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال الضمانات في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعارف التي حصلنا عليها من مراجعة الحسابات، أو في ما إذا كانت تحوي ما قد يبدو من نواحٍ أخرى خطأً جوهرياً. وإذا ما خلصنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا به، إلى وجود خطأً جوهرياً في المعلومات الأخرى، فنحن ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نفيده به في هذا الصدد.

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة في ما يتعلق بالبيانات المالية

تتحمل لإدارة المسؤولية عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بأمانة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولدى إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة مركز التجارة الدولية على الاستمرار كمؤسسة عاملة تفصح، عند الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بالمؤسسة العاملة وتستخدم قابلية الاستمرار كأساس للمحاسبة، ما لم تعتمز الإدارة إما تصفية مركز التجارة الدولية وإما وقف عملياتها، أو أن لا يتوفر لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تكمن أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت هذه الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يشمل رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو تحقيق مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي أُجريت وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف دائما الخطأ الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنجم الأخطاء عن غش أو خطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع إلى حدٍ معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونلتزم بالتشكيك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم احتمالات وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت ناجمة عن غش أو خطأ، وتصميم وتطبيق إجراءات مراجعة تستجيب لتلك الاحتمالات، والحصول على أدلة لمراجعة الحسابات تكون كافية وملائمة لتوفير الأساس لإبداء رأينا. إن احتمال عدم كشف خطأ مادي ناجم عن غش يفوق احتمال عدم كشفه متى كان ناجما عن خطأ، لأن الغش يمكن أن ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تقديم بيانات مغايرة للحقائق أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية يكون ذا صلة بمراجعة الحسابات من أجل وضع إجراءات مراجعة الحسابات تكون مناسبة في الظروف القائمة، ولا تكون لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لمركز التجارة الدولية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الصادرة عن الإدارة.
- التوصل إلى استنتاجات في مدى ملاءمة استخدام الإدارة قابلية الاستمرار كأساس للمحاسبة، وكذلك، استنادا إلى الأدلة التي تم الحصول عليها جراء مراجعة الحسابات، في ما إذا كان هناك

عدم يقين جوهرى متصل بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة مركز التجارة الدولية على الاستمرار كمؤسسة عاملة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهرى، فإننا ملزمون بتوجيه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، بتعديل رأينا. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. بيد أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف مركز التجارة الدولية عن مواصلة عمله كمؤسسة عاملة.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الكامنة على نحو يحقق عرضها بأمانة.

وتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية قد نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نرى أن المعاملات التي أجراها مركز التجارة الدولية والتي اطلعنا عليها أو فحصناها في إطار مراجعتنا للحسابات، كانت من جميع الجوانب الجوهرية متوافقة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات مركز التجارة الدولية.

(توقيع) شاشي كانت شارما

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) موسى جمعة أسد

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات

في جمهورية تنزانيا المتحدة

(توقيع) كاي شيلر

رئيس الديوان الاتحادي الألماني لمراجع الحسابات

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

رأي مراجعي الحسابات

قام المجلس بمراجعة البيانات المالية المرافقة الصادرة عن مركز التجارة الدولية والتي تشمل بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (البيان الأول)، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز لأهم السياسات المحاسبية.

ويرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأنها أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام للمجلس

أبلغ المركز عن انخفاض في الأموال غير المخصصة (من ١٤,٩٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٨٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦) مع انسحاب الممولين الرئيسيين بسبب إعادة ترتيب أولويات الموارد المتاحة لهم. وبالتالي، لم يتسنى تحقيق الأهداف والغايات الرئيسية بالكامل. كما أبلغ المركز عن انخفاض في العجز من ٣٢,٠٣ مليون دولار في ٢٠١٥ إلى ٢٤,٤١ مليون دولار في ٢٠١٦، الأمر الذي يعزى أساسا إلى انخفاض في الأنشطة. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن لتطوير بوابة المشاريع الالكترونية الجديدة في إطارها الشامل أن يجعل منها أداة رئيسية في تعزيز الكفاءة التنفيذية. ولكن تطويرها لم ينجز بالكامل حتى الآن، ورغم أنها وُضعت في الاستخدام طوال عام ٢٠١٦، إلا أنه لا تزال هناك بعض الثغرات التي ينبغي معالجتها في مجال الإبلاغ.

تحتاج آلية الرقابة لمركز التجارة الدولية إلى تعزيزها من خلال تشكيل لجنة للرقابة وإنشاء سجل للمخاطر. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم الالتزام المعلن بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد الغايات والإنجازات من خلال تقديم أدلة أقوى عن إسهامات المركز، وذلك بغية تقديم المزيد من الضمانات للجهات المانحة الرئيسية حول نتائج عمل المركز.

الاستنتاجات الرئيسية

الحاجة إلى تعزيز آلية الرصد من أجل تحقيق الأهداف المبيّنة في الخطة الاستراتيجية

حددت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ ثلاثة أهداف يتعين بلوغها في فترة الخطة الاستراتيجية. وسوف يبدأ العمل بالخطة الاستراتيجية من خلال وضع خطط تنفيذية سنوية مفصلة، وهي بمثابة خرائط طريق لبلوغ هذه الأهداف.

ولاحظ المجلس أن الخطة التنفيذية لمركز التجارة الدولية لم تفصّل إلى خطط عمل فردية على مستوى الشعب أو الأقسام. ومن دون خطط العمل تلك، فإن من الصعب التأكد مما إذا كان المركز قد أخذ في الحسبان مساهمات الأقسام في الخطة التنفيذية. وتعتبر خطط العمل المفصلة بمثابة ضمانة حاسمة بالنسبة لشركاء الصندوق الاستئماني، لأنها تيسر قياس الأداء ورصد الإنجازات ومراقبة الميزانيات.

الحاجة إلى إجراء استعراض لملاك الموظفين من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المركز

كان المركز يشغّل ١٩٩ وظيفة من الفئة الفنية (ف-١ إلى ف-٥) في مقابل ٩٣ وظيفة معتمدة. وبالإضافة إلى ذلك، يوظف المركز أيضا ٦٩٢ من الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد.

ولاحظ المجلس أن ٩٩ من وظائف الفئة الفنية، التي كان يقوم شاغلوها بمهام ذات طبيعة دائمة وأهمية بالغة بالنسبة إلى المركز، كانت تمول من موارد خارجة عن الميزانية. وهذا يخلق مجالا من مجالات المخاطر المرتفعة بالنسبة إلى خطة الأعمال المستقبلية للمركز، نظرا لأن الوظائف الفنية التي يقوم شاغلوها بأعمال هامة يمكن أن تخضع لفترات متكررة من تبديل الموظفين بسبب الطابع المؤقت لتوظيفهم وعملهم في المركز ولأن الأشخاص الشاغلين لهذه الوظائف قد يحصلون على فرص أفضل في أماكن أخرى.

هناك حاجة لإجراء تخطيط مفصل للموارد، بما في ذلك ما يتعلق بالمستوى المناسب لملاك الموظفين، استنادا إلى متطلبات الخطة التنفيذية وتوافر الأموال. وعلى الرغم من أن لجنة الإدارة العليا تجري عملية استعراض لملاك الموظفين في كل سنة، وتجرى التعديلات على مدار السنة تبعا للبيئة المالية والتشغيلية، فهي ليست بمثابة استعراض موضوعي ورسمي لملاك الموظفين. فمن شأن الاستعراض الموضوعي المنفذ من قبل وكالة مستقلة أن يسمح بإجراء تقييم مهني لمتطلبات التوظيف. وحيث أن المرتبات والخدمات الاستشارية تمثل ٧٣ في المائة من نفقات المركز، فإن استعراضا مستقلا كهذا سيكون أيضا بمثابة عامل تطمين بالنسبة إلى أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة.

الحاجة إلى تفعيل لجنة الرقابة في مركز التجارة الدولية

ذكرت وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها للإدارة المركزية للمخاطر في منظومة الأمم المتحدة أنه يتوجب على لجان مراجعة الحسابات (لجان الرقابة) استعراض فعالية ممارسات إدارة المخاطر واستعراض إدارة المخاطر الرئيسية، وتقديم تقاريرها إلى هيئة الإدارة. وفي منظومة الأمم المتحدة، وتماشيا مع انتشار تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، أخذت لجان مراجعة الحسابات تدرج بشكل متزايد استعراض ممارسات إدارة المخاطر في جداول أعمالها. ويتماشى ذلك أيضا مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام إنشاء آلية متابعة ريفية المستوى لضمان التنفيذ السليم لجميع التوصيات المتعلقة بالرقابة.

وقد شكّلت لجنة للرقابة للمرة الأولى في المركز في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وغدّلت اختصاصات لجنة الرقابة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وفي آب/أغسطس ٢٠١٤.

ولاحظ المجلس أنه في وقت إجراء مراجعة الحسابات لم تكن لجنة الرقابة قائمة بأعمالها في ذلك الحين، ولم تُعقد اجتماعاتها منذ إعادة تنظيمها في عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المركز من إنشاء نظام فعال للرقابة من أجل ضمان تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة على نحو منهجي وفي الوقت المناسب.

الاستعانة بالخبراء الاستشاريين للوظائف العامة

يعرّف البند ٢ من سياسة المركز المتعلقة بالتعاقد مع الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد الخبير الاستشاري بأنه فرد يكون حجة أو خبيراً متخصصاً معترفاً به في ميدان محدد، يستعين به المركز بموجب عقد مؤقت بصفة إرشادية أو استشارية. وينص البند ٣ من هذه السياسة على أنه ينبغي أن تشمل اختصاصات الخبير الاستشاري نواتج وأهدافاً وغايات ملموسة وقابلة للقياس فيما يتعلق بالعمل المكلف به، بالإضافة إلى أنشطة محددة لتحقيق النواتج والغايات المطلوبة.

ولدى تفحص ٢٧٨ عقداً، لاحظ المجلس أن عمل الخبير الاستشاري في ٤٨ منها كان ذا طبيعة مساندة ولم تحدّد في الاختصاصات أي نواتج أو أهداف أو غايات ملموسة وقابلة للقياس.

التوصيات السابقة

قام المجلس بمتابعة تنفيذ التوصيات السابقة غير المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكانت هناك اثنتا عشرة توصية قيد التنفيذ (٨٦ في المائة) وتوصيتان (١٤ في المائة) نُفذتا بالكامل.

التوصيات الرئيسية

قدم المجلس التوصيات الرئيسية التالية التي تنص على أن يقوم المركز بما يلي:

- (أ) تعزيز آلية الرصد في المركز من خلال كفالة أن تقوم أقسامه وشعبه بإعداد خطط عملها السنوية بما يتماشى مع خطته التنفيذية وخطته الاستراتيجية؛
- (ب) إجراء استعراض مستقل لملاك الموظفين لتحقيق الاستفادة المثلى من موارد المركز؛
- (ج) تفعيل دور لجنة الرقابة في المركز لتعزيز آليات الرقابة الداخلية فيه؛
- (د) تجنب استخدام الخبراء الاستشاريين من أجل أداء المهام العامة.

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

- ١ - مركز التجارة الدولية وكالة للتعاون التقني يشترك في تمويلها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لحفز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- ٢ - وراجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمركز، واستعرض عملياته للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المتخذ عام ١٩٤٦. وأجريت مراجعة الحسابات وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فضلاً عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن يتقيد المجلس بالمقتضيات الأخلاقية، وأن يقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتأكد على نحو معقول من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.
- ٣ - وأجريت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بصورة زبينة المركز المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأداءه المالي وتدقيقه النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجّلت على النحو السليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وفي إطار مراجعة الحسابات أُجري استعراض عام للأنظمة المالية والضوابط الداخلية وفحص اختباري للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.
- ٤ - واستعرض المجلس أيضاً عمليات المركز بمقتضى البند ٧-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، مع التركيز على بدء العمل بنظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي معرض مراجعة الحسابات، أجرى أعضاء المجلس زيارة إلى مقر المركز في جنيف. وواصل المجلس العمل بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمانة العامة على كفاءة تغطية منسقة.
- ٥ - ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقش تقرير المجلس مع إدارة مركز التجارة الدولية التي عُرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

الحقائق الرئيسية	
مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٦، ويمثل انخفاضاً عن إيرادات عام ٢٠١٥ البالغة ٧٠,٣٢ مليون دولار ^(١)	٦٦,٧٩ مليون دولار
مجموع المصروفات في عام ٢٠١٦، ويمثل انخفاضاً عن مصروفات عام ٢٠١٥ البالغة ١٠٢,٣٥ مليون دولار	٩١,٢ مليون دولار
مجموع الأصول في عام ٢٠١٦، ويمثل زيادة عن أصول عام ٢٠١٥ البالغة ٩٩,٣١ مليون دولار	١٠٥,٠٣ ملايين دولار
مجموع الخصوم في عام ٢٠١٦، ويمثل زيادة عن خصوم عام ٢٠١٥ البالغة ٩٩,٧٣ مليون دولار	١٣٨,٩٢ مليون دولار

صافي الأصول (سليبي) في عام ٢٠١٦، (٠,٤١٤) مليون دولار في عام ٢٠١٥	(٣٣,٩) مليون دولار
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (غير متداولة) في عام ٢٠١٦، ويمثل زيادة عن مبلغ ٧٥,٨١ مليون دولار في عام ٢٠١٥	٨٧,١٣ مليون دولار
(أ) أعداد المركز حساب الأرقام لعام ٢٠١٥.	

١ - متابعة التوصيات السابقة

٦ - قام المجلس بمتابعة تنفيذ التوصيات السابقة والتحقق من حالة التوصيات التي لم تنفذ بعد. ومن بين التوصيات السابقة التي لم تنفذ خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نفذ المركز توصيتين بالكامل (١٤ في المائة)، بينما كانت هناك ١٢ توصية قيد التنفيذ (٨٦ في المائة). ويتضمن مرفق هذا التقرير شرحاً مفصلاً عن حالة تنفيذ التوصيات السابقة.

٢ - الاستعراض المالي العام

٧ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان لدى المركز التجارة الدولية رصيد سلبي لصافي الأصول قدره ٣٣,٩٠ مليون دولار (٢٠١٥): رصيد سلبي لصافي الأصول قدره ٠,٤١٤ مليون دولار) وزاد مجموع الأصول من ٩٩,٣١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٠٥,٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في التبرعات المستحقة القبض من ٥٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وزيادة في النقدية ومكافآت النقدية من ٧,٢٩ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٩٩ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وأبلغ المركز أن مجموع خصومه بلغ ١٣٨,٩٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٩٩,٧٣ مليون دولار). ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى الزيادة في الخصوم الأخرى من ١١,٩٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٤١,٨٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث تم توقيع اتفاقات جديدة متعددة السنوات للتبرعات المشروطة خلال السنة، ويعود أيضاً إلى خسارة ائتمانية ناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين قدرها ٩,٠٨ ملايين دولار.

الأداء المالي

٨ - وأبلغ المركز عن عجز قدره ٢٤,٤١ مليون دولار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: عجز قدره ٣٢,٠٣ مليون دولار). وبلغت إيرادات هذه السنة ٦٦,٧٩ مليون دولار (٢٠١٥: ٧٠,٣٢ مليون دولار)، ونتج معظمها من أنصبة مقررة قدرها ٣٧,٣٩ مليون دولار ومن تبرعات قدرها ٢٦,٨٨ مليون دولار، مما يتسق مع أرقام السنة السابقة وهي ٣٧,١٦ مليون دولار و ٢٦,٦٩ مليون دولار على التوالي.

٩ - وأبلغ المركز عن عجز قدره ٩١,٢٠ مليون دولار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: عجز قدره ١٠٢,٣٥ مليون دولار). وعلى غرار السنوات السابقة، يتعلق معظم التكاليف التي تكبدها المركز بمرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم (٥٢,٠٧ مليون دولار). وأبلغ أن تكاليف العاملين من غير الموظفين (تكاليف الخبراء

الاستشاريين والمتعاقدين) بلغت ١٤,٥٠ مليون دولار، في حين بلغت مصروفات التشغيل الأخرى ١٤,٦٧ مليون دولار. ويشمل باقي التكاليف مصروفات التدريب والسفر والمصروفات المتعلقة بالعملات الأجنبية والمنح والاستهلاك والإهلاك. ويبين الجدول الثاني-١ أدناه تحليل المجلس لمصروفات المركز.

الجدول الثاني-١

مصروفات مركز التجارة الدولية في السنتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

نوع المصروفات	٢٠١٦ دولارات الولايات المتحدة (بالآلاف)	٢٠١٦ (النسبة) دولارات الولايات المتحدة (بالآلاف)	٢٠١٥ دولارات الولايات المتحدة (بالآلاف)	٢٠١٥ (النسبة) دولارات الولايات المتحدة (بالآلاف)
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	٥٢٠٦٥	٥٧,٠٩	٥٤٨٢١	٥٣,٥٦
تعويضات العاملين من غير الموظفين وبدلاتهم	١٤٥٥٢	١٥,٩٠	١٨٢٢٨	١٧,٨١
السفر	٥٣٣٩	٥,٨٥	٥٠٠٩	٤,٨٩
المنح والتحويلات الأخرى	٩٣٦	١,٠٣	١٠٧٥	١,٠٥
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٢٧٣	٠,٣٠	١١٦٣	١,١٤
الاستهلاك	٣٢٧	٠,٣٦	٢٥١	٠,٢٥
الإهلاك	٣٤٧	٠,٣٨	١٨٠	٠,١٨
مصروفات التشغيل الأخرى	١٤٦٧٠	١٦,٠٩	١٨٧٧٠	١٨,٣٤
مصروفات أخرى	٢٧٣٨	٣,٠٠	٢٨٥٢	٢,٧٩
المجموع	٩١١٩٧	١٠٠	١٠٢٣٤٩	١٠٠

المصدر: تحليل مجلس مراجعي الحسابات للبيانات المالية لمركز التجارة الدولية وأدائه لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

التحليل المالي

١٠ - في إطار التحليل المالي، قام المركز بتقييم النسب المالية للمركز وأصوله وخصومه الرئيسية (الجدول الثاني-٢).

الجدول الثاني-٢

النسب المالية

السنة	٢٠١٦	٢٠١٥
نسبة التداول ^(١)	١,٩٤	٢,٧٦
(نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)		
مجموع الأصول: مجموع الخصوم ^(ب)		
(نسبة الأصول إلى الخصوم)	٠,٧٦	١

السنة	٢٠١٦	٢٠١٥
نسبة النقدية ^(ج)		
(النقدية + نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	١,٣٠	١,٢٩
نسبة السيولة السريعة ^(د)		
(النقدية + الاستثمارات + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	١,٨٦	٢,٦٦

المصدر: البيانات المالية للمركز.

(أ) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على دفع التزاماته القصيرة الأجل.

(ب) النسبة المرتفعة هي مؤشر جيد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية هي مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ أنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة في الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من النسبة المتداولة لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على مركز جار أعلى سيولة.

١١ - ولاحظ المجلس أنه على الرغم من انخفاض في نسبة التداول مقارنة بالسنة الماضية، لا تزال نسبة التداول ونسبة النقدية سليمتين. غير أنه حدثت زيادة كبيرة في مجموع الخصوم مقابل مجموع الأصول. وليس لدى المركز حالياً سوى أصول قدرها ٠,٧٦ دولار لتغطية كل دولار من الخصوم. وكانت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين تمثل حوالي ٦٥ في المائة من مجموع خصوم المركز في عام ٢٠١٦ (٧٩,٦٥ في المائة في ٢٠١٥)، وانخفضت كنسبة مئوية من مجموع الخصوم. ونظراً إلى طبيعة تلك الخصوم الطويلة الأجل، لا يرى المجلس أن هناك أي خطر فوري على السيولة داخل المركز، ويرى أن تقدير الإدارة بأن المركز لا يزال مؤسسة لها مقومات الاستمرار هو تقدير مناسب.

٣ - الإبلاغ المالي

الأصول الأخرى

١٢ - تشمل "الأصول الأخرى" في بندي الأصول المتداولة وغير المتداولة مبلغاً قدره ٠,٢٨٢ مليون دولار صُنف في "السلف المقدمة إلى الموظفين". بيد أن هذه الفئة نفسها تمثل المبالغ الزائدة المدفوعة إلى موظفي المركز، التي يمكن استردادها في أقساط. ولذلك، فإن تصنيف هذه الفئة في "السلف المقدمة إلى الموظفين" غير مناسب.

١٣ - وأفاد المركز بأنه أكد للمقر على ضرورة وجود رمز منفصل لحسابات دفتر الأستاذ العام في المخطط المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية من أجل التمييز بين السلف المقدمة إلى الموظفين والمبالغ المستردة من الموظفين.

١٤ - ويوصي المجلس بأن يكفل المركز التصنيف الملائم بين السلف المقدمة إلى الموظفين والمبالغ التي لم يتم استردادها بعد من الموظفين.

تعويضات العاملين من غير الموظفين وبدلاتهم

١٥ - ورد في الملاحظة ١٦، المصروفات، من الملاحظات على البيانات المالية، أن تعويضات العاملين من غير الموظفين وبدلاتهم هي تكاليف فرادى المتعاقدين والخبراء الاستشاريين، بما في ذلك ما يتصل بها من مصروفات التأمين والسفر، ولكن لا يرد توزيع مجموع المصروفات البالغة ١٤,٥ مليون دولار لنفس الفئات في الملاحظات ذات الصلة على البيانات المالية.

١٦ - وأفاد المركز بأنه قد أحاط علما بذلك واقترح تنفيذ هذه التغييرات في عرض البيانات المالية لعام ٢٠١٧.

١٧ - ويوصي المجلس بأن يكفل المركز العرض المناسب بالإشارة إلى المصروفات المتعلقة بتعويضات العاملين من غير الموظفين وبدلاتهم عن طريق إدراج التفاصيل المادية في الملاحظات على البيانات المالية.

٤ - الإدارة والحوكمة الاستراتيجيان

ضرورة مواومة مشاريع مركز التجارة الدولية مع أهداف التنمية المستدامة

١٨ - أعلن المركز في خطته التنفيذية لعام ٢٠١٦ أنه أدمج أهداف التنمية المستدامة إدماجاً كاملاً في برامجه، وسيواصل الإسهام في تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مستدامين شاملين للجميع من خلال ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة. ولدى القيام بذلك، فإنه سيشدد على تنسيق تقديم المساعدة عن طريق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة توحيد الأداء. ويوضح الشكل التالي مواومة الأهداف ذات الصلة مع مشاريع المركز.

الشكل الثاني - أولاً

مواومة مشاريع مركز التجارة الدولية مع أهداف التنمية المستدامة



المصدر: خطة المركز التنفيذية لعام ٢٠١٦.

١٩ - وأنشأ المركز بوابة الكترونية جديدة للمشاريع، وفاءً بالتزامه. وفي هذه البوابة، استخدمت علامات إنمائية لربط كل مشروع من المشاريع بثلاثة أهداف فقط من أهداف التنمية المستدامة هي: الهدف ٥، المساواة بين الجنسين؛ والهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الشباب)؛ والهدف ١٢، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (البيئة). بيد أن المجلس لاحظ أن المركز ملتزم بعشرة أهداف. ولا بد للمركز أن يوضح كيفية التي يعتزم بها الربط بين المشاريع والأهداف الأخرى التي يلتزم بتحقيقها.

٢٠ - وأفاد المركز بأن الروابط بين مشاريعه وأهداف التنمية المستدامة وإسهامها في تحقيق هذه الأهداف لا يقاس من خلال وضع العلامات الإنمائية. ويحدد المركز نوع كل مشروع من خلال سوق التنمية التي يسعى فيها المشروع مباشرة إلى تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين أو الأهداف المتعلقة بالبيئة أو الحد من الفقر. إلا أنه طلب ربط كل مشروع مباشرة، على مستوى التأثير، بالهدف المعني بالنتائج المستهدفة. ولم يضع المركز أهدافا كمية للمشاريع، لأن مشاريع المركز تسهم في الأهداف بالفعل على مستوى الأثر.

٢١ - ولاحظ المجلس أن العلامات الإنمائية تتيح ربط أهداف التنمية المستدامة بالمشاريع مباشرة. وبالنظر إلى فائدة العلامات الإنمائية، يرى المجلس أن على المركز أن يستكشف إمكانية ربط جميع المشاريع بالأهداف ذات الصلة عن طريق العلامات الإنمائية أو بواسطة آلية مماثلة. وهذا من شأن ذلك تيسير تقييم ورصد تأثير المركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الحاجة إلى تعزيز آليات الرصد لتحقيق الأهداف المبينة في الخطة الاستراتيجية

٢٢ - حددت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ ثلاثة أهداف يتعين بلوغها خلال فترة الخطة الاستراتيجية الحالية لتحقيق مهمة المركز. والاسراتيجية الكفيلة بتحقيق الأهداف المعلنة هي تعميم تنفيذ خطط تنفيذية سنوية مفصلة. ووضع المركز في إطار تخطيطه السنوي معالم ومؤشرات أداء رئيسية لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٢٣ - ويتألف هيكل الحوكمة الذي وضعه المركز لغرض الرصد والرقابة من الفريق الاستشاري المشترك الذي يضم ممثلين من منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، واللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز، التي تتألف من الجهات المانحة الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، هناك لجنة للإدارة العليا تضم مديري شعب المركز الأربع ونائب المدير التنفيذي والمدير التنفيذي. ويجتمع الفريق الاستشاري المشترك سنويا، وتجتمع اللجنة الاستشارية كل ستة أشهر، وتجتمع لجنة الإدارة العليا أسبوعيا.

٢٤ - وفي الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، حدد المركز المنجزات الرئيسية التي التزم بتنفيذها من أجل بلوغ أهدافه الاستراتيجية وتوفير الحلول في كل مجال من مجالات تركيزه الستة، المحددة وفقا للتوصيات المنبثقة من التقييمات المستقلة التي أجريت في عام ٢٠١٤. وبناء على ذلك، وعد المركز ببلوغ ٥٠ معلما استراتيجيا في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق المنجزات الرئيسية المعنية في عام ٢٠١٦. وفضلا عن ذلك، تم تجسيد التوصيات المنبثقة من التقييمات المستقلة التي أجرتها الجهات المانحة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٤ في ٤٨ منجزا.

- ٢٥ - وأفاد المركز في التقرير الذي قدمه إلى اللجنة الاستشارية في عام ٢٠١٦، بأنه قد أنجز ٣٦ من المعالم الاستراتيجية الخمسين، أي بنسبة ٧٢ في المائة، في حين لا تزال ١٤ منها قيد الإنجاز.
- ٢٦ - وقد تبين من المعلومات المستجدة المقدمة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ عن حالة تنفيذ توصيات التقييم أن ٣٧ من بين المنجزات الثمانية والأربعين المتوخاة (٧٧ في المائة) قد نفذت بالكامل، في حين كانت ١١ منها لا تزال قيد التنفيذ.
- ٢٧ - وأفاد المركز بأن النتائج الإيجابية التي يتوخى تحقيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد حددت أثناء عملية تخطيط الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ في إطار بعض افتراضات الميزانية التي لم تتحقق بالكامل؛ ولذلك، لم يتسن تحقيق جميع الأهداف تماما.
- ٢٨ - ولاحظ المجلس كذلك أن خطة المركز التنفيذية لم تُقسّم إلى وثائق خطط عمل محددة ومنفصلة على مستوى الشعب أو الأقسام. ومن دون خطط عمل للشعب والأقسام، من الصعب التأكد مما إذا كان المركز قد أخذ في الحسبان مساهمات الأقسام في الخطة التنفيذية. فعدم وجود خطط عمل يجعل من الصعب قياس الأداء أو رصد الإنجازات أو مراقبة الميزانيات. والقصور في تحقيق الأهداف المحددة في المعالم الاستراتيجية يعزز أيضا ضرورة قيام المركز بإعداد خطط عمل للشعب والأقسام تمشيا مع خطته التنفيذية وخطته الاستراتيجية. كما أن خطط العمل المفصلة تُعدُّ بمثابة ضمانة حاسمة بالنسبة لشركاء الصندوق الاستئماني.
- ٢٩ - ورد المركز بأن المسؤوليات المنوطة بالأقسام في تنفيذ مهام الخطة التنفيذية معروفة لدى المديرين.
- ٣٠ - ولاحظ المجلس أن خطط عمل الأقسام من شأنها أن تجعل المديرين مسؤولين عن أدوارهم في تنفيذ الخطة التنفيذية ومن شأنها أيضا أن تيسر رصد الأهداف.
- ٣١ - ويوصي المجلس بأن يعزز المركز آلية الرصد التي يستخدمها بكفالة أن تقوم أقسامه وشعبه بإعداد خطط عملها السنوية بما يتماشى مع خطته التنفيذية وخطته الاستراتيجية.

٥ - إدارة الموارد البشرية

الحاجة إلى إجراء استعراض لملاك الموظفين من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المركز

- ٣٢ - خصصت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6) [13/Rev.1/Add.1](#) لمركز التجارة الدولية ١٦٠ وظيفة من الميزانية العادية و ٢٠ وظيفة من خلال تكاليف دعم البرامج.

٣٣- ويرد فيما يلي استعراض الوظائف المعتمدة والموظفين القائمين على عملهم.

الجدول ثانيا-٣

الوظائف الموجودة في مركز التجارة الدولية

الوظيفة	الوظائف المعتمدة (وفقا للميزانية)	الموظفون القائمون على عملهم
ف-٥	٢١	٢٧
ف-٤	٣٣	٤١

الوظيفة	الوظائف المعتمدة (وفقا للميزانية)	الموظفون القائمون على عملهم
ف-٣	٢٤	٦٢
ف-٢/١-١	١٥	٦٩
المجموع	٩٣	١٩٩

المصدر: المرفق الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 13/Add.1/Rev.1) والبيانات المقدمة من مركز التجارة الدولية.

٣٤ - ويتضح من الجدول أعلاه أن المركز يشغل ١٩٩ وظيفة من الفئة الفنية (ف-١ إلى ف-٥) في مقابل ٩٣ وظيفة معتمدة. وبالإضافة إلى ذلك، يوظف المركز أيضا ٦٩٢ من الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد.

٣٥ - واستعرض المجلس توزيع الوظائف في الفئة الفنية بحسب شُعب المركز، وترد النتائج في الجدول أدناه.

الجدول ثانيا-٤

توزيع الوظائف في الفئة الفنية، بحسب الشعبة

الشعبة	ف-١/٢-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	المجموع
مكتب المدير التنفيذي	٨	٥	٦	٣	٢٢
شعبة البرامج القطرية	١١	١٢	٨	٨	٣٩
شعبة تنمية الأسواق	٢٤	١٩	٨	٦	٥٧
شعبة الشركات والمؤسسات	١٩	١٩	١٥	٧	٦٠
شعبة دعم البرامج	٧	٧	٤	٣	٢١
المجموع	٦٩	٦٢	٤١	٢٧	١٩٩

المصدر: بيانات مقدمة من مركز التجارة الدولية.

٣٦ - ضمت شعبة تنمية الأسواق وشعبة الشركات والمؤسسات ما نسبته ٥٨,٨ في المائة من مجموع موظفي الفئة الفنية العاملين لدى المركز.

٣٧ - ولاحظ المجلس أيضا أن ٩٩ من وظائف الفئة الفنية، التي كانت تقوم بمهام ذات طبيعة دائمة وأهمية بالغة بالنسبة إلى المركز، كانت تمول من موارد خارجة عن الميزانية. وهذا يخلق مجالا من مجالات المخاطر المرتفعة بالنسبة إلى خطة الأعمال المستقبلية للمركز، نظرا لأن الوظائف الفنية التي تقوم بأعمال هامة يمكن أن تخضع لفترات متكررة من تبديل الموظفين بسبب الطابع المؤقت لتوظيفهم وعملهم، ولأن الأشخاص الشاغلين لهذه الوظائف قد يحصلون على فرص أفضل في أماكن أخرى.

٣٨ - هناك حاجة لإجراء تخطيط مفصل للموارد، بما في ذلك المستوى المناسب لملاك الموظفين، استنادا إلى متطلبات الخطة التنفيذية وتوافر الأموال. وعلى الرغم من أن لجنة الإدارة العليا تجري عملية استعراض لملاك الموظفين في كل سنة، وتجرى التعديلات على مدار السنة تبعا للبيئة المالية والتشغيلية،

فهي ليست بمثابة استعراض رسمي وموضوعي لملاك الموظفين. فمن شأن الاستعراض الموضوعي المنفذ من قبل وكالة مستقلة أن يسمح بإجراء تقييم مهني لمتطلبات التوظيف. وحيث أن المرتبات والخدمات الاستشارية تمثل ٧٣ في المائة من نفقات المركز، فإنه سيكون أيضاً بمثابة عامل تطمين بالنسبة إلى أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة.

٣٩ - وأوضح المركز أنه خضع في عام ٢٠١٦ لعملية إعادة تنظيم واسعة النطاق ترمي إلى التأكد من تنظيمه على أفضل وجه من الاستعداد للتوجهات الاستراتيجية الراهنة والمقبلة والضرورات التشغيلية. وأشار كذلك إلى أن المرحلة التالية في هذه العملية ستتم من خلال استعراض جميع توصيفات الوظائف في كل قطاعات المركز للتأكد من أن الواجبات المرتبطة بكل وظيفة مفصلة بشكل واضح ومناسبة ومحسنة تحسباً للمستقبل بقدر الإمكان. ويتوقع المركز البدء في هذا المشروع المهم في الربع الأخير من عام ٢٠١٧. وأكد المركز للمجلس أنه سوف ينظر في إجراء استعراض مستقل لملاك الموظفين بمجرد الانتهاء من المشروع المذكور أعلاه.

٤٠ - يوصي المجلس بأن يقوم المركز بإجراء استعراض مستقل لملاك الموظفين لتحقيق الاستفادة المثلى من موارده.

٤١ - وقَبِلَ المركز بهذه التوصية.

السعي نحو توفير بيئة عمل شاملة وسهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة

٤٢ - من المهم لكل منظمة أن تجعل بيئة العمل فيها شاملة وسهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - ولاحظ المجلس أنه على الرغم من إجراء المركز مراجعة رسمية لإمكانية الوصول إلى مبانيه، وتجهيز مدخله بطريق دخول خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، لم يكن لديه مبادئ توجيهية محددة للسياسة المطبقة في هذا الخصوص. وقد أدى ذلك إلى عدم وجود سجلات تضم عدد الموظفين ذوي الإعاقة الذين هم على رأس عملهم في الوقت الراهن أو الذين تم توظيفهم في السنوات الخمس الماضية، أو أولئك الذين غادروا المركز.

٤٤ - وفي ظل عدم وجود سياسة متبعة وعدم توافر السجلات، فإنه ليس لدى المركز سوى وسائل قليلة ليأخذ في اعتباره الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو بذلك لا يلتزم بالسياسة المتبعة في الأمم المتحدة التي تدعو إلى توفير سبل الإدماج وتسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الأكمل في الأمم المتحدة.

٤٥ - وأوضح المركز أنه سوف يصدر سياسة منفصلة مقتبسة من سياسة الأمم المتحدة بشأن الإعاقة، مستندة إلى المزيد من البحوث بشأن أفضل الممارسات المستمدة من كل من الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٤٦ - يوصي المجلس بأن يضع المركز سياسة رسمية ومبادئ توجيهية مماثلتين لما ورد في التعميم **ST/SGB/2014/3**، بحيث يصبح المركز شاملاً وميسراً للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٧ - وقَبِلَ المركز بهذه التوصية.

٦ - آلية الرقابة

الحاجة إلى وضع إطار لإدارة المخاطر

٤٨ - أُدرج إطار الإدارة المركزية للمخاطر في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من خلال تقرير الأمين العام (A/64/640). ونتيجة لذلك، أوصت وحدة التفتيش المشتركة في ٢٠١٠ بوضع نقاط مرجعية من أجل تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٤، طلب المدير التنفيذي للمركز من مكتب خدمات الرقابة الداخلية مساعدة المركز في وضع إطار لإدارة المخاطر. وبناء على ذلك، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مهمة استشارية تهدف إلى ما يلي: (أ) إجراء تقييم للثغرات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر باستخدام النقاط المرجعية الملائمة ومصنوفة التّضحج، و (ب) تحديد الفرص المتاحة للمركز للارتقاء إلى مستويات أعلى من نضج الإدارة المركزية للمخاطر. وقّيم مكتب خدمات الرقابة الداخلية النقاط المرجعية للإدارة المركزية للمخاطر في المركز عند المستوى الأولي فقط (المستوى ١) فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإدماج والإبلاغ وعملية إدارة المخاطر والأدوات والتدريب والتنفيذ والتطوير المستمر. وقبّل المركز بالتقييم الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٥٠ - ولاحظ المجلس أنه في وقت مراجعة الحسابات في نيسان/أبريل ٢٠١٧، لم يكن المركز قد أصدر بعد سياسة لإدارة المخاطر، والتي يفترض أن تشمل إسناد الأدوار والمسؤوليات الرسمية من أجل تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، كان سجل المخاطر في المركز لا يزال قيد الإعداد.

٥١ - وأكد المركز أن مشروع سياسة إدارة المخاطر لم يقدّم حتى الآن إلى الفريق الاستشاري المشترك ليعتمده، وأن سجل المخاطر في المركز ما زال في مرحلة الإعداد.

٥٢ - يوصي المجلس بأن يقوم المركز بوضع إطار للإدارة المركزية للمخاطر وتفعيله بشكل كامل.

الحاجة إلى تفعيل لجنة الرقابة في مركز التجارة الدولية

٥٣ - ذكرت وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها للإدارة المركزية للمخاطر في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2010/4)، أنه يتوجب على لجان مراجعة الحسابات (لجان الرقابة) استعراض فعالية ممارسات إدارة المخاطر واستعراض إدارة المخاطر الرئيسية، وتقديم تقاريرها إلى هيئة الإدارة. وفي منظومة الأمم المتحدة، وتماشياً مع انتشار تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، أخذت لجان مراجعة الحسابات تدرج بشكل متزايد استعراض ممارسات إدارة المخاطر في جداول أعمالها. ويتمشى ذلك أيضاً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام إنشاء آلية متابعة رفيعة المستوى لضمان التنفيذ السليم لجميع التوصيات المتعلقة بالرقابة.

٥٤ - شكّلت لجنة للرقابة للمرة الأولى في المركز في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتألّفت اللجنة من نائب المدير التنفيذي بصفته الرئيس، ومدير شعبة دعم البرامج، ومدير شعبة أخرى، ورئيس الإدارة المالية باعتباره عضواً بحكم المنصب. وشارك ممثلون عن منظمة التجارة العالمية والأونكتاد في حضور اجتماعات

- اللجنة. وحدد الإخطار المتعلق بالاجتماعات أن على اللجنة أن تجتمع بمعدل لا يقل عن ثلاث مرات في السنة.
- ٥٥ - وعُدلت اختصاصات لجنة الرقابة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حيث أبقى على تكوينها ولكن تم تغيير تواتر الاجتماعات لتصبح مرة في السنة.
- ٥٦ - وعُدل المركز من جديد اختصاصات لجنة الرقابة في آب/أغسطس ٢٠١٤ بحيث تتضمن عضوا يمثل الأونكتاد وعضوا آخر يمثل منظمة التجارة العالمية. وسيتم اختيار هذين العضوين من قبل الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، على التوالي. وسوف يتناوب العضوان على رئاسة لجنة الرقابة في المركز.
- ٥٧ - ولاحظ المجلس أنه في وقت إجراء مراجعة الحسابات في نيسان/أبريل ٢٠١٧، لم تكن لجنة الرقابة قائمة بأعمالها في ذلك الحين، ولم تُعقد اجتماعاتها منذ إعادة تنظيمها في عام ٢٠١٤.
- ٥٨ - ونتيجة لذلك، لم يتمكن المركز من إنشاء نظام فعال للرقابة من أجل ضمان تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة على نحو منهجي وفي الوقت المناسب.
- ٥٩ - يوصي المجلس بأن يقوم المركز بتفعيل دور لجنة الرقابة المستقلة فيه لتعزيز آليات الرقابة الداخلية في المركز.
- ٦٠ - وقَبِلَ المركزُ بهذه التوصية.

٧ - إدارة العقود

الحاجة إلى الامتثال للقواعد المتعلقة بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين

- ٦١ - يضطلع المركز بمهمة دعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق بناء القدرات المؤسسية والإدارية وتلك اللازمة للأعمال الحرة وذلك على مستويات الحكومة والمؤسسات والمشاريع في الوقت نفسه. وتعتمد كل أنشطته على الاختيار الصحيح للأشخاص المؤهلين وتعيينهم وتوزيعهم وتحفيزهم. ويعتمد المركز إلى حد كبير على خدمات الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد من أجل الأنشطة المتصلة بالمشاريع. وتتجلى أهمية الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد في عمليات المركز في حقيقة أنه خلال عام ٢٠١٦، بلغ عدد العقود التي بقيت سارية في المركز ٢٧٠ ١ عقدا لخبراء استشاريين/متعاقدين أفراد شملت ٦٩٢ خبيراً استشارياً.
- ٦٢ - وقد صدرت سياسة المركز بخصوص التعاقد مع الخبراء الاستشاريين/المتعاقدين الأفراد من خلال أمر إداري مؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٤ يتماشى مع الأمر الإداري للأمم المتحدة في هذا الصدد (ST/AI/2013/4) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- ٦٣ - وينص البند ٤ من هذه السياسة على أن عدد الطلبات التي يتم تقييمها من قائمة الخبراء الاستشاريين للمركز يجب أن لا يقل عن ثلاثة من أجل ضمان الشفافية والمساءلة في عملية الاختيار. وفي حال حصول أي استثناء من عملية الاختيار التنافسية، فيجب تقديم مبرر معقول وموثق في الحالات التي يتم فيها النظر في مرشح واحد للوظيفة.

٦٤ - وفحص المجلس ٢٧٨ عقدا لخبراء استشاريين للتحقق من الامتثال لسياسة المركز المتعلقة بالتعاقد مع الخبراء الاستشاريين. وتبين أنه في ٢٠٤ عقود (٧٣ في المائة من العقود المتخذة كعينة)، لم يُنظر في أثناء عملية الاختيار إلا في مرشح واحد فقط لوظيفة خبير استشاري. وشملت المبررات الرئيسية لهذا الاختيار الافتقار إلى الموارد المتخصصة، وعدم توافر مرشحين آخرين للفترة المعلنة ووجود خبرة سابقة للمرشح في المركز أو له خبرة في المجالات الفنية. ومن شأن النظر في مرشح واحد فقط في مختلف عقود الخبراء الاستشاريين أن يمنع المركز من ضمان عملية اختيار تنافسية في التعاقد مع الخبراء الاستشاريين.

٦٥ - يوصي المجلس بأن يختار المركز الخبراء الاستشاريين من خلال عملية تنافسية.

٦٦ - وقَبِلَ المركز بهذه التوصية.

الاستعانة بالخبراء الاستشاريين من أجل أداء الوظائف العامة

٦٧ - يعرف البند ٢ من سياسة المركز الخبير الاستشاري بأنه فرد يكون حجة أو خبيراً متخصصاً معترفاً به في ميدان محدد، يستعين به المركز بموجب عقد مؤقت بصفة إرشادية أو استشارية. وينص البند ٣ من هذه السياسة على أنه ينبغي أن تشمل الاختصاصات نواتج وأهدافاً وغايات ملموسة وقابلة للقياس فيما يتعلق بالعمل المكلف به، بالإضافة إلى أنشطة محددة لتحقيق النواتج والغايات المطلوبة.

٦٨ - وقد لاحظ المجلس لدى تفحص ٢٧٨ عقداً أن عمل الخبير الاستشاري في ٤٨ منها كان ذا طبيعة مساندة ولم يتم تحديد أي نواتج أو أهداف أو غايات ملموسة وقابلة للقياس في الاختصاصات.

٦٩ - يوصي المجلس المركز بما يلي: (أ) اختيار الخبراء الاستشاريين عن طريق عملية تنافسية، و (ب) تجنب توظيف الخبراء الاستشاريين من أجل أداء المهام العامة.

٧٠ - وقَبِلَ المركز بهذه التوصية.

٨ - إدارة المشتريات

الحاجة إلى تحديث اللجنة المحلية للعقود

٧١ - أنشأ المركز اللجنة المحلية للعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وفقاً لأمر إداري يتعلق بأداء أنشطة الشراء. ويقتضي البند ١٢-٢ من التنقيح ٧ لدليل مشتريات الأمم المتحدة أن يكون هناك أربعة أعضاء يحق لهم التصويت في اللجنة. ويرى المجلس أنه يجب أن يكون هناك آلية لاستعراض تشكيل اللجنة بهدف الاستعاضة عن الأعضاء الذين يتركون المنظمة أو الأعضاء غير المتواجدين بسبب الأعمال العادية الأخرى.

٧٢ - لم يتم استعراض تشكيل اللجنة المحلية للعقود للاستعاضة عن الأعضاء الذين يتركون المنظمة. وقد شكلت اللجنة القائمة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ومنذ ذلك الحين تركت المنظمة واحد من أعضائها وواحد من أعضائها المناوبين.

٧٣ - وذكر المركز أنه يقوم حالياً بعملية إعادة تنظيم اللجنة المحلية للعقود.

الحاجة إلى تحديث المجلس المحلي لحصر الممتلكات

٧٤ - فوض الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، عملاً بأحكام الأمر الإداري ST/AI/2004/1 المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، سلطة الشراء وإدارة الممتلكات إلى مدير شعبة دعم البرامج. ووفقاً للسلطة المخولة بذلك، شكل مدير شعبة دعم البرامج المجلس المحلي لحصر الممتلكات في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لياشر عمله في المركز. واضطلع هذا المجلس بتنفيذ وظائف مشابهة لتلك التي كان ينفذها مجلس حصر الممتلكات في المقر. ووفقاً لتشكيل المجلس المحلي لحصر الممتلكات في المركز، على النحو المحدد في تعميم إعلامي صادر عن المركز، يعمل الأعضاء لمدة ثلاث سنوات ويتناوبون مع الأعضاء المناوبين كل ثلاث سنوات.

٧٥ - غير أن المجلس المحلي لحصر الممتلكات الحالي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لم يستعرض المركز تشكيل هذا المجلس بهدف استبدال أعضائه، بعد مرور أكثر من ست سنوات على تشكيله.

٧٦ - ذكر المركز أنه سيستعرض ويحدّث تشكيل المجلس المحلي لحصر الممتلكات.

٧٧ - ويوصي المجلس بأن يقوم المركز بتحديث اللجنة المحلية للعقود والمجلس المحلي لحصر الممتلكات التابعين له.

٧٨ - وقَبِلَ المركز بهذه التوصية.

٩ - إدارة السفر

الحاجة إلى الامتثال لقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بحجز التذاكر مسبقاً

٧٩ - وفقاً للقاعدة ٧-٨ من قواعد النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة، تشتري الأمم المتحدة جميع تذاكر سفر الموظفين المسافرين في مهام رسمية وأفراد أسرهم المستحقين قبل موعد السفر الفعلي. وتم تحديد الحد الأدنى من الأيام اللازمة لتقديم طلبات السفر من جانب المركز كتدبير من تدابير توفير التكاليف. وبموجب البند ٣-٣ من الأمر الإداري الذي أصدره المركز والمتعلق بالسفر في مهام رسمية، فإن جميع ترتيبات السفر، بما في ذلك حجز وشراء تذاكر السفر مسبقاً ينبغي أن تستكمل قبل ١٦ يوماً تقويمياً من بدء السفر في مهام رسمية. ويُطلب من مديري البرامج أو المشاريع تقديم مبررات لجميع ترتيبات السفر في مهام رسمية التي لا يمكن إنهاء ترتيباتها قبل ١٦ يوماً تقويمياً من بدء السفر. وأصبحت هذه التعليمات سارية المفعول اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٨٠ - وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، جرى ما مجموعه ٢٠٨٧ رحلة في المنظمة، منها ٤٦٠ رحلة (٧٠ في المائة) لم تجهز في غضون ١٦ يوماً من السفر.

٨١ - ولم تكن المبررات المتعلقة بعدم الامتثال للتعليمات الإدارية المشار إليها أعلاه متاحة بالنسبة لـ ٣٦٨ رحلة (٢٥ في المائة) من الرحلات البالغ عددها ٤٦٠ رحلة من مجموع الرحلات المشار إليها أعلاه. وتتصل المبررات بالنسبة للحالات المتبقية غير الممتثلة أساساً بالتغييرات في تواريخ الأحداث والتأكدات المتأخرة من الشركاء، وعدم توافر الأموال، والقرارات المتخذة في اللحظة الأخيرة فيما يتعلق بالسفر وغيرها من الحالات المماثلة، مما يعكس الحاجة إلى تحسين التخطيط للسفر لدى المركز.

٨٢ - ولاحظ المجلس أيضا أن المركز قد تكبد في عام ٢٠١٦ نفقات قدرها ٨٠ ٨٠٠ فرنك سويسري فيما يتعلق بإعادة جدولة تذاكر السفر الجوي وإلغائها. ومن الجدير بالذكر أن المركز يشجع الموظفين والعاملين لديه من غير الموظفين الذين يسافرون على اختيار خفض درجة السفر جوا التي هم مؤهلون لها، طوعا. ومارس هذا الخيار عدد من الأشخاص، مما أسفر عن وفورات قدرها ١٠٦ ٩٦٠ فرنكاً سويسرياً في عام ٢٠١٦.

٨٣ - ويوصي المجلس بأن يتقيد المركز بالشرط المتعلق ب ١٦ يوماً لأغراض التخطيط المسبق للسفر من أجل الحد من نفقات السفر، وتفادي تكرار إعادة الجدولة وإلغاء التذاكر.

٨٤ - وقَبِلَ المركز بهذه التوصية.

جيم - إفساحات الإدارة

١ - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

٨٥ - أفاد المركز بأنه شطب رسمياً معدات بمبلغ ٠,٠٨٧ مليون دولار خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢ - المدفوعات على سبيل الهبة

٨٦ - لم يبلغ المركز عن أي مدفوعات على سبيل الهبة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣ - حالات الغش والغش المفترض وسوء الإدارة المالية

٨٧ - وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار ٢٤٠)، يخطط المجلس لإجراء مراجعاته للبيانات المالية على نحو يتوقع منه بدرجة معقولة تحديد الأخطاء الجوهرية والمخالفات (بما فيها تلك الناجمة عن الغش). بيد أنه لا ينبغي الاعتماد على مراجعة الحسابات التي نجريها لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

٨٨ - وأثناء مراجعة الحسابات، يُوجه المجلس استفسارات للإدارة بشأن مسؤوليتها عن الإشراف على تقييم مخاطر الغش المادي. ويشمل هذا استفسارات عن العمليات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والاستجابة لها، بما في ذلك أي مخاطر غش معينة حددتها الإدارة أو وُجِّه انتباهها إليها. ويستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مزعومة أو مشتبه في وقوعها.

٨٩ - ولم يبلغ المركز عن أي حالات غش مؤكد أو غش مفترض للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

دال - شكر وتقدير

٩٠ - يودّ المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقاه موظفوه من تعاون ومساعدة من المدير التنفيذي وموظفي المركز.

(توقيع) شاشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
جمهورية تنزانيا المتحدة

(توقيع) كاي شيلر
رئيس الديوان الاتحادي الألماني
لمراجع الحسابات

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الرقم سنة (سنوات) تقرير مراجعة الفصل والفقرة	المشار إليها	توصية المجلس	الرد المقدم من المركز	تقييم المجلس	نفذت	التنفيذ	الأحداث	لم تنفذ
٢٠١٢-٢٠١٣	الفصل الثاني، الفقرة ١٤	أن يُبلِّغ المركز بانتظام كلا من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة.	تزد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية للمركز، والتي تُحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. ويجري الآن على أساس سنوي إعداد البيانات المالية التي تضم هذه الالتزامات. وعند الاقتضاء، يمكن للمركز أن يدرج في الملاحظة ١٣ المبلغ المتعلق بالتقييم الاكتواري لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للصندوق العام، وتكاليف دعم البرامج والموارد الخارجة عن الميزانية.	تقييم المجلس	نفذت	التنفيذ	الأحداث	لم تنفذ
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٢١	استخدام خطة تحقيق الفوائد، والمعلومات المالية المحسنة المتأتمية من المعايير المحاسبية الدولية للاسترشاد بجملة المخاطر المالية وإدارتها	تحقيق الفوائد عملية مستمرة ينسقها مقر الأمم المتحدة بنيويورك، ويتعين على المركز أن يقدم تقارير منتظمة بشأنها.	تقييم المجلس	نفذت	التنفيذ	الأحداث	لم تنفذ
٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٢٤	استحداث تقييم لمخاطر الغش من أجل الكشف عن المجالات المعرضة لمخاطر الغش، والنظر في سبل التخفيف الحالية لإدارة هذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستفيد الإدارة من تحسين القدرات الوظيفية في نظام أوموجا وقاعدة البيانات المتصلة بالخبراء الاستشاريين بغرض إعداد تقارير عن	كشفت المركز عن حالة من حالات سوء الإدارة المالية (إساءة الشريك المنفذ لاستخدام الأموال). وقد أدى ذلك إلى تعزيز رصد المشاريع المماثلة.	تقييم المجلس	نفذت	التنفيذ	الأحداث	لم تنفذ

الحالة بعد التحقق

تجاوزتها (أو

قيدها تجاوزتها)

الرقم سنة (سنوات) تقرير مراجعة الفصل والفقرة المتسلسل الحسابات ورمز الوثيقة المشار إليها	توصية المجلس	الرد المقدم من المركز	تقييم المجلس	نفذت التنفيذ الأحداث لم تنفذ	قيّد تجاوزتها (أو تجاوزتها)	الحالة بعد التحقق
٤ - ٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٤٤	الاستثناءات دعماً للاستعراض الإداري.	مواصلة استعراض التكاليف المعزّوة للمشاريع وتحديد التكاليف الحقيقية التي يمكن تخصيصها مباشرة للمشاريع بما يتماشى مع منهجية واضحة. وينبغي أن يستخدم المركز الخصائص الوظيفية الجديدة لنظام أوموجا والمرحلة التالية من برنامج البوابة الإلكترونية للمشاريع للحصول على بيانات أفضل من أجل إرشاد قرارات الإدارة بشأن كيفية تحديد تكاليف دعم البرامج والمعدل الذي ينبغي أن تسترد به، ومن أجل وضع استراتيجية لتقدير التكاليف.	خلال السنة الماضية، أحرز المركز تقدماً فيما يخص توزيع التكاليف على صعيد مجالات التركيز الستة. كما جعل المركز الميزنة القائمة على النواتج الزامية بالنسبة لجميع المشاريع الجديدة. ويجري إنفاذ هذا من خلال نماذج البوابة الإلكترونية الجديدة للمشاريع، وعملية استعراض نوعية المشاريع. وفيما يتعلق بتكاليف الدعم البرنامجي، يطبق المركز المعدلات التي قررتها أمانة الأمم المتحدة.	يستخدم المركز الخصائص الوظيفية الجديدة في نظام أوموجا لتسجيل المعاملات. بيد أن مستوى التفاصيل غير كاف، وقد قرر المركز إنشاء بوابة إلكترونية جديدة للمشاريع للحصول على معلومات من أجل استعراض التكاليف التي تعزى إلى المشاريع. وقد أبرز تقرير التقييم الأخير ضرورة التحول إلى منظمة تعتمد على البيانات بشكل أفضل، وهو ما يتطلب فهماً أحسن لتكاليف المشاريع كشرط أساسي لذلك. ولا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ نظراً إلى أن تطبيق معدلات الأمم المتحدة الحالية لاسترداد التكاليف لا يساعد المركز على ضمان تحميل الجهات المانحة التكاليف الكاملة.	الحالة بعد التحقق
٥ - ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ١٦	إجراء تقييم رسمي لنجاح الاستراتيجية التي يعتمدها لتعبئة الموارد ومواصلة نظره في خيارات أخرى من قبيل خفض التكاليف لضمان أن تكون تكاليف دعم البرنامج كافية لتغطية التكاليف الكاملة لأنشطة المشاريع.	سيجري تقييم رسمي لمدى نجاح الاستراتيجية التي يعتمدها المركز لتعبئة الموارد على أساس سنوي، وذلك اعتباراً من الربع الأول من عام ٢٠١٧. ويجري بالفعل تتبع التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف تعبئة الموارد من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية للمركز المتعلقة بالمشاريع الجاري إعدادها وتعبئة الموارد من أجلها، والمبينة في الخطة التنفيذية للمركز لعام ٢٠١٦ والمتماشية مع الخطة الاستراتيجية للمركز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويتم بواسطة البوابة الإلكترونية المحسّنة للمشاريع رصد المشاريع الجاري إعدادها والمشاريع الجاري تنفيذها والمشاريع	خلال عام ٢٠١٦، بلغت الإيرادات المتأتية من التبرعات ٢٦,٨٨ مليون دولار، أي بزيادة عن ٢٦,٦٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ولم يطرأ أي تحسن كبير في حشد التبرعات خلال السنة. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	خلال عام ٢٠١٦، بلغت الإيرادات المتأتية من التبرعات ٢٦,٨٨ مليون دولار، أي بزيادة عن ٢٦,٦٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ولم يطرأ أي تحسن كبير في حشد التبرعات خلال السنة. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	الحالة بعد التحقق

الرقم سنة (سنوات) تقرير مراجعة الفصل والفقرة	المشار إليها	توصية المجلس	الرد المقدم من المركز	تقييم المجلس	نفذت التنفيذ الأحداث لم تنفذ	قيود تجاوزتها (أو قيد تجاوزتها)	الحالة بعد التحقق
٦ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٣٤	مواصلة المركز استعراض نطاق وطبيعة التعديلات اليدوية والدفاتر اليومية من أجل تحديد احتياجات التدريب وأوجه الكفاءة في العمليات.	يتوقع المركز أن ينخفض عدد التعديلات اليدوية والدفاتر اليومية الآن وقد اكتمل الانتقال إلى نظام أوموجا من النظام المركزي القديم لتخطيط الموارد.	X	كان عام ٢٠١٦ أول سنة كاملة يستخدم فيها المركز نظام أوموجا. ومع ذلك، لا تزال قيود التعديلات اليدوية والدفاتر اليومية موجودة. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	
٧ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٣٥	تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، يقوم المركز بتجربة أي عمليات جديدة لإصدار الحسابات قبل نهاية السنة لضمان إرساء إجراءات قوية للإغلاق، ووضع جدول زمني واضح للتقارير اللازمة لدعم البيانات المالية.	تدير الأمانة العامة للأمم المتحدة مشروع أتمتة البيانات المالية بالنسبة لجميع الكيانات التي تستخدم نظام أوموجا، ومركز التجارة الدولية بحاجة إلى دعمها لتنفيذ هذه التوصية.	X	قُدمت البيانات المالية بغرض مراجعة الحسابات بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٧ وفقاً للجدول الزمني. ولهذا تعتبر التوصية قد نُفذت.	
٨ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٣٨	وضع خطط واضحة لضمان أن تتم التسوية بين حسابات المقاصة وضوابط كشوف بالمرتبات في حينها مع وجود سجل كامل يدعم ذلك.	يُعنى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بجدول المرتبات في مركز التجارة الدولية. ويتواصل المركز معه لضمان عدم وجود أي ازدواجية في الجهود.	X	حدد المركز موعداً مستهدفاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتنفيذ هذه التوصية. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	
٩ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٤١	تقديم دورة تدريبية خاصة لموظفي البرامج للتأكد من فهمهم قواعد وإجراءات تسلسل سير العمل المتبع لتجهيز المعاملات في نظام أوموجا التي أصبحوا حالياً	قدم المركز بالفعل تدريباً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وسيستمر هذا الأمر.	X	قدم المركز تدريباً في هذا الصدد، وأكد للمجلس أنه سيواصل المزيد من التدريبات، وإبقاء التقدم المحرز في الاعتبار. ولهذا تعتبر التوصية قد نُفذت.	

الرقم سنة (سنوات) تقرير مراجعة الفصل والفقرة	المشار إليها	توصية المجلس	الرد المقدم من المركز	تقييم المجلس	نفذت التنفيذ الأحداث لم تنفذ	قيس تجاوزتها (أو تجاوزته)	الحالة بعد التحقق
١٠ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٤٤	يبلغ المركز بوضوح عن الفوائد التجارية من نظام أوموجا ويتيح موارد كافية لمواصلة دعم الموظفين لكفالة تضمنين النظم الجديدة في نظم العمل العادية وأن تكون هناك استفادة كاملة من الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا.	مع تطور نظام أوموجا، سيسجل المركز الفوائد التجارية تماثيا مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويواصل تعميق المعارف وتعزيز نظم العمل العادية.	الموعد المستهدف الذي حدده المركز من أجل تنفيذ التوصية هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	X	
١١ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٤٥	أن يستعرض المركز احتياجات الإبلاغ المرتبطة بأعماله، وأن يضع جدول أعمال واضحاً لإصدار التقارير المالية الخاصة بالموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في الوقت المناسب باستخدام نظام أوموجا.	وضعت الإدارة العليا جدولاً زمنياً للتقارير المالية الداخلية الفصلية. ويقدم المركز أيضاً تقارير مالية نصف سنوية إلى مموليه وعملائه عبر موقعه الشبكي المتاح للجمهور. وتُعرض التقارير على اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز خلال اجتماعاتها نصف السنوية. وقد تطورت هذه التقارير، على أساس ردود اللجنة الاستشارية والإدارة العليا للمركز. وينصب التركيز الآن على أتمتة استخراج المعلومات ذات الصلة من نظام أوموجا من قبيل استخدام تقاريره عن تحليل أساليب الأعمال وعرض المعلومات الرئيسية بواسطة أدوات المتابعة المزودة بأخر البيانات.	ذكرت الإدارة أن الجهود جارية من أجل أتمتة عملية استخراج التقارير في نظام أوموجا، وأن الموعد المستهدف هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	X	
١٢ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٤٩	لمواصلة تعزيز الرقابة الداخلية، ينبغي استخدام خاصة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتحديد الاستثناءات وأنماط الإنفاق من أجل إعطاء الإدارة رؤية واضحة ومركزة تستنير بها في عمليات المصادقة والاستعراض.	الإبلاغ عن الاستثناءات لتوفير رؤية وتركيز من أجل عمليات المصادقة والاستعراض هو ضرورة بالنسبة للأمانة العامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبدأ العمل على معالجة هذا الأمر مع القيام مؤخراً بإنشاء وظيفة للرصد العالمي لبيانات نظام أوموجا الذي يجري تنفيذه تدريجياً. ومن ثم، سيتواصل المركز مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى	ذكرت الإدارة أنها سوف تتواصل مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة في إطار الجهود الرامية إلى تقديم تقارير عن الاستثناءات. وقد حُدّد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موعداً مستهدفاً. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	X	
١٣ - ٢٠١٥	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٥٣	تسجيل تكاليف وفوائد تحديث البوابة الالكترونية للمشاريع وضمن أن تتوافق المعلومات، في حال إنتاجها من بوابة	سيقوم المركز بتجميع ملخص لتكاليف وفوائد تحديث البوابة الالكترونية للمشاريع. وقد أُنجرت بالفعل عملية التسوية مع بيانات نظام أوموجا. وتُستخرج المعلومات المالية الموجودة في البوابة	ذكر المركز أنه سيقوم بتجميع ملخص لتكاليف وفوائد تحديث البوابة الالكترونية للمشاريع. وقد حُدّد حزيران/يونيه ٢٠١٧	X	

الرقم سنة (سنوات) تقرير مراجعة الفصل والفقرة	المشار إليها	توصية المجلس	الرد المقدم من المركز	تقييم المجلس	نفذت	التنفيذ	الأحداث	لم تنفذ	الحالة بعد التحقق	
٢٠١٥ - ١٤	(A/71/5 (Vol. III))	الفصل الثاني، الفقرة ٦٠	المعلومات، مع المعلومات عن المشاريع في نظام أوموجا. أن يحدّد المركز سياسته وخطة استجابته المتعلقة بالغش وأن يعممها بغرض تعزيز الوعي بمخاطر الغش داخلياً وفي صفوف شركائه المنفذين، وأن ينظر في وضع برنامج للتدريب وأن يستكشف إمكانيات نظام أوموجا من أجل تحديد اتجاهات وأنماط المعاملات غير العادية.	الالكترونية المحدثة للمشاريع، مباشرة من نظام أوموجا وتُعرض بطريقة سهلة الاستعمال. تمشياً مع سياسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بالغش، سيقوم المركز بزيادة التوعية وتشجيع القيم المتينة لمناهضة الغش داخلياً وفي صفوف شركائه المنفذين.	موعدا مستهدفا. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	X	الموعد المستهدف الذي حدده المركز من أجل تنفيذ التوصية هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن ثم، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	١٢	٢	
المجموع										
النسبة المئوية										
									٨٦	١٤

الفصل الثالث

المصادقة على صحة البيانات المالية

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة من الأمانة العامة للمساعدة والمراقبة المالية، إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أعدت البيانات المالية لمركز التجارة الدولية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفقا للقاعدة المالية ١٠٦-١ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ويرد موجز أبرز السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات التي يتولى الأمين العام المسؤولية الإدارية عنها.

وأصدّق على أن البيانات المالية المرفقة الخاصة بمركز التجارة الدولية، المرقمة من البيان الأول إلى البيان الخامس، صحيحة من جميع جوانبها المادية.

(توقيع) بتينا توتشي بارتسيوناس

الأمانة العامة للمساعدة

المراقبة المالية

الفصل الرابع

التقرير المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

ألف - مقدمة

- ١ - يتشرف المدير التنفيذي بأن يقدم التقرير المالي عن حسابات مركز التجارة الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
- ٢ - وأعدّ هذا التقرير بحيث يُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية. وأُخق بالتقرير مرفق يتضمن معلومات تكميلية يقتضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة إبلاغ مجلس مراجعي الحسابات بها.
- ٣ - ومركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. ويهدف المركز إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.
- ٤ - وتمحورت حافظة أعمال المركز لعام ٢٠١٦ حول مجالات تركيزه الستة وهي: (أ) توفير المعلومات عن التجارة والأسواق؛ و (ب) تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال؛ و (ج) وتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ و (د) الربط بالسلاسل الدولية للأنشطة المضيفة للقيمة؛ و (هـ) تشجيع وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة؛ و (و) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والصلات فيما بين بلدان الجنوب.
- ٥ - وفي عام ٢٠١٦، قدم المركز المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات والمعلومات التحليلية للأسواق بنسبة تقل عن العام السابق بنحو ١٣,٧ في المائة، وبلغت قيمة النفقات الإجمالية الخارجة عن الميزانية ما قدره ٤٧,٦٨٧ مليون دولار. وكان الأداء العام متسقاً مع النواتج المستهدفة المحددة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، غير أنه عكس أيضاً نقصاً في التمويل الأساسي، قابله جزئياً رصدٌ مزيد من الأموال المخصصة الغرض.
- ٦ - ولا يزال المركز يتلقى أثناء أداءه للخدمات دعماً قوياً من المبادرات المؤسسية فيما يتعلق بالابتكار وإقامة المشاريع. وفي نهاية عام ٢٠١٦، قُدِّر أن قيمة مجموعة المشاريع قيد المناقشة مع الممولين تتجاوز ١٦٦ مليون دولار. وخلال السنة، أُقِرَّ رصد مبلغ ٠,٢٢٨ مليون دولار لمشاريع ابتكارية من صندوق تنمية الأعمال التجارية التابع للمركز. ومن حيث النتائج، مكّن الإطار الاستراتيجي المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المركز من تكوين صورة أوضح عن نتائج تدخلاته. ووصل المركز، بواسطة أدواته للمعلومات التحليلية للأسواق وغيرها من المحتويات الرقمية، وتكميلها بالعديد من أنشطة التوعية، إلى أكثر من ٢٣٢ ٠٠٠ مستفيداً. وفي ٥٩ حالة، أثار المركز في واضعي السياسات وأسهم في صياغة استراتيجيات في بلدان مثل باكستان وتونغا وجزر القمر والسودان وموريشيوس وميانمار ونيبال. وعلى الصعيد المؤسسي، حسّنت ١٧٠ مؤسسة فريدة لدعم التجارة والاستثمار من القطاعين العام والخاص أداءها وأصبحت الآن قادرة على تقديم خدمة أفضل لعملائها. والرصدُ الدقيق الذي قام به المركز أتاح تكوين صورة أوضح عن عمله الواسع مع المؤسسات التجارية وعن الأثر الناجم عن تدخلاته في سلاسل

الإمدادات في جميع مراحلها. وأتاح ذلك الإفادة بأن أكثر من ٣٠٠ ٥ مقاول حسّنوا قدرتهم التنافسية، وأن أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة تجارية عقدت صفقات جديدة بفضل مساعدة المركز. وصُيِّتَت النتائج حسب نوع الجنس حيثما أمكن، وقد دلّت على أن الهدف المتمثل في أن تبلغ نسبة المؤسسات التجارية المملوكة لنساء ٤٠,٠ في المائة على الأقل قد تحقّق. وقامت المنظمة بأعمال رائدة في مجال تحسين المهارات وزيادة فرص العمل للاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، حيث قامت بأنشطة في كينيا وهي قيد الإعداد لعدة مبادرات جديدة. ولا يزال المركز يركز في النصب الأكبر من خدماته المقدمة على البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تمثيا مع مواصلة إعطاء الأولوية لأضعف البلدان. وفي عام ٢٠١٦، كُرس أكثر من ٨٠ في المائة من النفقات الخارجة عن الميزانية الخاصة ببلدان محددة أو مناطق محددة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧ - وأُجْرِي، بناءً على طلب من المركز، استعراض نظراء لوظيفة التقييم في المركز، قام به فريق محترف لاستعراض النظراء من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وخُصَّص الفريق إلى أن المركز قد أوجد حيزاً مؤسسياً مستقلاً لوحدة التقييم فيه، وأنه على اتساق مع مبادئ الأمم المتحدة للتقييم، ومعايير جودة التقييم التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ورصدت المنظمة أيضاً ميزانية تشغيلية مخصصة الغرض وحداً أدنى من الموظفين الأساسيين لتنفيذ خطة عملها السنوية للتقييم. وتحظى وظيفة التقييم باحترام الإدارات البرنامجية والتقنية باعتبارها وظيفة مفيدة وجديرة بالثقة، وشكّلت سياسة التقييم لعام ٢٠١٥ طفرة في مجال تحقيق الاتساق مع القواعد والمعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٨ - وواصل المركز في عام ٢٠١٦ تعزيز فعاليته وكفاءته من خلال عدد من المبادرات، منها ما يلي:

(أ) أعاد المركز تنظيم هيكله التنظيمي ليعكس اتباع نهج قائم على البرامج. وفي هذا القالب التنظيمي الجديد الشبيه بالمصفوفة، تقوم فرقة العمل المعنية بوضع المشاريع بدور بالغ الأهمية. فهي تُشكّل وحدة جامعة تُقيم مشاريع تزيد قيمتها على ١,٠٠٠ مليون دولار، وتتألف من فريق أساسي من الخبراء ذوي الاختصاص يتمتعون بمهارات تكميلية؛

(ب) أنشئت بوابة المركز الإلكترونية للمشاريع الجديدة لتكون الأداة الرئيسية لإدارة المشاريع. ولوحات متابعة الإبلاغ التي تتضمنها البوابة الإلكترونية متكاملة وهي مزودة بتقارير مستقاة من تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا؛

(ج) عن طريق مواصلة المركز الاستثمار في مبادرات التعلم الإلكتروني، زاد من عدد مستخدمي برامج التعلم الإلكتروني وفُقلَّ التكاليف وما يخلفه من انبعاثات الكربون. وسجلت الأكاديمية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ١٠ ٠٠٠ التحاق بها في عام ٢٠١٦، وأصدرت شهادات لأكثر من ٢ ٤٠٠ مشارك في دوراتها الدراسية، وأعدت ٢٤ دورة تدريبية جديدة؛

(د) بما أن المركز منظمة قائمة على الخبرة، فهو يستثمر في تدريب موظفيه على المهارات التقنية، وأجرى أيضاً في نهاية عام ٢٠١٦ استطلاعاً جديداً لآراء جميع المديرين؛

(هـ) أقام المركز شراكة مع العديد من المؤسسات من القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية. واستُهلكت مبادرات جديدة في محاولة لجلب المستفيدين إلى الأسواق الدولية عن طريق التجارة الإلكترونية، بسبل منها على سبيل المثال تقديم الدعم إلى المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المستفيدة من المشاريع عن طريق تعزيز الترويج لها على الإنترنت وتزويدهم بالأدوات التحليلية، بالتعاون مع شركاء مثل شركات Alibaba و eBay و Google؛

(و) بعد تلقي المساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أعدّ المركز سياسة لإدارة المخاطر وأدوات مرتبطة بما يُتوقع أن تدخل طور التنفيذ الكامل في عام ٢٠١٧.

٩ - وفي الدورة الخمسين للاجتماع السنوي للفريق الاستشاري المشترك الذي عُقد في جنيف في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للتقرير الشامل عن ردّ إدارة المركز على التقييمات المستقلة وتقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المنجزة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وعن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وأشادت الدول بالمركز لاستثماره في تقييم الآثار وجهوده الهادفة إلى تحسين وظيفة التقييم فيه. وشجّع المركز على مواصلة الاستثمار في تعزيز عمله في مجال إدارة النتائج، ولا سيما في ظل ازدياد صعوبة البيئة المالية الدولية.

باء - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٠ - إن إعداد بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة الثالثة على التوالي، وفي هذه المرة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، خلال هذه المرحلة اللاحقة لتطبيق تلك المعايير، يؤكد قدرة المركز ومهارته في دعم استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأجل الطويل. وبعد نجاح المركز في ثاني عملية يجريها لإعداد البيانات المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي كانت عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يمثل النجاح في إنجاز هذه العملية الثالثة دليلاً على قوة التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة للقيام بالمطلوب وإرساء التغيير على أسس مستدامة.

السمات البارزة للتغيرات الأساسية في البيانات المالية

١١ - كما هو مبين في التقرير المرحلي الثامن عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/70/329)، يشمل مفهوم ونهج استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خمسة عناصر رئيسية حُدّدت باعتبارها الركائز الرئيسية لاستدامة هذه المعايير، وهي: (أ) إدارة فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي تستلزم التتبع والرصد وتجميع تقارير دورية عن فوائد هذه المعايير، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة؛ و (ب) تعزيز الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة؛ و (ج) إدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تنفيذ التغييرات في المعايير وإدخال التغييرات ذات الصلة على النظم، ويستتبع ذلك رصد وتتبع وضع معايير جديدة من جانب مجلس المعايير المحاسبية الدولية وإدخال تغييرات على المعايير القديمة، وإبلاغ المنظمة بانتظام بهذه التطورات، ومواصلة تحديث الإطار السياسي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ و (د) دعم الانتقال إلى العمل بنظام أوموجا باعتباره نظام وسجل المحاسبة والإبلاغ للممثلين للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة المتعلقة بالأصول والإعداد الآلي للبيانات المالية عن طريق نظام أوموجا؛ و (هـ) مواصلة التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبدء العمل باستراتيجية للمهارات.

١٢ - وجميع الأنشطة المذكورة أعلاه تجري حالياً وستستمر طوال عام ٢٠١٧.

جيم - لمحة عامة عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

١٣ - تعرض البيانات المالية من الأول إلى الخامس النتائج المالية لأنشطة المركز ووضعه المالي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتوضح الملاحظات على البيانات المالية سياسات المركز في مجالي المحاسبة والإبلاغ المالي، وتقدم معلومات إضافية عن فرائد المبالغ الواردة في البيانات.

الإيرادات

١٤ - أظهرت النتائج المالية لعام ٢٠١٦ عجزاً بلغ ٢٤,٤٠٦ مليون دولار استناداً إلى النتائج التالية:

النتائج المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥	٢٠١٦	
٧٠ ٣٢٢	٦٦ ٧١٩	مجموع الإيرادات
١٠٢ ٣٤٩	٩١ ١٩٧	مجموع المصروفات
(٣٢ ٠٢٧)	(٢٤ ٤٠٦)	الفائض/(العجز)

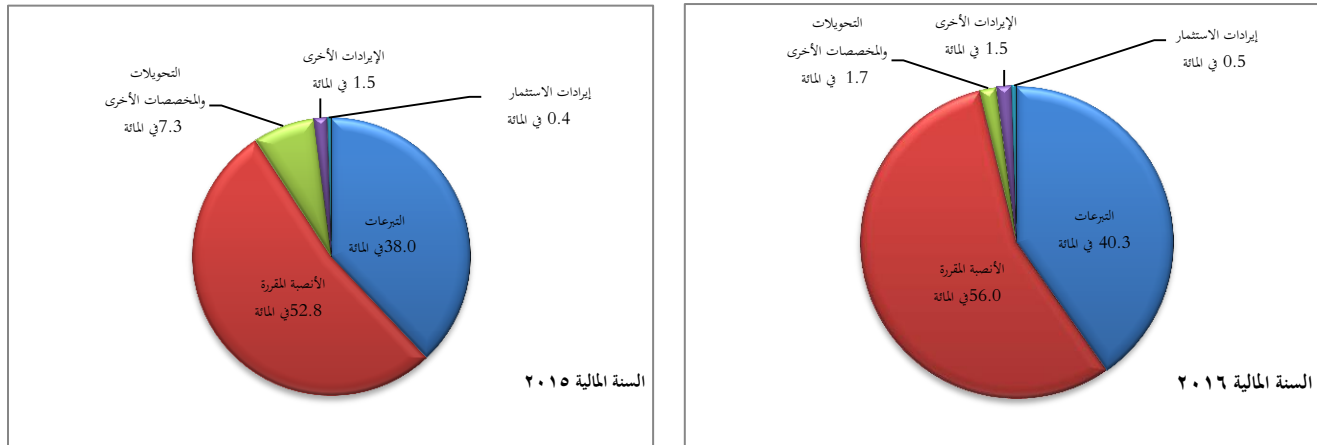
١٥ - في عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الإيرادات ٦٦,٧١٩ مليون دولار. وكانت مصادر الإيرادات الرئيسية هي الأنصبة المقررة البالغة ٣٧,٣٩٤ مليون دولار أو ٥٦,٠ في المائة؛ والتبرعات الواردة من الجهات المانحة والبالغة ٢٦,٨٨١ مليون دولار أو ٤٠,٣ في المائة؛ والإيرادات المتأتية من التحويلات والمخصصات الأخرى والبالغة ١,١٦٥ مليون دولار أو ١,٧ في المائة؛ وإيرادات الاستثمار البالغة ٠,٣٢٠ مليون دولار أو ٠,٥ في المائة؛ وإيرادات أخرى تبلغ ١,٠٣١ مليون دولار أو ١,٥ في المائة. ويشمل مجموع الإيرادات أيضاً التبرعات العينية المقدمة في شكل إعانة للإيجار بقيمة ٢,٦٨٠ مليون دولار للعام، ويمثل هذا المبلغ الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المدفوع لاستئجار المبنى الذي يشغله المركز.

١٦ - وكما هو مبين في الأشكال أدناه، نجم انخفاض الإيرادات أساساً عن انخفاض في حجم التحويلات والمخصصات الأخرى المعترف بها كإيرادات في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥. والتحويلات والمخصصات الأخرى هي أساساً ترتيبات مشتركة بين المنظمات تتعلق بالتبرعات المحصلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالمشاريع المندرجة في إطار الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وانخفضت الموارد المخصصة للمركز في إطار الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة بمقدار ٣,٩٤٩ ملايين دولار مقارنة بعام ٢٠١٥. وهذان الصندوقان استثماريان صندوقان متعددا المانحين، وتُعتمد المشاريع الجديدة بناء على المبالغ النقدية المتاحة. وتوزع المشاريع على الوكالات المنقذة وفقاً لولاية كل منها.

١٧ - وكثيرا ما تغطي التبرعات فترات تمتد سنوات عديدة، وغالبا ما يُتَعَهَّد بمنحها لتغطية الفترة بأكملها وهي عادة ما تمتد ٣ أو ٤ سنوات. ويعني ذلك أن جزءا من الإيرادات المعترف بها في السنوات السابقة يُستخدم من أجل أنشطة في السنة الجارية أو السنوات المقبلة.

الشكل الرابع - أولا

مجموع الإيرادات (على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، حسب السنة المالية

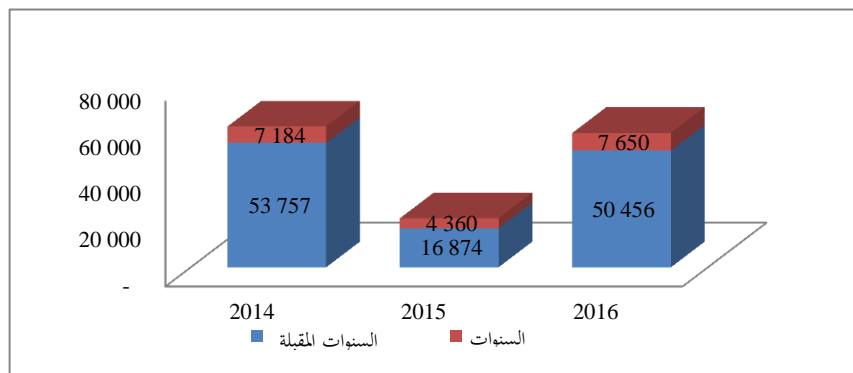


١٨ - وعموما، وعلى أساس سنوي، بلغت قيمة اتفاقات التبرعات الموقعة مع المانحين ما قدره ٥٨,١٠٦ مليون دولار في عام ٢٠١٦، و ٢١,٢٣٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥، و ٦٠,٩٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ودخل إطار استراتيجي جديد، مشفوع بنهج برنامجي مركّز على النتائج، حيزَ النفاذ في عام ٢٠١٥، مما أسفر عن انتعاش مستوى الدعم المقدم من المانحين، كما يتضح من زيادة مستوى التبرعات في عام ٢٠١٦.

الشكل الرابع - ثانيا

اتفاقات التبرعات الموقعة مع المانحين (المشروطة وغير المشروطة) مبيّنة حسب الحصاص منها التي تعود إلى السنة الجارية والسنوات المقبلة، وحسب السنة المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



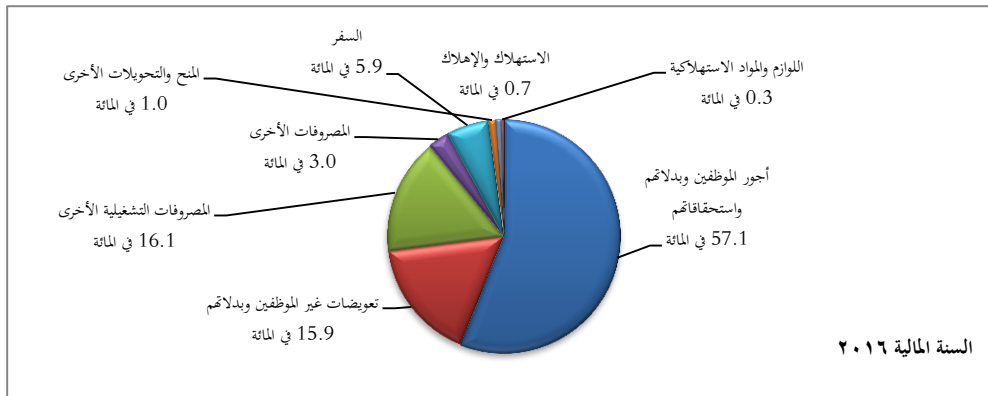
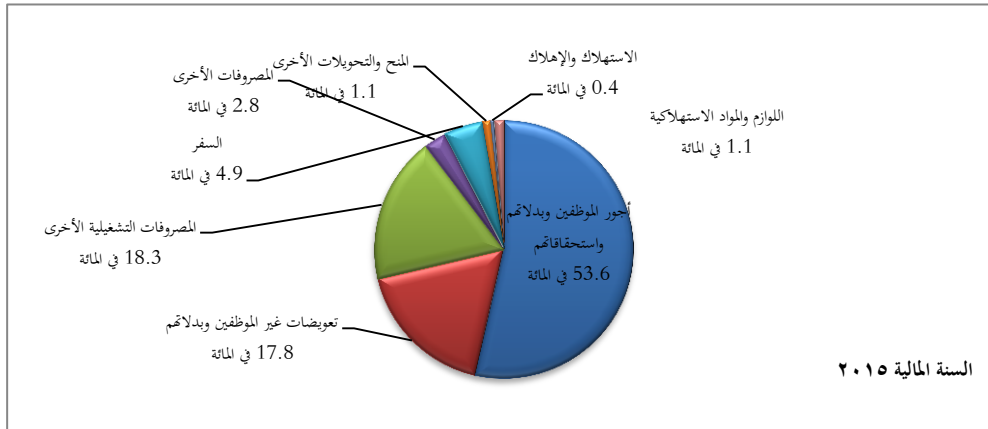
١٩ - يبين الشكل أعلاه اتفاقات التبرعات الموقعة في كل سنة والحصاص التي تعود إلى السنة الجارية والسنوات المقبلة.

المصروفات

٢٠ - بلغ مجموع المصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما قدره ٩١,١٩٧ مليون دولار. وتمثلت فئات المصروفات الرئيسية في تكاليف الموظفين التي بلغت ٥٢,٠٦٥ مليون دولار أو ٥٧,١ في المائة؛ وتعويضات وبدلات العاملين غير المتمتعين بمركز موظف التي بلغت ١٤,٥٠٢ مليون دولار أو ١٥,٩ في المائة؛ ومصروفات التشغيل الأخرى التي بلغت ١٤,٦٧٠ مليون دولار أو ١٦,١ في المائة؛ ومصروفات السفر وقدرها ٥,٣٣٩ ملايين دولار أو ٥,٩ في المائة؛ ومصروفات أخرى بلغت ٢,٧٣٨ مليون دولار أو ٣,٠ في المائة؛ والمنح والتحويلات الأخرى وقدرها ٠,٩٣٦ مليون دولار أو ١,٠ في المائة؛ وقيمة الاستهلاك والاهتلاك وقدرها ٠,٦٧٤ مليون دولار أو ٠,٧ في المائة؛ واللوازم والمواد الاستهلاكية وقدرها ٠,٢٧٣ مليون دولار أو ٠,٣ في المائة. وشملت تكاليف الموظفين ٤,٤٧٦ ملايين دولار من تكاليف الفوائد وتكاليف الخدمات الجارية المتصلة بالالتزامات المحددة الاستحقاقات (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإجازات السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن/السفر). ووفقا للسياسة العامة التي وضعها المراقب المالي للأمم المتحدة، تُقيّد تكاليف الدعم البرنامجي المرتبطة بالمصروفات الناجمة عن تنفيذ أنشطة المشاريع على أساس نسب تتراوح بين ٧,٠ في المائة و ١٣,٠ في المائة. وترد هذه التكاليف في مصروفات المشاريع.

الشكل الرابع - ثالثا

مجموع المصروفات (على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، حسب السنة المالية



٢١ - وبلغ مجموع تكاليف العاملين، التي تشمل تكاليف الموظفين وتعويضات وبدلات العاملين غير المتمتعين بمركز موظف، ما قدره ٦٦,٥٦٧ مليون دولار؛ ويمثل هذا المبلغ ٧٣,٠ في المائة من مجموع المصروفات التي ورد أنها بلغت ٩١,١٩٧ مليون دولار عن السنة. ويُعزى انخفاض المصروفات أساساً إلى انخفاض تكاليف الموظفين والخبراء الاستشاريين ومصروفات التشغيل الأخرى، وهو يعكس انخفاضاً في حجم مشاريع المساعدة التقنية مقارنة بالسنة السابقة. وكان الأداء العام متسقاً مع النواتج المستهدفة المحددة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

النتائج التشغيلية

٢٢ - بلغ صافي العجز في الإيرادات مقارنة بالمصروفات ما قدره (٢٤,٤٠٦) مليون دولار في عام ٢٠١٦. غير أن مبدأ المطابقة بين الإيرادات والمصروفات لا يسري على الإيرادات المتأتية من التبرعات المرتبطة باتفاقات التبرعات غير المشروطة. فالإيرادات المتأتية من هذه الاتفاقات يُعترف بها عندما تنفذ الجهة المانحة اتفاقاً ملزماً مع المركز، لا عند ورود المبلغ النقدي من الجهة المانحة. إلا أن المصروفات الناجمة عن تقديم الخدمات المشمولة بالتبرعات تُسجل في الفترة المالية التي تُتكدب فيها. ويعني ذلك أن التبرعات المحصّلة في سنة مالية ما قد لا تُنفق حتى فترة مالية مقبلة، وخصوصاً عندما تُوقَّع الاتفاقات في وقت متأخر من السنة المالية وتغطي فترة متعددة السنوات.

الأصول

٢٣ - بلغ مجموع الأصول حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما قدره ١٠٥,٠٢٨ ملايين دولار مقارنة برصيد بلغ ٩٩,٣١١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٤ - وتألفت الأصول الرئيسية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من مبالغ نقدية ومكافآت نقدية واستثمارات بلغ مجموعها ٤٧,٠٥٣ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ٤٤,٨ في المائة من مجموع الأصول، ومن تبرعات مستحقة القبض من الجهات المانحة لمشاريع التعاون التقني قيمتها ٥٢,٩٩٧ مليون دولار، أو نسبتها ٥٠,٥ في المائة. وتتألف الأصول المتبقية من الحسابات الأخرى المستحقة القبض والأصول الأخرى والممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية.

٢٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان يُحتفظ بمبالغ نقدية ومكافآت نقدية واستثمارات بقيمة ٤٧,٠٥٣ مليون دولار في صندوق النقدية المشترك للأمم المتحدة، وبمبالغ نقدية في المكاتب الرئيسية والميدانية. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢,٦٥٧ مليون دولار عن الرصيد المحتفظ به في نهاية عام ٢٠١٥، وهو ما يُعزى أساساً إلى المبالغ النقدية المستلمة مقدماً خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ من أجل الأنشطة المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٧.

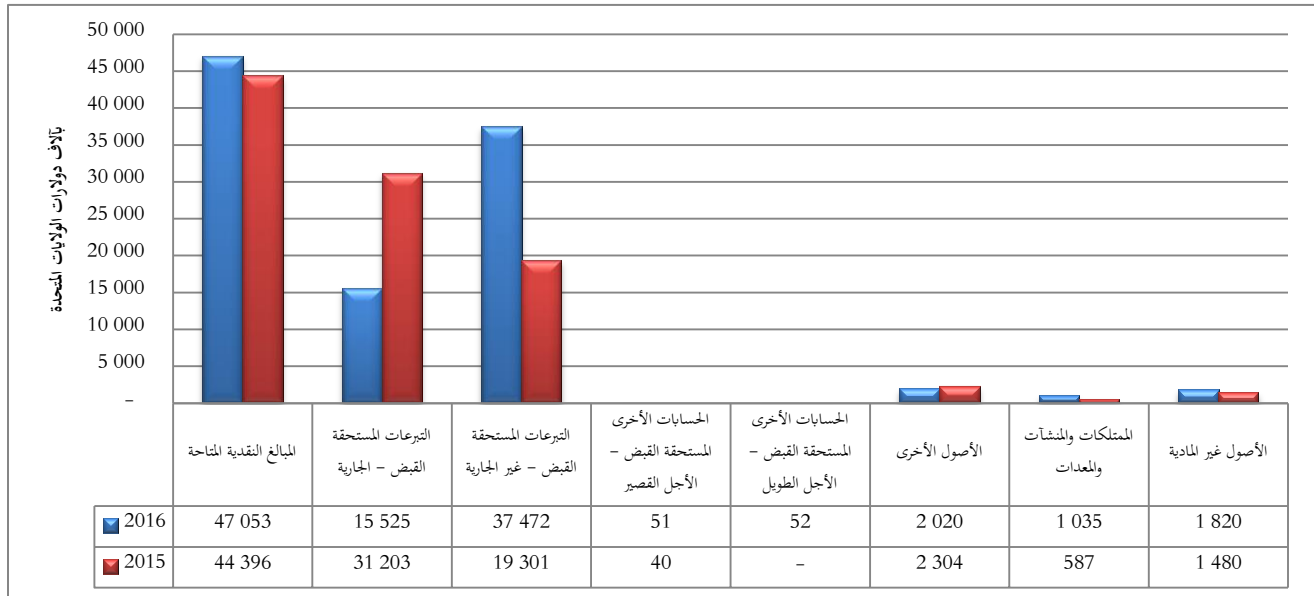
٢٦ - ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجوز الاعتراف بكامل الحسابات المستحقة القبض من التبرعات عند توقيع اتفاق، بما في ذلك المبالغ المستحقة في الفترات المالية المقبلة. والاستثناء الوحيد هو الاتفاقات، كتلك المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، التي تتضمن شروطاً تلزم بردّ التبرع في حال عدم صرف الأموال بما يتفق مع الأحكام والشروط التي حدتها الجهة المانحة. ومن مجموع المبالغ بقيمة ٥٢,٩٩٧ مليون دولار المستحقة القبض حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من المتوقع تحصيل

١٥,٥٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧ وتحصيل الرصيد الباقي وقدره ٣٧,٤٧٢ مليون دولار بعد عام ٢٠١٧.

٢٧ - وكما يرد في الشكل أدناه، زادت التبرعات الطويلة الأجل المستحقة القبض من ١٩,٣٠١ مليون دولار لتبلغ ٣٧,٤٧٢ مليون دولار نتيجة للمشاريع المتعددة السنوات الموقعة في عام ٢٠١٦ والتي تم تلقي دفعات أولية من أجلها عند التوقيع ويُنتظر تلقي الدفعات التالية منها في السنوات المقبلة. وانخفضت التبرعات القصيرة الأجل المستحقة القبض من ٣١,٢٠٣ مليون دولار إلى ١٥,٥٢٥ مليون دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى تلقي مبالغ تسوية في عام ٢٠١٦ لاتفاقات موقعة في سنوات سابقة. ويبلغ صافي الزيادة الإجمالية في التبرعات المستحقة القبض ما قدره ٢,٤٩٣ مليون دولار.

الشكل الرابع - رابعا

موجز الأصول، حسب السنة المالية



الخصوم

٢٨ - بلغ مجموع الخصوم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما قدره ١٣٨,٩٢٣ مليون دولار، بينما بلغ رصيدها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ٩٩,٧٢٥ مليون دولار.

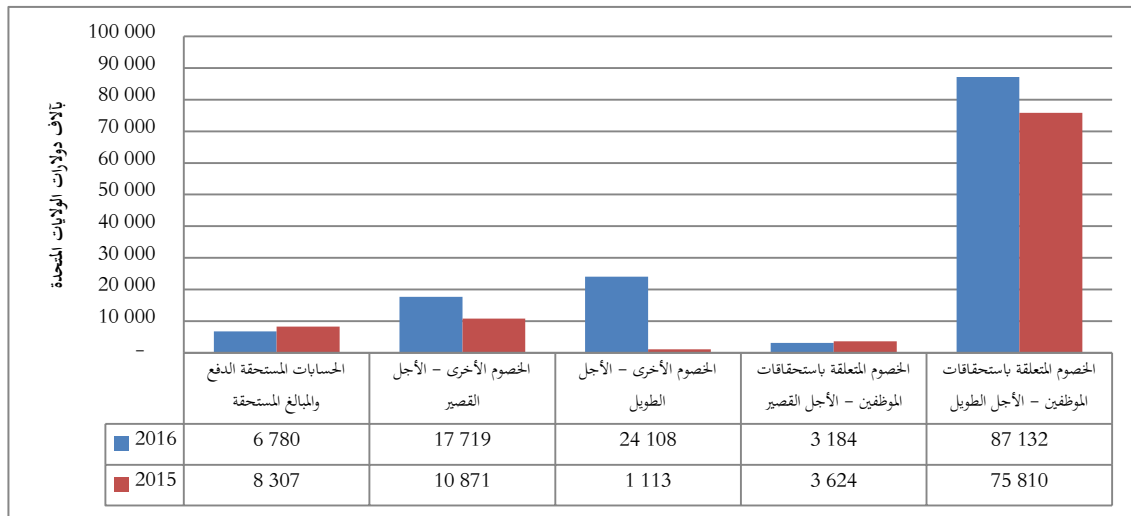
٢٩ - وأكبر فئة من الخصوم كانت هي تلك المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي اكتسبها الموظفون والمتقاعدون ولم تكن قد سُددت في تاريخ الإبلاغ، وتتصل في المقام الأول بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتبلغ ٧٤,٨٦٩ مليون دولار أو ٨٢,٩ في المائة. وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ما قدره ٩٠,٣١٦ مليون دولار، مما يمثل ٦٥,٠ في المائة من مجموع خصوم المركز في عام ٢٠١٦، وهي مبيّنة بالتفصيل في الملاحظة ١٣ على البيانات المالية. وتُعزى الزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار ١٠,٨٨٢ ملايين دولار إلى خسارة ائتمانية صافية ٩,٠٧٥ ملايين دولار معترف بها في صافي الأصول، وإلى تكبّد مبلغ ٢,٣١١ مليون دولار كتكاليف وفائدة عن الخدمات الجارية، دون

احتساب مدفوعات الاستحقاقات، واعترّف بها في بيان الأداء المالي كعنصر من عناصر تكاليف الموظفين.

٣٠ - أما الفئة الهامة الأخرى من الخصوم فهي فئة الخصوم الأخرى، وتتعلق أساسا بالتبرعات المقدمة بموجب الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي التي تتضمن شروطا تلزم بردّ الأموال إذا لم تُنفق بما يتفق مع أحكام الاتفاق. وتمثل هذه المبالغ الجزء من التبرعات الذي لم يعترف به كإيرادات لأن المركز لم يسلمه بعد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وزادت فئة الخصوم الأخرى بمقدار ٢٩,٨٤٣ مليون دولار عن قدرها المبلغ عنه في عام ٢٠١٥ وهو ١١,٩٨٤ مليون دولار، لتبلغ حسب المبلغ عنه في عام ٢٠١٦ ما قدره ٤١,٨٢٧ مليون دولار. ووُقع، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، عدد من المشاريع المتعددة السنوات الممولة من الاتحاد الأوروبي، واعترّف عند التوقيع بكامل قيمة التبرعات باعتبارها خصوما مشروطة.

الشكل الرابع - خامسا

موجز بيان الخصوم، حسب السنة المالية



صافي الأصول

٣١ - تُظهر حركة صافي الأصول خلال السنة تراجعا آخر قدره (٣٣,٤٨١) مليون دولار، حيث تراجعت من (٠,٤١٤) مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى (٣٣,٨٩٥) مليون دولار عام ٢٠١٦، وذلك بسبب التغيير الاكتواري البالغ (٩,٠٧٥) ملايين دولار وعجز تشغيلي قدره (٢٤,٤٠٦) مليون دولار. ويشمل صافي الأصول الاحتياطي التشغيلية التي ارتفعت من ٧,٣٤٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٧,٤٦٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٦.

حالة السيولة

٣٢ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت حالة السيولة في المركز سليمة؛ إذ كان هذا الكيان يملك ما يكفي من الأصول السائلة لتسوية خصومه المتداولة. فقد بلغ مجموع الأموال السائلة

٥١,٥٥٨ مليون دولار (١٢,٩٩١ مليون دولار من النقدية ومكافئاتها النقدية، و ٢٢,٩٩١ مليون دولار من الاستثمارات القصيرة الأجل، و ١٥,٥٧٦ مليون دولار من الحسابات المستحقة القبض)، في حين بلغ مجموع الخصوم المتداولة ما قدره ٢٧,٦٨٣ مليون دولار، وبلغ مجموع الخصوم ما قدره ١٣٨,٩٢٣ مليون دولار. وظل مجموع الموارد النقدية للمركز مستقراً إلى حد ما، حيث بلغ ٤٧,٥٥٣ مليون دولار.

٣٣ - ويرد في الجدول أدناه موجز لمؤشرات السيولة الرئيسية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع ما يقابلها من مؤشرات مسجلة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

مؤشر السيولة		
٢٠١٥	٢٠١٦	
١:٢,٧	١:١,٩	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة
١:١,٣	١:١,٣	نسبة الأصول السائلة مخصوماً منها الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة
١:٠,٦	١:٠,٥	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٣,٥	٤,٨	متوسط الأشهر التي توافرت فيها الأصول السائلة مخصوماً منها الحسابات المستحقة القبض الحاضرة

٣٤ - وتدل نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة على قدرة المركز على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل من موارده السائلة. وتدل نسبة ١:١,٩ على أن الأصول السائلة تغطي الالتزامات المتداولة بما يزيد على ١,٩ مرة، مما يعني أنه يوجد ما يكفي من الأصول السائلة لتسديد كامل الالتزامات إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وإذا استُبعدت من هذا التحليل الحسابات المستحقة القبض، فإن نسبة تغطية الالتزامات المتداولة تبلغ ١,٣ للسنتين الحالية والسابقة.

٣٥ - وحتى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغت الأصول السائلة للمركز نسبة ٤٩,٠ في المائة من مجموع أصوله، وكان مجوزته ما يكفي من النقدية ومكافئاتها النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل لتغطية متوسط مصروفاته الشهرية البالغة ٧,٥٤٤ ملايين دولار لفترة ٤,٧ أشهر.

٣٦ - وحتى تاريخ الإبلاغ، بلغت خصوم المركز المتعلقة باستحقاقات الموظفين ما قدره ٩٠,٣١٦ مليون دولار. وبلغ مجموع النقدية ومكافئاتها النقدية والاستثمارات ٤٧,٥٥٣ مليون دولار يعني أن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين كانت مغطاة بنسبة ٥٢,١ في المائة؛ ولم تكن هناك مبالغ محتفظ بها في الحسابات لتغطية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي يتعين تسديدها في المستقبل.

المقارنة المتعلقة بالميزانية

٣٧ - بما أن الميزانية الأصلية تُعتمد بالفرنك السويسري، تأخذ الميزانية النهائية في الاعتبار نتيجة تغيرات أسعار الصرف بين الفرنك الفرنسي ودولارات الولايات المتحدة التي تحدث بين تاريخ اعتماد الميزانية الأصلية وتاريخ الإبلاغ. وقد أُفصِح عن تفاصيل المقارنة بين الميزانيتين والتسوية في الملاحظة ١٧ على البيانات المالية.

٣٨ - وترد في البيان الخامس: المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، مقارنةً بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه المبالغ المقابلة في الميزانية. وتقتصر المقارنة على الميزانية العادية المتاحة لعامة الجمهور، كما هو مبين أدناه:

٢٠١٥			٢٠١٦			
الميزانية السنوية النهائية	المبالغ الفعلية (على أساس الميزانية)	الفرق (بالنسبة المتوية)	الميزانية السنوية النهائية	المبالغ الفعلية (على أساس الميزانية)	الفرق (بالنسبة المتوية)	
الإيرادات						
١٨ ٥٤٦	١٨ ٦٤٧	٣,٠	٢٠ ٢١٦	١٩ ٠٤٣	١٨ ٥٤٦	الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة
١٨ ٥٤٦	١٨ ٥٠٩	٣,٠	٢٠ ٢١٦	١٩ ٠٤٧	١٨ ٥٤٦	الأنصبة المقررة من منظمة التجارة العالمية
٢٠٨	٣٠٧	١٤٣,٠	٢١٠	٥٠٧	٢٠٨	إيرادات متنوعة
٣٧ ٣٠٠	٣٧ ٤٦٣	٣,٠	٤٠ ٦٤٢	٣٨ ٥٩٨	٣٧ ٣٠٠	مجموع الإيرادات
الميزانية العادية						
٢٩ ٠٧٢	٢٩ ٩٦٤	(٢,٠)	٣٢ ١٩٧	٢٨ ٦٣٦	٢٩ ٠٧٢	الموارد المتعلقة بالوظائف
٨ ٢٢٨	١٠ ٢٤٦	(٥,٠)	٨ ٤٤٥	٧ ٧٩٠	٨ ٢٢٨	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
٣٧ ٣٠٠	٤٠ ٢١٠	(٢,٠)	٤٠ ٦٤٢	٣٦ ٤٢٦	٣٧ ٣٠٠	مجموع المصروفات
-	(٢ ٧٤٧)	-	-	٢ ١٧٢	-	عجز/فائض السنة

٣٩ - وسيُرحل فائض السنة المالية ٢٠١٦ البالغ ٢,١٧٢ مليون دولار إلى السنة الثانية من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقابل العجز في السنة المالية ٢٠١٥ البالغ (٢,٧٤٧) مليون دولار فائض في السنة المالية ٢٠١٤، مما أدى إلى فائض إجمالي في ميزانية فترة السنتين قدره ٠,٦٩٧ مليون دولار.

٤٠ - ووفقاً للمعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية، ينبغي تفسير الفروق الجوهرية بين الميزانية النهائية والمصروفات الفعلية عندما تزيد هذه الفروق عن ١٠ في المائة. ولم يوجد أي فرق جوهري بين الميزانية النهائية والمصروفات الفعلية في نهاية ٢٠١٦.

معلومات تكميلية

١ - يتضمن هذا المرفق المعلومات التي يُطلب من المدير التنفيذي أن يقدمها.

شطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض

٢ - عملاً بالقاعدة المالية ١٠٦-٧ (أ)، شُطِبَ مبلغ مستحق القبض غير قابل للاسترداد يعادل ٠,٠٠٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦.

شطب الخسائر في الممتلكات

٣ - عملاً بالقاعدة المالية ١٠٦-٧ (أ)، تكوّن إجمالي عمليات شطب الخسائر في الممتلكات غير المستهلكة لمركز التجارة الدولية في ما يتعلق بالبيانات المالية خلال عام ٢٠١٦ من جهازين من معدات تكنولوجيا المعلومات ومركبة، بلغ مجموع قيمتها الشرائية الأصلية ٠,٠٨٧ مليون دولار. ونتجت عمليات الشطب عن التقادم وإغلاق المشروع في الميدان.

المدفوعات على سبيل الهبة

٤ - لم تكن هناك مدفوعات على سبيل الهبة خلال عام ٢٠١٦.

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

مركز التجارة الدولية

أولا - بيان الوضع المالي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		المرجع
الأصول				
الأصول المتداولة				
٧٢٨٦	١٢٩٩١	٥	الملاحظة	المبالغ لنقدية ومكافآت النقدية
٢٢١٨٠	٢٢٩٩١	٦	الملاحظة	الاستثمارات
٣١٢٠٣	١٥٥٢٥	٧	الملاحظة	التبرعات المستحقة القبض
٤٠	٥١	٧	الملاحظة	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
٢٣٠٤	٢٠٢٠	٨	الملاحظة	الأصول الأخرى
٦٣٠١٣	٥٣٥٧٨	مجموع الأصول المتداولة		
الأصول غير المتداولة				
١٤٩٣٠	١١٠٧١	٦	الملاحظة	الاستثمارات
١٩٣٠١	٣٧٤٧٢	٧	الملاحظة	التبرعات المستحقة القبض
-	٥٢	٨	الملاحظة	الأصول الأخرى
٥٨٧	١٠٣٥	٩	الملاحظة	الممتلكات والمنشآت والمعدات
١٤٨٠	١٨٢٠	١٠	الملاحظة	الأصول غير الملموسة
٣٦٢٩٨	٥١٤٥٠	مجموع الأصول غير المتداولة		
٩٩٣١١	١٠٥٠٢٨	مجموع الأصول		
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
٨٣٠٧	٦٧٨٠	١١	الملاحظة	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة ^(١)
١٠٨٧١	١٧٧١٩	١٢	الملاحظة	الخصوم الأخرى ^(١)
٣٦٢٤	٣١٨٤	١٣	الملاحظة	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ^(١)
٢٢٨٠٢	٢٧٦٨٣	مجموع الخصوم المتداولة		
الخصوم غير المتداولة				
١١١٣	٢٤١٠٨	١٢	الملاحظة	الخصوم الأخرى
٧٥٨١٠	٨٧١٣٢	١٣	الملاحظة	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
٧٦٩٢٣	١١١٢٤٠	مجموع الخصوم غير المتداولة		
٩٩٧٢٥	١٣٨٩٢٣	مجموع الخصوم		

المرجع		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
	صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	(٣٣ ٨٩٥)	(٤١٤)
	صافي الأصول		
	الفائض/(العجز) المتراكم	(٤١ ٣٥٧)	(٧ ٧٦٢)
	احتياطات التشغيل	٧ ٤٦٢	٧ ٣٤٨
	الملاحظات ٣-١٦ و ١٤		
	مجموع صافي الأصول	(٣٣ ٨٩٥)	(٤١٤)

(أ) أعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (أنظر الملاحظة ٤).
الملاحظات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية
ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		المرجع
الإيرادات				
٣٧١٥٦	٣٧٣٩٤	١٥	الملاحظة	الأنصبة المقررة
٢٦٦٩٤	٢٦٨٨١	١٥	الملاحظة	التبرعات ^(١)
٥١١٤	١١٦٥	١٥	الملاحظة	التحويلات والمخصّصات الأخرى ^(١)
١٠٤٨	١٠٣١	١٥	الملاحظة	إيرادات أخرى ^(١)
٣١٠	٣٢٠	١٥	الملاحظة	إيرادات الاستثمار
٧٠٣٢٢	٦٦٧٩١	مجموع الإيرادات		
المصروفات				
٥٤٨٢١	٥٢٠٦٥	١٦	الملاحظة	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
١٨٢٢٨	١٤٥٠٢	١٦	الملاحظة	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
٥٠٠٩	٥٣٣٩	١٦	الملاحظة	السفر ^(١)
١٠٧٥	٩٣٦	١٦	الملاحظة	المنح والتحويلات الأخرى
١١٦٣	٢٧٣	١٦	الملاحظة	اللوازم والمواد الاستهلاكية ^(١)
٢٥١	٣٢٧	٩	الملاحظة	الاستهلاك
١٨٠	٣٤٧	١٠	الملاحظة	الإهلاك
١٨٧٧٠	١٤٦٧٠	١٦	الملاحظة	مصروفات التشغيل الأخرى ^(١)
٢٨٥٢	٢٧٣٨	١٦	الملاحظة	المصروفات الأخرى
١٠٢٣٤٩	٩١١٩٧	مجموع المصروفات		
(٣٢٠٢٧)	(٢٤٤٠٦)	(عجز)/فائض السنة		

(أ) أعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (أنظر الملاحظة ٤).

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الاحتياطيات	الفائض المتراكم، المقتيد	
١٦ ٥٧٤	٦ ٥٧٧	٩ ٩٩٧	صافي الأصول حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
١٥ ٠٣٩	-	١٥ ٠٣٩	المكاسب الاكتوارية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(٣٢ ٠٢٧)	-	(٣٢ ٠٢٧)	(العجز) في السنة
-	(٤ ٦٣٣)	٤ ٦٣٣	التحويلات
(١٦ ٩٨٨)	(٤ ٦٣٣)	(١٢ ٣٥٥)	مجموع التغيرات المُعترف بها في صافي الأصول
(٤١٤)	١ ٩٤٤	(٢ ٣٥٨)	صافي الأصول حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (مراجع)
-	٥ ٤٠٤	(٥ ٤٠٤)	إعادة القروض بين الاحتياطيات التشغيلية والصناديق الاستثمارية ^(١)
(٤١٤)	٧ ٣٤٨	(٧ ٧٦٢)	صافي الأصول حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (بعد إعادة بيانه)
(٩ ٠٧٥)	-	(٩ ٠٧٥)	الخسائر الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة ١٣)
(٢٤ ٤٠٦)	-	(٢٤ ٤٠٦)	(العجز) في السنة
-	١١٤	(١١٤)	التحويلات
(٣٣ ٤٨١)	١١٤	(٣٣ ٥٩٥)	مجموع التغيرات المُعترف بها في صافي الأصول
(٣٣ ٨٩٥)	٧ ٤٦٢	(٤١ ٣٥٧)	صافي الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(أ) أعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ - رابعا -
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية					
(عجز)/فائض السنة					
<i>الحركات غير النقدية</i>					
الاستهلاك والإهلاك					
		٩	٦٧٤	٩	٤٣١
		١٠ و		١٠ و	
المكسب/(الخسارة) الإكتوارية في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين^(١)					
		١٣	(٩٠٧٥)	١٣	١٥٠٣٩
الخسائر الناجمة عن التصرف في الأصول					
		٩	٢	٩	٥٩
		١٠ و		١٠ و	
<i>التغيرات في الأصول</i>					
النقصان/(الزيادة) في التبرعات المستحقة القبض					
		٧	(٢٤٩٣)	٧	٣٣١٢١
النقصان/(الزيادة) في الحسابات الأخرى المستحقة القبض					
		٧	(١١)	٧	٣٢٩
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى					
		٨	٢٣٢	٨	(٥٧٤)
<i>التغيرات في الخصوم</i>					
النقصان^(١) في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة					
		١١	(١٥٢٧)	١١	(١٤٠)
الزيادة/(النقصان) في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين					
		١٣	١٠٨٨٢	١٣	(١٠٨٣٨)
النقصان في المخصصات					
		-	-	-	(٣)
الزيادة في الخصوم الأخرى^(١)					
		١٢	٢٩٨٤٣	١٢	(٧٣١٢)
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية					
		١٥	(٣٢٠)	١٥	(٣١٠)
			٣٨٠١		(٢٢٢٥)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية					
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار					
الحصة التناسبية لصافي الزيادات في صندوق النقدية المشترك					
		٦	٣٠٤٨	٦	٢١٧
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية					
		١٥	٣٢٠	١٥	٣١٠
اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات					
		٩	(٧٧٧)	٩	(١٨٤)
اقتناء الممتلكات غير الملموسة					
		١٠	(٦٨٧)	١٠	(١٠٦١)
			١٩٠٤		(٧١٨)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية					
			٥٧٠٥		(٢٩٤٣)
صافي (النقصان) في النقدية ومكافئها النقدية					
المبالغ النقدية ومكافئها النقدية، بداية السنة					
			٧٢٨٦		١٠٢٢٩
المبالغ النقدية ومكافئها النقدية، نهاية السنة					
		٥	١٢٩٩١	٥	٧٢٨٦

(أ) أعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

الملاحظات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية

خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

رق	الميزانية المتاحة للعموم				الميزانية الأصلية لفترة السنتين ^(١)	الميزانية السنوية الأصلية ^(١)	الميزانية السنوية النهائية ^(ب)	المبالغ الفعلية الفارقة ^(ج) (بالنسبة المئوية)
	٣	١٩٠٤٤	١٨٥٤٦	١٧٨٤٩				
الإيرادات								
	٣	١٩٠٤٤	١٨٥٤٦	١٧٨٤٩	٣٥٦٩٧			الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة
	٣	١٩٠٤٧	١٨٥٤٦	١٧٨٤٩	٣٥٦٩٨			الأنصبة المقررة من منظمة التجارة العالمية
	١٤٤	٥٠٧	٢٠٨	١٩٧	٣٩٤			الإيرادات الأخرى
	٣	٣٨٥٩٨	٣٧٣٠٠	٣٥٨٩٥	٧١٧٨٩			مجموع الإيرادات
المصروفات								
	-١	٢٨٦٣٦	٢٩٠٧٢	٢٧٩٧٧	٥٥٩٥٤			الموارد المتعلقة بالوظائف
	-٥	٧٧٩٠	٨٢٢٨	٧٩١٨	١٥٨٣٥			الموارد غير المتعلقة بالوظائف
	-٢	٣٦٤٢٦	٣٧٣٠٠	٣٥٨٩٥	٧١٧٨٩			مجموع المصروفات
		٢١٧٢	-	-	-			(العجز) في السنة

(أ) ميزانية فترة السنتين الأصلية هي الميزانية الأقل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٢٤٨/٧٠ ألف) أو المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/BFA/151 و WT/GC/M/160). والميزانية السنوية الأصلية هي الجزء من الاعتمادات الذي يُتوقع تخصيصه خلال السنة الأولى من فترة السنتين.

(ب) الميزانية السنوية النهائية هي المبلغ الذي اعتمده الجمعية العامة في تقرير الأداء الأول الذي يغطي السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (القرار ٢٧٢/٧١ ألف). وتنتج الفروق بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية عن تغيرات سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة والفرنك السويسري والتقديرات المنقحة للمصروفات المدرجة في تقرير الأداء الأول.

(ج) النفقات الفعلية (على أساس الميزانية المقارنة) مخصوما منها الميزانية النهائية. وتراعى الاختلافات التي تفوق ١٠ في المائة والاختلافات الجوهرية في التقرير المالي للمدير التنفيذي.

تشكل الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مركز التجارة الدولية ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة ١ الكيان المعد للتقارير

مركز التجارة الدولية وأنشطته

١ - مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشترك بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والمركز، الذي أنشئ في بادئ الأمر بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المبرم في عام ١٩٦٤، يعمل منذ عام ١٩٦٨ برعاية مشتركة من منظمة التجارة الدولية (التي تولت مسؤوليات الغات) والأمم المتحدة.

٢ - وتتمثل مهمة المركز في تعزيز النمو والتنمية الشاملين والمستدامين من خلال تنمية التجارة والأعمال الدولية. وتتجلى أهداف المركز الاستراتيجية فيما يلي:

(أ) تعزيز عملية إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي من خلال توفير المعلومات التجارية وزيادة الدعم المقدم إلى واضعي السياسات؛

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات على التصدير من أجل الاستجابة للفرص المتاحة في السوق؛

(ج) تعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة لصالح المؤسسات المصنّعة.

٣ - ويرأس المركز مديرٌ تنفيذي يُعيّن ويكون مسؤولاً أمام مدير عام منظمة التجارة العالمية والأمين العام للأونكتاد. وتضم لجنة الإدارة العليا المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ورؤساء شعب المركز الأربع، وكبير المستشارين في مكتب المدير التنفيذي، ورئيس التخطيط الاستراتيجي. ويجتمع فريق استشاري مشترك تابع لمركز التجارة الدولية كل سنة لدراسة أنشطة المركز استناداً إلى تقرير المركز السنوي ولتقديم توصيات إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اللذين يستعرضان برنامج عمل المركز. والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية كلاهما ممثل في الفريق الاستشاري المشترك الذي يتولى الإشراف على عمل المركز، ولديهما عدد من أنشطة المساعدة التقنية المشتركة مع المركز. وتموّل الميزانية العادية للمركز بالتساوي بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في حين تموّل مشاريع التعاون التقني عن طريق تبرعات مقدمة من مانحي الصناديق الاستثمارية ومن المخصصات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتبر مركز التجارة الدولية كياناً مستقلاً لتقديم التقارير ولا يُعتبر خاضعاً لرقابة مشتركة لأغراض تقديم تقارير تُمثّل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤ - ولم تُدرج في البيانات المالية حصة المركز من عمليات المشاريع المشتركة ضمن منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأنها غير هامة.

٥ - ويوجد مقر المركز في جنيف، ولديه مكاتب مستأجرة في ١٢ بلداً.

الملاحظة ٢

أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

٦ - تُمسك حسابات مركز التجارة الدولية وفقاً لنظام الأمم المتحدة المالي بصيغته المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وللقواعد التي وضعها الأمين العام حسب الاقتضاء بموجب القواعد التنظيمية والتعليمات الإدارية التي يصدرها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أو المراقب المالي. وتُعد بيانات المركز المالية استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، وفقاً لمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، تتألف هذه البيانات المالية، التي تعرض بوضوح أصول مركز التجارة الدولية وخصومه وإيراداته ومصروفاته، والتدفقات النقدية خلال السنة المالية، مما يلي:

- (أ) البيان الأول: بيان الوضع المالي؛
 (ب) البيان الثاني: بيان الأداء المالي؛
 (ج) البيان الثالث: بيان التغيرات في صافي الأصول؛
 (د) البيان الرابع: بيان التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب غير المباشر؛
 (هـ) البيان الخامس: بيان مقارنة الميزانيات بالمبالغ الفعلية؛
 (و) موجز السياسات المحاسبية الهامة وملاحظات تفسيرية أخرى.

استمرارية الأعمال

٧ - أُعدت البيانات المالية على أساس الاستمرارية، وطُبقت السياسات المحاسبية، على النحو الموجز في الملاحظة ٣، بطريقة متسقة عند إعداد هذه البيانات المالية وعرضها. ويستند تأكيد الاستمرارية على موافقة الجمعية العامة على اعتمادات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وعلى مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والاتجاه التاريخي الإيجابي فيما يتعلق بجمع الاشتراكات المقررة والتبرعات طوال السنوات الماضية، وعلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لم يتخذا أي قرار بوقف عمليات المركز.

العملة الوظيفية وعملة العرض

- ٨ - تُعرض البيانات المالية بدولارات الولايات المتحدة، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض لمركز التجارة الدولية. وتُعرض هذه البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك.
 ٩ - وتُعتمد الميزانية العادية للمركز وتُحدد قيمتها بالفرنك السويسري.
 ١٠ - وتُحوّل البنود غير النقدية المقيسة بالتكلفة الأصلية أو القيمة العادلة بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة السائدة في تاريخ المعاملة أو وقت تحديد القيمة العادلة. أما الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملة الأجنبية فتُحوّل إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في نهاية السنة. وتُحوّل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة.

١١ - ويُعترف في بيان الأداء المالي على أساس صافي بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناجمة عن تسوية المعاملات التي تمت بعملات غير عملة المركز الوظيفية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

الأهمية النسبية للآراء والتقديرات والاستعانة بهما

١٢ - تتمثل مراعاة الأهمية النسبية شرطاً محورياً في وضع السياسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية. وبوجه عام، يُعد أي بند ذا أهمية إذا كان حذفه أو تجميعه كفيلاً بالتأثير في استنتاجات أو قرارات مستخدمي البيانات المالية.

١٣ - ويتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تضع الإدارة تقديرات وافتراضات لها تأثير في قيم الأصول والخصوم المبلّغ عنها في تاريخ إعداد البيانات المالية، وقيم الإيرادات والمصروفات المبلّغ عنها في السنة. وتمثل المستحقات والممتلكات والمنشآت والمعدات والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أهم البنود التي تُستخدم فيها التقديرات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتُعرض التغيرات في التقديرات في السنة التي تصبح فيها معروفة.

أساس القياس

١٤ - تُعد البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء ما يتعلق ببعض الأصول على النحو المذكور في الملاحظات على البيانات المالية. وتعدّ البيانات المالية عن السنة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

الإذن بالإصدار

١٥ - يتولى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمراقب المالي تصديق هذه البيانات المالية ويوافق عليها الأمين العام للأمم المتحدة. ووفقاً للبند ٦-٢ من النظام المالي للأمم المتحدة، يتعين على الأمين العام أن يحيل هذه البيانات المالية التي تغطي الفترة الممتدة إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى مجلس مراجعي الحسابات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. ومن ثم، وفقاً للبند ٧-١٢ من النظام المالي، تحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعة بالبيانات المالية المراجعة، إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إلى جانب البيانات المالية المراجعة المأذون بإصدارها في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

١٦ - يستمر رصد تقدم ما يلي من إصدارات محاسبية مقبلة هامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأثرها على البيانات المالية للمركز:

(أ) الصكوك المالية الخاصة بالقطاع العام: لبلورة هذا التوجيه المحاسبي، سيركز المشروع على المسائل المتعلقة بالصكوك المالية الخاصة بالقطاع العام التي لا تدخل في نطاق المعيار ٢٨ من المعايير المحاسبية الدولية: البيانات المالية: العرض، والمعيار ٢٩: الصكوك المالية: الإقرار والقياس، والمعيار ٣٠: الصكوك المالية: الإقرارات.

(ب) الأصول التراثية: يهدف هذا المشروع إلى إعداد متطلبات محاسبية خاصة بالأصول التراثية؛

(ج) المصروفات غير التبادلية: يهدف هذا المشروع إلى وضع معيار أو معايير تنص على متطلبات الإقرار والقياس المنطبقة على الموردين في المعاملات غير التبادلية، باستثناء الاستحقاقات الاجتماعية؛

(د) الإيرادات: يهدف المشروع إلى وضع معايير قياسية جديدة للمتطلبات وتوجيهات بشأن الإيرادات كي تعدّل أو تحل محل تلك الواردة حالياً في المعيار ٩ من المعايير المحاسبية الدولية: الإيراد من المعاملات التبادلية، والمعيار ١١: عقود الإنشاء، والمعيار ٢٣: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)؛

(هـ) التعديلات التبعية الناشئة عن الفصول من ١ إلى ٤ من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ذات الأغراض العامة التي تُعدّها كيانات القطاع العام: الهدف من هذا المشروع هو إدخال تنقيحات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعكس مفاهيم من هذه الفصول، ولا سيما أهداف الإبلاغ المالي والخصائص النوعية والقيود المفروضة على المعلومات؛

(و) الإيجارات: يهدف المشروع إلى وضع متطلبات منقحة للمحاسبة المتعلقة بالإيجار تشمل المستأجرين والمؤجرين على السواء بغية الحفاظ على الاتساق مع المعايير الدولية الأساسية لإعداد التقارير المالية. وسيسفر هذا المشروع عن معايير محاسبية دولية جديدة للقطاع العام ستحل محل المعيار ١٣. ويُتوقع اعتماد معيار جديد من المعايير المحاسبية الدولية بشأن عقود الإيجار في حزيران/يونيه ٢٠١٨ ونشرها في تموز/يوليه ٢٠١٨.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المرحلة المقبلة

١٧ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستة معايير جديدة هي: المعيار ٣٣: اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى؛ والمعيار ٣٤: البيانات المالية المستقلة؛ والمعيار ٣٥: البيانات المالية الموحدة؛ والمعيار ٣٦: الاستثمارات في الكيانات ذات الصلة والمشاريع المشتركة؛ والمعيار ٣٧: الترتيبات المشتركة؛ والمعيار ٣٨: الكشف عن المصالح في كيانات أخرى. ويتعين تطبيق هذه المعايير بصورة مبدئية بالنسبة للفترات التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أو بعد هذا التاريخ. ولا يؤثر المعيار ٣٣ في المنظمة التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بالنسبة للعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام قبل إصدار المعيار.

١٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار ٣٩: استحقاقات الموظفين، الذي ألغى المعيار ٢٥، لمواءمته مع المعيار الدولي الأساسي للمحاسبة، معيار المحاسبة الدولي ١٩: استحقاقات الموظفين. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار ٤٠: توليفات القطاع العام، الذي ينص على المعالجة المحاسبية لتوليفات القطاع العام ويحدد تصنيف توليفات القطاع العام وقياسها، أي المعاملات أو غيرها من الأحداث التي تجمع بين عمليتين أو أكثر من العمليات المستقلة في كيان واحد من كيانات القطاع العام.

١٩ - وقد قُيِّم تأثير هذه المعايير في البيانات المالية للمنظمة والفترة المقارنة الواردة فيها على النحو التالي:

المعيار	التأثير المتوقع في سنة الاعتماد
المعيار ٣٤	يوجد تماثل كبير بين متطلبات البيانات المالية المستقلة في المعيار ٣٤ والمتطلبات الحالية في المعيار ٦: البيانات المالية الموحدة والمستقلة. ولا يُتوقع أن يؤثر تطبيق المعيار ٣٤ على البيانات المالية للأمم المتحدة الواردة في المجلد الأول.
المعيار ٣٥	ما زال المعيار ٣٥ يقتضي تقييم السيطرة فيما يتعلق بالاستحقاقات والقدرة، ولكن تعريف السيطرة قد تغيّر ويقدم المعيار الآن المزيد من التوجيه بشأن تقييم السيطرة. وتقوم الإدارة بتقييم مصالح كيانات أخرى معدة للتقارير معنية بالمجلد الأول للأمم المتحدة والترتيبات المتخذة لكفالة الامتثال للتعريف المنقحة.
المعيار ٣٦	ويتجلى التغيير الأساسي الآخر الناشئ عن تطبيق المعيار ٣٥ في إلغاء الإعفاء من إدماج الكيانات الخاضعة مؤقتاً للسيطرة الوارد في المعيار ٦. وستضمن هذا التقييم البيانات المالية للمنظمة عن الفترات التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أو بعدها.
المعيار ٣٦	يتجلى التغيير الرئيسي الناشئ عن تطبيق المعيار ٣٦ في إلغاء الإعفاء الوارد في المعيار ٧ من تطبيق أسلوب حقوق الملكية الذي تكون فيه السيطرة المشتركة أو التأثير الهام مؤقتين؛ وسيشمل إعداد البيانات المالية عن الفترات التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أو بعدها تقييماً لهذه الترتيبات.
المعيار ٣٧	وبالإضافة إلى ذلك، يقتصر نطاق المعيار ٣٦ على الكيانات المستمرة ذات التأثير الهام في المؤسسات المستثمر فيها، أو ذات السيطرة المشتركة عليها، حيث يؤدي الاستثمار إلى حيازة حصص ملكية قابلة للقياس الكمي. وبالتالي تكون قابلية تطبيق المعيار ٣٦ على الأمم المتحدة كما ورد في المجلد الأول محدودة، لأن المصالح لا تشمل عموماً حصص ملكية قابلة للقياس الكمي.
المعيار ٣٧	يقدم المعيار ٣٧ تعاريف جديدة ويؤثر تأثيراً مهماً في طريقة تصنيف الترتيبات المشتركة وتسجيلها. وتشمل هذه البيانات المالية ترتيبات المشاريع المشتركة المسجلة باستخدام أسلوب حقوق الملكية.
المعيار ٣٧	وعندما تبرم هذه الترتيبات بموجب اتفاق ملزم وتُقيّم بوصفها تخضع إلى سيطرة مشتركة، فإنها تفي بتعريف المعيار ٣٧ للترتيب المشترك. وعندما تُقيّم على اعتبار أنها مشروع مشترك، أي في الحالة تنشأ فيها عن الحصص المقيدة في المجلد الأول للأمم المتحدة حقوق في صافي الأصول، فإن المعيار ٣٧ يتطلب استخدام أسلوب حقوق الملكية وهذا لن يمثل تغييراً في السياسة المحاسبية. وإذا كانت هناك حقوق في الأصول والتزامات في ما يتعلق بالخصوم، تُصنف الحصة بوصفها عملية مشتركة وتسجل الأمم المتحدة على النحو الوارد في المجلد الأول هذه الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المتصلة بمحستها في عملية مشتركة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي المطبق على تلك الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المعنية. وتعمل الأمم المتحدة مع المشاركين الآخرين في هذه الترتيبات عند وضع سياساتها المحاسبية وفقاً للمعيار ٣٧.
المعيار ٣٨	يوسع المعيار ٣٨ من نطاق الإنصاحات المطلوبة للخصص في الكيانات الأخرى ويؤثر تأثيراً هاماً في البيانات المالية في المجلد الأول للأمم المتحدة.

المعيار	التأثير المتوقع في سنة الاعتماد
المعيار ٣٩	في الوقت الراهن، لن يكون للمعيار ٣٩ أي أثر على المنظمة نظراً لأن "نهج الممر" المتعلق بالمكاسب أو الخسائر الاكتوارية، الذي يجري إلغاؤه، لم يطبق قط منذ أول اعتماد للمعيار في عام ٢٠١٤. ولا تملك المنظمة أي أصول خطة؛ ولذلك لا ينشأ أي تأثير عن تطبيق نهج صافي الحصص المنصوص عليه في المعيار. وسيجري القيام بالمزيد من التحليل في المستقبل إذا ما اشترت المنظمة أصول خطة.
المعيار ٤٠	لا يؤثر تطبيق المعيار ٤٠ في الوقت الحاضر على المنظمة لأنه لا توجد توليفات من توليفات القطاع العام. وسيتم تقييم أي تأثير للمعيار ٤٠ على بيانات المنظمة المالية لتتمكن المنظمة من تطبيقه بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهو التاريخ بدء نفاذ المعيار، إذا نشأت توليفات.

الأرقام المقارنة

٢٠ - استخدمت الأمم المتحدة برامج جديدة لتسيير الأعمال والتخطيط من أجل تبسيط الإبلاغ لأغراض الاتساق على نطاق جميع الكيانات والوكالات. وأعدت البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالاعتماد على البرامج الجديدة. ولذلك، أعيد بيان بعض أرقام عام ٢٠١٥، حسب الاقتضاء، لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

الملاحظة ٣

السياسات المحاسبية الهامة

الأصول

١-٣ الأصول المالية

التصنيف

٢١ - يُصنّف مركز التجارة الدولية أصوله المالية إما بالقيمة العادلة، بفائضٍ أو عجز، أو بالتكلفة المهلكة، في حالة المبالغ المستحقة القبض. ويحدد المركز تصنيف أصوله المالية لدى قيدها الأولي.

الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائضٍ أو عجز

٢٢ - تشمل الأصول المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائضٍ أو عجز استثمارات المركز المودعة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي تديره خزانة الأمم المتحدة التي تستثمر مركزياً هذه الأموال باسم المركز.

٢٣ - ويشمل صندوق النقدية المشترك الرئيسي حصص الكيانات المشاركة من الودائع النقدية والودائع لأجل، والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل، وكلها تديرها خزانة الأمم المتحدة. ويُفصّل عن حصة المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في الملاحظات على البيانات المالية، وفي بيان الوضع المالي، مصنّفةً في فئة الاستثمارات بالقيمة العادلة، بفائضٍ أو عجز، أو في فئة المبالغ النقدية ومكافئات النقدية إذا كانت آجال استحقاقها الأصلية لا تزيد على ثلاثة أشهر. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عما يحتفظ به صندوق النقدية المشترك الرئيسي في البيانات المالية للأمم المتحدة.

قيّد الأصول الموجودة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي وقياسها

٢٤ - ترد المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية التي يحتفظ بها صندوق النقدية المشترك الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها، وذلك في إطار التكاليف المالية في حال تسجيل خسارة صافية، أو في إطار إيرادات الاستثمار في حال تسجيل ربح صاف.

قيّد المبالغ المستحقة القبض وقياسها

٢٥ - المبالغ المستحقة القبض أصول مالية غير مشتقة القيمة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مسجلة في سوق نشطة. وتشمل المبالغ المستحقة القبض للمركز التبرعات المستحقة القبض وحسابات أخرى مستحقة القبض تقيّد في بيان الوضع المالي. وتحدد المبالغ المستحقة القبض بالتكلفة المهلكة، مع مراعاة تخصيص اعتماد لاضمحلال القيمة.

اضمحلال قيمة الحسابات المستحقة القبض

٢٦ - يقيّم المركز المبالغ المستحقة القبض في نهاية السنة المشمولة بالتقرير من حيث اضمحلال القيمة. ولا تعتبر المبالغ المستحقة القبض مضمحلة القيمة وأن هناك خسائر اضمحلال متكبدة إلا إذا كانت هناك أدلة موضوعية، استناداً إلى استعراض المبالغ غير المسددة عند تاريخ الإبلاغ، بحيث لن يستطيع المركز تحصيل المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية نتيجة وقوع حدث أو أكثر بعد القيد الأول. وفي هذه الحالة، تنخفض القيمة الدفترية للأصول، وتقيّد أي خسارة في بيان الأداء المالي. ويحسب مبلغ الخسارة باعتباره الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والإيرادات المقدر تحصيلها في المستقبل.

٢٧ - وُضد اعتماد يعادل ٥٠ في المائة من القيمة الدفترية للتعويض عن المبالغ المستحقة القبض من غير المبالغ المتعلقة بالتبرعات التي تتراوح فتراتها بين ١٢ شهراً و ٢٤ شهراً، ويعادل ما نسبته ١٠٠ في المائة من القيمة الدفترية للمبالغ التي تزيد فتراتها على ٢٤ شهراً في تاريخ الإبلاغ. وإذا انخفض، في السنة اللاحقة، مبلغ الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة، يقيّد في بيان الأداء المالي المبلغ اللازم لرد خسائر محصص الاضمحلال المقيّدة سابقاً.

٢-٣ السلف أو المبالغ المدفوعة مقدماً

٢٨ - لا تُقيّد السلف كأصول إلا عندما تُسَلَّم السلع أو تقدّم الخدمات وفقاً للاتفاقات الملزمة المبرمة مع الموردين أو وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة في ما يتعلق بالسلف المدفوعة للموظفين. ويقيّد المركز المصروفات فور تلقيه إثباتات بتسليم سلع أو تقديم خدمات.

٢٩ - ويقدم المركز سُلماً للشركاء المنفذين (مثل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ومؤسسات دعم التجارة) لكي يتمكنوا من تقديم الخدمات إلى الجهة المستهدفة وفقاً لاتفاقات ملزمة مع المركز. ويقدم الشركاء المنفذون تقارير إلى المركز عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع أو البرامج التي أبرم الاتفاق من أجلها. وتقيّد المصروفات عند استلام تقارير عن النفقات أو تقديم الخدمات. ووفقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات، يُنقل الجزء الصافي من أي سلف لم تسلم بعد إلى فئة المصروفات في نهاية السنة.

٣-٣ الممتلكات والمنشآت والمعدات

٣٠ - تسجل الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مخصوما منها الخسائر الناجمة عن الاستهلاك وضمحلل القيمة المتراكمة. وتتألف التكلفة الأصلية من سعر الشراء، وأي تكاليف أخرى تعزى مباشرة إلى إيصال الأصول إلى موقعها وتجهيزها للاستخدام، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم المواقع. وتقيّد الأصول التي تندرج تحت فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات، ولكنها لا تخضع للسيطرة المباشرة للمركز، كمصروفات عند حيازتها. ويعتبر المركز مسيطرا على الأصل إذا كان قادرا على استخدامه أو الاستفادة منه في تحقيق أهدافه بوسيلة أو بأخرى، وإذا كان قادرا على منع أو تنظيم وصول أطراف ثالثة إلى هذا الأصل.

٣١ - وترسمّل الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تفوق تكلفتها أو تساوي ٥ ٠٠٠ دولار بالنسبة للمعدات و ١٠٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة لتحسينات الأماكن المستأجرة.

التكاليف اللاحقة

٣٢ - لا تُرسمّل التكاليف المتكبدة بعد عملية الشراء الأولى إلا في ظل وجود احتمال بأن تدفق على المركز منافع اقتصادية أو خدمات في المستقبل ذات صلة بقطعة المعدات المعنية وإمكانية قياس التكلفة اللاحقة على نحو موثوق.

استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات

٣٣ - يقيّد استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت. وترد فيما يلي فئات الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمنشآت والمعدات:

العمر الإنتاجي المقدر (بالسنوات)	الفئة
٧-٤	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٦	المركبات
٥	الألات والمعدات
١٠-٣	الأثاث والتجهيزات الثابتة
٥ (أو مدة الإيجار، أيهما أقصر)	تحسينات الأماكن المستأجرة

٣٤ - وتجري استعراضات اضمحلل قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات كل سنة على الأقل، وتقيّد أي خسائر ناتجة عن اضمحلل القيمة في بيان الأداء المالي. وتُستعرض القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصول مرة في السنة على الأقل، ويجري تعديلها عند الاقتضاء.

٣٥ - وينشأ الربح أو الخسارة الناتج عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات أو نقلها حينما تكون العائدات من التصرف أو النقل مختلفة عن القيمة الدفترية. وتقيّد تلك الأرباح أو الخسائر في بيان الأداء المالي في إطار الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

٤-٣ الأصول غير الملموسة

٣٦ - تُقيد الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة الأصلية مطروحا منه الإهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة. وترسمل البرامجيات المكتونة من مصادر خارجية إذا تجاوزت تكلفتها ٥ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك التكاليف المتكبدة لاقتناء البرامجيات ووضعها قيد الاستخدام. وترسمل البرامجيات المستحدثة داخليا عندما تكون التكاليف المتراكمة تزيد على مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أو تساويه، باستثناء تكاليف البحوث والصيانة، وبما يشمل التكاليف المسندة مباشرة إليها، مثل التكاليف المتعلقة بالموظفين والمتعاقدين من الباطن والخبراء الاستشاريين.

إهلاك الأصول غير الملموسة

٣٧ - يقيّد إهلاك الأصول غير الملموسة على أساس مدى العمر الإنتاجي المقدر لها باستخدام طريقة القسط الثابت. وترد فيما يلي فئات الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول غير الملموسة:

الفئة	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنوات)
البرامجيات المكتونة من مصادر خارجية	٣ (أو فترة الترخيص، أيهما أقصر)
البرامجيات المستحدثة داخليا	٥-٣

٣٨ - وتجرى استعراضات اضمحلال القيمة لجميع الأصول غير الملموسة مرة في السنة على الأقل، وتقيد أي خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي.

الخصوم

٥-٣ الخصوم المالية

٣٩ - تُصنف الخصوم المالية بوصفها "خصوما مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، والتحويلات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفقة المحتفظ بها لردها في المستقبل، والالتزامات الأخرى.

٤٠ - وتقيد الخصوم المالية المصنفة على أنها خصوم مالية أخرى قيّدا أوليا بالقيمة العادلة، ثم تقاس لاحقا بالتكلفة المهلكة. وتقيد الخصوم المالية التي تقل مدتها عن ١٢ شهرا بقيمتها الإسمية. ويعيد المركز تقييم تصنيف الخصوم المالية في تاريخ كل إبلاغ ويُبلغ قيّد الخصوم المالية عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها.

٤١ - وتنشأ الحسابات المستحقة الدفع والمصرفيات المستحقة من شراء السلع والخدمات التي تم استلامها ولكن لم يتم دفع ثمنها حتى تاريخ الإبلاغ. ويرد بيانها عند تاريخ الإبلاغ بالقيمة المسجلة في الفاتورة مطروحا منها أي خصومات في السداد. وتقيّد المبالغ المستحقة الدفع وتقاس بعد ذلك بالقيمة الاسمية، لأن أجل استحقاقها يحل بصفة عامة في غضون ١٢ شهرا.

٦-٣ الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٤٢ - يقيّد المركز الاستحقاقات التالية للموظفين:

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

٤٣ - تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين للمرة الأولى (منحة الانتداب)، والاستحقاقات الشهرية المنتظمة (الأجور والمرتبات والبدلات)، والتعويض عن الغياب (الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، إجازة الأمومة/الأبوة) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منح التعليم، واسترداد الضرائب). ويتوقع أن تتم تسوية استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل في غضون ١٢ شهرا من تاريخ الإبلاغ، وتقاس بقيمتها الاسمية استنادا إلى المستحقات المتراكمة بالمعدلات الحالية للأجور. وتعتبر جميع استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المكتسبة، لكنها لم تُستلم حتى تاريخ الإبلاغ، خصوما متداولة.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

٤٤ - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، والمعاشات التقاعدية من خلال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

خطط الاستحقاقات المحددة

٤٥ - تُحْتَسَب الاستحقاقات التالية بوصفها خططا للاستحقاقات المحددة: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والمعاشات التقاعدية من خلال الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة) وكذلك الإجازات السنوية المتراكمة المحولة إلى مبالغ نقدية عند انتهاء خدمة الموظفين في المنظمة (الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل). والخصوم المعترف بها لخطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي القيمة الحالية للالتزامات المحددة الاستحقاقات في تاريخ الإبلاغ. والخطط المحددة الاستحقاقات هي الخطط التي يتمثل فيها التزام المركز في تقديم الاستحقاقات المتفق عليها، ويتحمل فيها المركز، بناء على ذلك، المخاطر الاكتوارية. ويقوم اكتواري مستقل بحساب الالتزامات المحددة الاستحقاقات باستخدام طريقة المبالغ المستحقة المتوقعة حسب الوحدة. وتُحدّد القيمة الحالية للالتزامات المحددة الاستحقاقات بخصم التدفقات النقدية الصادرة المقدرة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات العالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ استحقاق فرادى الخطط. وتقيّد التغييرات المدخلة على الالتزامات المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة، بما في ذلك تكاليف الفائدة وتكاليف الخدمة الحالية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تحدث فيها تلك التغييرات. وفي نهاية السنة المشمولة بالتقرير، لم يكن لدى المركز أي أصول خطة على النحو المحدد في المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. وعند نهاية الخدمة، يجوز تعويض الموظفين عن أيام الإجازات السنوية المتراكمة غير المستخدمة بحد أقصى قدره ٦٠ يوم عمل للعاملين ذوي العقود المحددة المدة أو ذوي التعيينات المستمرة.

٤٦ - أما الالتزامات المتراكمة المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، والإجازات السنوية المتراكمة، فهي غير مموله بالكامل حاليا وتظهر كالتزامات متعلقة باستحقاقات الموظفين في بيان الوضع المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول.

٤٧ - وتقيّد الأرباح والخسائر الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في بيان التغيرات في صافي الأصول باعتبارها بندا مستقلا في إطار صافي الأصول/حقوق الملكية.

الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل

٤٨ - تشمل فئة استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل استحقاقات الموظفين التي لا تصبح مستحقة القبض كليا في غضون ١٢ شهرا بعد نهاية السنة التي يقدم فيها الموظف الخدمات التي تفضي إلى تلك الاستحقاقات، من قبيل إجازة زيارة الوطن. وتحسب استحقاقات إجازة زيارة الوطن بالقيمة الإسمية ولا يطبق عليها خصومات لأن تأثير الخصم غير مادي.

استحقاقات إنهاء الخدمة

٤٩ - تشمل استحقاقات إنهاء الخدمة عموما تعويضات ترك العمل طوعا.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٥٠ - إن مركز التجارة الدولية منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة ٣ (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

٥١ - ويُعرض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وكما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في صندوق المعاشات التقاعدية، المركز والصندوق ليسا في وضع يمكنهما من تحديد الحصة النسبية للمركز من الالتزامات المحددة الاستحقاقات وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم فقد تعامل المركز مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات، تمشيا مع مقتضيات المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية. وتقيّد اشتراكات المركز في الصندوق خلال السنة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

٧-٣ المخصصات

٥٢ - تقيّد المخصصات لمصروفات مستقبلية غير محددة القيمة أو التوقيت في حالة وجود التزام رهن (إما قانوني أو ضمني) نتيجة حدث وقع في الماضي ومن المحتمل أن يُطلب من المركز تسوية هذا الالتزام، ويمكن قياس القيمة على نحو موثوق به. ويشكل مبلغ المخصصات أفضل تقدير للإنفاق اللازم للوفاء بهذا الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

٨-٣ عقود الإيجار التشغيلي

٥٣ - تُصنّف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من المخاطر واحتمالات الربح الملازمة للملكية بوصفها عقوداً للإيجار التشغيلي. وتقيّد المدفوعات المسددة بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الأداء المالي كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٩-٣ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة

الالتزامات المحتملة

٥٤ - يجري الإقرار بأي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يؤكّد وجودها إلا وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر في المستقبل لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كلياً لسيطرة المركز، أو لا يمكن تقدير قيمتها على نحو موثوق به، باعتبارها التزامات محتملة. ويجري تقييم الالتزامات المحتملة باستمرار لتحديد ما إذا أصبح من المحتمل وجود تدفق خارجي للموارد في شكل منافع اقتصادية أو خدمة محتملة. وإذا أصبح من المحتمل وجود حاجة لتدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو خدمة ممكنة، يقيّد مبلغ مخصص في البيانات المالية للسنة التي يحدث فيها تغير الاحتمال.

الأصول المحتملة

٥٥ - تقيّد أية أصول من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجودها إلا حين يقع في المستقبل أو لا يقع واحد أو أكثر من الأحداث غير المؤكدة التي لا تخضع كلياً لسيطرة المركز، باعتبارها أصولاً محتملة.

الإيرادات

١٠-٣ الإيرادات والمبالغ المستحقة القبض المتأتمية من المعاملات غير التبادلية

٥٦ - تنص الترتيبات الإدارية للمركز (انظر A/59/405) على أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بتمويل ميزانية المركز بالتساوي. وتقيّد الأنصبة المقررة المقدمة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية للميزانية العادية للمركز في مطلع السنة التي يرتبط بها النصيب المقرر. وتحدد الإيرادات على أساس الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين. وفي حال موافقة الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على مبلغين مختلفين، يقيّم المركز أدنى المبلغين كاشتراكات مقررة.

٥٧ - وتقيّد التبرعات باعتبارها إيرادات لدى توقيع اتفاق ملزم لا يتضمن شروطاً تستوجب أداءً محدداً، ولا يتضمن التزاماً بإعادة الأصول إلى الجهة المتبرعة في حال عدم الوفاء بتلك الشروط. وإذا أدرجت تلك الشروط، تقيّد الإيرادات عندما تستوفي الشروط، ولا يقيّد التزام إلا عند الوفاء بالشروط.

٥٨ - وتُدرج السلع العينية بقيمتها العادلة التي تقاس في تاريخ حياة الأصول المتبرع بها. أما الخدمات العينية فلا تقيّد بل يفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية.

١١-٣ إيرادات المعاملات التبادلية

٥٩ - تقيّد الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات والأقراص المدججة عند شحنها إلى الزبون. وتقيّد الإيرادات المتأتية من رسوم الترخيص خلال فترة الترخيص. وتقيّد الإيرادات المتأتية من تقديم الخدمات إلى الحكومات والكيانات الأخرى باعتبارها خدمات وفقاً للاتفاقات.

١٢-٣ إيرادات الاستثمار

٦٠ - تخصّص للمركز إيرادات الاستثمار والتكاليف المرتبطة بتشغيل الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك الرئيسي، استناداً إلى حصة مشاركة المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي. وتدرج جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة كإيرادات للاستثمار تقيّد على أساس نسبة زمنية عند استحقاتها، مع أخذ العائد الفعلي في الاعتبار.

١٣-٣ المصروفات

٦١ - وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق، تُقيّد المصروفات وقت تسليم السلع أو تقديم الخدمات من جانب المورد أو مقدمي الخدمات. وتسجّل المصروفات وتقيّد في البيانات المالية للفترة التي تنصل بها.

١٤-٣ الإبلاغ القطاعي

٦٢ - القطاع نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها يبلّغ عن معلوماتها المالية بشكل مستقل من أجل تقييم أداء الكيان في السابق من حيث تحقيق أهدافه، ولأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

٦٣ - ومركز التجارة الدولية، الذي أنشئ في عام ١٩٦٤، هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة مكرسة بالكامل لدعم إضفاء الطابع الدولي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعني ذلك أن الوكالة تمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أن تصبح أكثر تنافسية وأن يكون لها صلات بالأسواق العالمية لأغراض التجارة والاستثمار، وبالتالي توليد الدخل وإيجاد فرص العمل، وبخاصة للنساء والشباب والمجتمعات الفقيرة. لذلك فالمركز يندرج في قطاع من القطاعات التشغيلية لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٥-٣ الإفصاح المتصل بالأطراف ذات العلاقة

٦٤ - يفصح في الملاحظات على البيانات المالية عن الأطراف ذات العلاقة التي لديها القدرة على السيطرة أو على ممارسة نفوذ كبير على المركز في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، فضلاً عن المعاملات التي تجرى مع هذه الأطراف، ما لم تكن قد تمت في إطار علاقة طبيعية وبشروط تراعي الاستقلالية بين هذه الأطراف أو منسجمة معها. وبالإضافة إلى ذلك، يفصح المركز عن معاملات محددة مع كبار موظفي الإدارة وأفراد أسرهم.

١٦-٣ الاحتياطيات التشغيلية

٦٥ - يُحتفظ بالاحتياطي التشغيلي للصندوق الاستئماني للمركز من أجل تغطية التأخير في تسديد التبرعات، ولمواجهة عجز الإيرادات عن تغطية المصروفات النهائية للصناديق الاستئمانية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ صندوق دعم البرامج أيضا باحتياطي تشغيلي بمبلغ يعادل ٢٠ في المائة من إيرادات تكاليف الدعم التقديرية وفقا للتعليمات الإدارية ST/AI/285. ويُعرض الاحتياطيان في بيان المركز المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول كعنصر مستقل من عناصر صافي الأصول.

الملاحظة ٤

عمليات إعادة التصنيف المتعلقة بالفترة السابقة

٦٦ - فيما يتعلق بعمليات إعادة التصنيف المتعلقة بالفترة السابقة التي ترد فيما يلي، أعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ في بند منفرد لأغراض المقارنة، وذلك على النحو المبين بإيجاز في الجدول أدناه.

٦٧ - وتُدرج الحسابات المستحقة الدفع لموظفي الأمم المتحدة في إطار الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وقد أُدرجت في السابق في إطار الحسابات المستحقة الدفع والالتزامات المستحقة. وترتب على إعادة التصنيف هذه نقصان قدره ٠,٦٦٧ مليون دولار في الحسابات المستحقة الدفع، وزيادة مقابلة في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في إطار الخصوم المتداولة. وهناك أيضا مبلغ ٠,٠٣٥ مليون دولار يتعلق بمبالغ نقدية غير مخصصة أُدرج في إطار الالتزامات الأخرى، وقد أُدرج في السابق في إطار الحسابات المستحقة الدفع والالتزامات المستحقة.

٦٨ - وأعيدت المبالغ المقترضة بين الاحتياطات التشغيلية والصناديق الاستئمانية وقدرها ٥,٤٠٤ ملايين دولار.

٦٩ - وتدرج حاليا التحويلات والمخصصات الأخرى البالغة ٥,١١٤ مليون دولار في بند مستقل في بيان الأداء المالي، وكانت تدرج في السابق في إطار التبرعات.

٧٠ - وأعيد تصنيف الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة إلى إيرادات أخرى قدرها ١,٠٦٥ مليون دولار ودون احتساب إلغاء أرصدة مشتركة بين الصناديق قدرها (٠,٣٠٥) مليون دولار.

٧١ - وأدرجت في وقت سابق تكاليف تدريب تبلغ ٤,٩٨٤ مليون دولار كبنء مستقل في بيان الأداء المالي. أما في الوقت الراهن، فتُدرج المصروفات المتصلة بسفر المشاركين في الاجتماعات تحت بند السفر بمبلغ ٠,٧٦٧ مليون دولار، ويُدرج الرصيد البالغ ٤,٢١٧ مليون دولار المتصل بالسفر وتيسير الاجتماعات تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى.

٧٢ - وفي الوقت الحالي، ترد لوازم ومواد استهلاكية قدرها ١,١٦٣ مليون دولار (دون احتساب إلغاء أرصدة مشتركة بين الصناديق قدرها (٠,٣٠٥) مليون دولار) كبنء مستقل في بيان الأداء المالي، وقد أُدرجت سابقا تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى.

- ٧٣ - وفي السابق، أدرجت مصروفات متصلة بصرف العملات الأجنبية قدرها ٣,٧٥٧ مليون دولار كبنء مستقل في بيان الأداء المالي؛ أما في الوقت الحالي، فتدرج المصروفات المتصلة بصرف العملات الأجنبية تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى.
- ٧٤ - وأدرجت حالياً مصروفات أخرى قدرها ٢,٨٥٢ مليون دولار كبنء مستقل في بيان الأداء المالي، وقد وردت في السابق تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى.
- ٧٥ - وفي السابق، كانت تكلفة الخدمات الحالية وتكلفة الفائدة المتصلة بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين تدرج كبنء مستقل في بيان التدفقات النقدية؛ أما في الوقت الراهن، فتعرض هذه التكلفة كجزء من حركة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.
- ٧٦ - وليس هناك أي تأثير على الوضع المالي والأداء المالي للمركز نتيجة عمليات إعادة التصنيف هذه.
- ٧٧ - وتتصل الفروق بين الكيانات في ما يتعلق بإيرادات ونفقات الميزانية بإلغاء أرصدة مشتركة بين الصناديق قدرها ٠,٣٠٥ مليون دولار.
- ٧٨ - وأدرجت المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين البالغة ٠,٠٩٨ مليون دولار في إطار مستحقات المصروفات.

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

كما أفادت به التقارير في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تغييرات العرض الأول/ديسمبر ٢٠١٥
كما أعيد بيانه في ٣١ كانون

مقتطف من بيان المركز المالي		
الخصوم		
٨ ٩٣٩	(٦٣٢)	٨ ٣٠٧
١٠ ٩٠٦	(٣٥)	١٠ ٨٧١
٢ ٩٥٧	٦٦٧	٣ ٦٢٤
صافي الأصول		
(٢ ٣٥٨)	(٥ ٤٠٤)	(٧ ٧٦٢)
١ ٩٤٤	٥ ٤٠٤	٧ ٣٤٨
مقتطف من بيان الأداء المالي		
الإيرادات		
٣١ ٨٠٨	(٥ ١١٤)	٢٦ ٦٩٤
-	٥ ١١٤	٥ ١١٤
٢٨٨	٧٦٠	١ ٠٤٨
١ ٠٦٥	(١ ٠٦٥)	-

كما أفادت به التقارير في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
كما أعيد بيانه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
تغييرات العرض

		المصرفات	
		٤ ٩٨٤	التدريب
-	(٤ ٩٨٤)		
		٤ ٢٤٢	السفر
٥ ٠٠٩	٧٦٧		
		-	اللوازم والمواد الاستهلاكية
١ ١٦٣	١ ١٦٣		
		١٥ ١١٦	المصرفات التشغيلية الأخرى
١٨ ٧٧٠	٣ ٦٥٤		
	(٣ ٧٥٧)	٣ ٧٥٧	المصرفات المتصلة بأسعار صرف العملات الأجنبية
-			
٢ ٨٥٢	٢ ٨٥٢	-	المصرفات الأخرى
			مقتطف من بيان التدفقات النقدية
			تكلفة الخدمات الحالية وتكلفة الفوائد المتصلة
		٥ ٦٧٧	بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
-	(٥ ٦٧٧)		
			المكاسب الاكتوارية في الالتزامات المتعلقة
		-	باستحقاقات الموظفين
١٥ ٠٣٩	١٥ ٠٣٩		
		٤٩٢	الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع
(١٤٠)	(٦٣٢)		والالتزامات المستحقة
			(النقصان) في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات
(١٠ ٨٣٨)	(٨ ٦٩٥)	(٢ ١٤٣)	الموظفين
			(النقصان)/الزيادة في المبالغ المقبوضة سلفاً/الخصوم
(٧ ٣١٢)	(٣٥)	(٧ ٢٧٧)	الأخرى
			التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل
			للمقارنة والمبالغ الفعلية في البيانات المالية
		٣٠ ٣٨٢	فروق الكيانات إيرادات الميزانية
٣٠ ٠٧٧	(٣٠٥)		
		٦١ ٢٩٣	فروق الكيانات، مصرفات الميزانية
٦١ ١٣٦	(١٥٧)		
		-	إلغاء المعاملات المشتركة بين الصناديق
(١٤٨)	(١٤٨)		
		٥٣١	مستحقات المصرفات
٦٢٩	٩٨		
	(٩٨)	٩٨	مصرفات استحقاقات الموظفين
-			

الملاحظة ٥

المبالغ النقدية ومكافئات النقدية

المبالغ النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الأول /
ديسمبر ٢٠١٦ ديسمبر ٢٠١٥

٧ ٢٨٦	١٢ ٩٨٥	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
-	٦	المبالغ النقدية المحتفظ بها في المكتب الرئيسي والمكاتب الميدانية
٧ ٢٨٦	١٢ ٩٩١	مجموع المبالغ النقدية ومكافئات النقدية

٧٩ - يُحتفظ بالمبالغ النقدية الضرورية للصرف الفوري في صندوق النقدية المشترك الرئيسي. أما في المكتب الرئيسي والمكاتب الميدانية، فيُحتفظ بالمبالغ النقدية لغرض تلبية الاحتياجات المالية المكتب الرئيسي والمواقع الميدانية.

الملاحظة ٦

الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ ديسمبر ٢٠١٦		
الأصول المالية		
القيمة العادلة بفائض أو عجز		
٢٢ ١٨٠	٢٢ ٩٩١	الاستثمارات، صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الأجل القصير)
١٤ ٩٣٠	١١ ٠٧١	الاستثمارات، صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الأجل الطويل)
٣٧ ١١٠	٣٤ ٠٦٢	مجموع القيمة العادلة بفائض أو عجز
القروض والحسابات المستحقة القبض		
٧ ٢٨٦	١٢ ٩٨٥	المبالغ النقدية ومكافآت النقدية، صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الملاحظة ٥)
-	٦	المبالغ النقدية ومكافآت النقدية، مصادر أخرى (الملاحظة ٥)
٥٠ ٥٤٤	٥٣ ٠٤٨	الحسابات المستحقة القبض (الملاحظة ٧)
٥٧ ٨٣٠	٦٦ ٠٣٩	مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض
٩٤ ٩٤٠	١٠٠ ١٠١	مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية
٤٤ ٣٩٦	٤٧ ٠٤٧	المبلغ المرتبط بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي
الخصوم المالية		
التكلفة المُهْلَكَة		
(٨ ٣٠٧)	(٦ ٧٨٠)	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة (الملاحظة ١١)
(٨ ٣٠٧)	(٦ ٧٨٠)	مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية

٨٠ - إضافة إلى ما يحوزه المركز بصفة مباشرة من المبالغ النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات، يشارك المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي التابع لخزانة الأمم المتحدة. ويتألف صندوق النقدية المشترك الرئيسي من حسابات مصرفية تشغيلية ومكافآت نقدية واستثمارات.

٨١ - ولتجميع الأموال تأثير إيجابي في أداء الاستثمار ومخاطره بوجه عام، نظرا لتحقيق وفورات الحجم، والقدرة على توزيع المخاطر المرتبطة بمنحى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستند في تخصيص أصول صناديق النقدية المشتركة (المبالغ النقدية ومكافآت النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل) وإيراداتها إلى الرصيد الرئيسي لكل كيان مشارك.

٨٢ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شارك المركز في صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي بلغت مجموع قيمة أصوله ٩٠٣٣,٦ ملايين دولار (٢٠١٥: ٧٧٨٣,٩ ملايين دولار)، وكان ٤٧,٠٤٧ مليون دولار من هذا المبلغ مستحقاً للمركز (٢٠١٥: ٤٤,٣٩٦ مليون دولار)، وبلغت حصته من الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي ٠,٣٢٠ مليون دولار (٢٠١٥: ٠,٣١٠ مليون دولار) (انظر الملاحظة ١٥).

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشترك الرئيسي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
		القيمة العادلة بفائض أو عجز
٣٨٨٨٧١٢	٤٣٨٩٦١٦	الاستثمارات القصيرة الأجل
٢٦١٧٦٢٦	٢١٢٥٧١٨	الاستثمارات الطويلة الأجل
٦٥٠٦٣٣٨	٦٥١٥٣٣٤	مجموع القيمة العادلة بفائض أو عجز للاستثمارات
		القروض والحسابات المستحقة القبض
١٢٦٥٠٦٨	٢٤٩٣٣٣٢	المبالغ النقدية ومكافآت النقدية
١٢٤٦٢	٢٤٩٦١	إيرادات الاستثمار المستحقة
١٢٧٧٥٣٠	٢٥١٨٢٩٣	مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض
٧٧٨٣٨٦٨	٩٠٣٣٦٢٧	مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية
		خصوم صندوق النقدية المشترك
٤٤٣٩٦	٤٧٠٤٧	المبالغ المستحقة الدفع للمركز
٧٧٣٩٤٧٢	٨٩٨٦٥٨٠	المبالغ المستحقة الدفع لمشاركين آخرين في صندوق النقدية المشترك
٧٧٨٣٨٦٨	٩٠٣٣٦٢٧	مجموع الخصوم
-	-	صافي الأصول

موجز إيرادات ومصروفات صندوق النقدية المشترك الرئيسي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٥١٩٤٤	٧٣٩٠٣	إيرادات الاستثمار
(١٠٨٢٤)	(١٣٤٧٤)	المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة
٤١١٢٠	٦٠٤٢٩	إيرادات الاستثمار من صندوق النقدية المشترك الرئيسي
(١١٧٢٠)	(٥١٠٥)	مكاسب/(خسائر) الصرف الأجنبي
(٥٢٥)	(٦٤٦)	الرسوم المصرفية
(١٢٢٤٥)	(٥٧٥١)	المصروفات التشغيلية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي
٢٨٨٧٥	٥٤٦٧٨	الإيرادات والمصروفات من صندوق النقدية المشترك الرئيسي

١-٦ إدارة المخاطر المالية

٨٣ - تؤدي عمليات المركز إلى تعرضه على مجموعة متنوعة من المخاطر المالية، وهي: مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة. وخزانة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الاستثمار وإدارة المخاطر في ما يخص صندوق النقدية المشترك الرئيسي، بما في ذلك القيام بأنشطة الاستثمار وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار.

٨٤ - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. ويفوق التركيز على جودة الاستثمار والسلامة والسيولة التركيز على عنصر معدل العائد السوقي من عناصر الأهداف.

٨٥ - وتقيم لجنة للاستثمارات دورياً الأداء الاستثماري وتقيم أيضاً الامتثال للمبادئ التوجيهية وتصدر توصيات بتحديث هذه المبادئ.

٢-٦ إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان

٨٦ - مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن عدم وفاء الطرف المقابل في صك مالي بالتزاماته التعاقدية، مسبباً بذلك خسارة مالية للمركز. وتنشأ المخاطر الائتمانية من المبالغ النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض التي لم تُسدّد. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجة التعرض لمخاطر الائتمان حتى تاريخ الرصيد. ولا يحتفظ المركز بأي رهون لاستخدامها كضمان.

٨٧ - وتقتضي المبادئ التوجيهية إجراء رصد مستمر للتصنيفات الائتمانية للجهات المصدرة والأطراف المناظرة. ويجوز أن تشمل استثمارات الصندوق المشترك الرئيسي المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية، والأوراق المالية التي تصدرها الوكالات الحكومية، والأوراق المالية الحكومية التي تحمل آجال استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر الصندوق المشترك الرئيسي في الأدوات المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري والمدعومة بأصول أو في منتجات حصص الملكية.

٨٨ - وتنص المبادئ التوجيهية على عدم الاستثمار في إصدارات جهات تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات المحددة، وتنص أيضاً على حدود قصوى لتركيز الاستثمارات في إصدارات أي جهة بعينها. وقد استوفيت هذه الشروط وقت القيام بالاستثمارات.

٨٩ - والتصنيفات الائتمانية المستخدمة للصندوق المشترك الرئيسي هي تلك التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم تصنيفات وكالة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) ووكالة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch) في تصنيف السندات والأدوات المالية المخفّضة، في حين يُستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وحتى نهاية السنة، كانت التصنيفات الائتمانية كما هو مبين في الجدول أدناه:

استثمارات صندوق النقدية المشترك حسب تصنيفات الجدارة الائتمانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
(تستند النسبة المئوية إلى القيمة الدفترية)

التصنيفات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥			التصنيفات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				
						السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)	
غير مصنفة	AA+/AA/AA-	AAA	غير مصنفة	BBB	AA+/AA/AA-	AAA	
٨,١	٥٤,٢	٣٧,٧	٥,٧	٥,٦	٥٥,١	٣٣,٦	ستاندرد أند بورز
١١,٦	٢٦,٥	٦١,٩	٩,٣		٢٨,٣	٦٢,٤	فيتش
	Aa1/Aa2/Aa3	Aaa			Aa1/Aa2/Aa3	Aaa	
-	٣٤,٢	٦٥,٨	-		٤٩,٧	٥٠,٣	موديز
						الأوراق التجارية (التصنيفات القصيرة الأجل)	
		A-I+				A-I+	
-		١٠٠,٠				١٠٠,٠	ستاندرد أند بورز
		FI+				FI+	
		١٠٠,٠				١٠٠,٠	فيتش
		P-I				P-I	
		١٠٠,٠				١٠٠,٠	موديز
						اتفاقات إعادة الشراء المعاكس (التصنيفات القصيرة الأجل)	
		A-I+				A-I+	
		١٠٠,٠				١٠٠,٠	ستاندرد أند بورز
		FI+				FI+	
		١٠٠,٠				١٠٠,٠	فيتش
		P-I				P-I	
		١٠٠,٠				١٠٠,٠	موديز
						الودائع لأجل (تقديرات وكالة فيتش للجدارة)	
a+/a	aa/aa-	aaa	a+/a	aa/aa-	aaa		
٤٦,٤	٥٣,٦	-	٥١,٩	٤٨,١	-		فيتش

٩٠ - وتراقب خزنة الأمم المتحدة بعناية التصنيفات الائتمانية، وبالنظر إلى أن المركز لا يستثمر إلا في الأوراق المالية ذات التصنيفات الائتمانية العالية، فإن الإدارة لا تتوقع إخلال أي طرف مناظر بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق بأي استثمارات مُضمحلة القيمة.

٩١ - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. ويفوق التركيز على جودة الاستثمار والسلامة والسيولة التركيز على عنصر معدل العائد السوقي من عناصر الأهداف.

الإقرارات بمخاطر الائتمان الأخرى

٩٢ - تشكل تبرعات الحكومات الممثلة للدول الأعضاء في المنظمتين الأم للمركز غالبية التبرعات المستحقة القبض التي يتسلمها المركز. وتعتبر مخاطر الائتمان غير ذات شأن بما أن معظم الجهات المانحة للمركز هي كيانات ذات سيادة. وأدرج اعتماد خاص بالمبالغ المشكوك في إمكانية تحصيلها قدره ٠,٦٩٥ مليون دولار للحسابات الأخرى المستحقة القبض. ويرد على النحو التالي تقادم الحسابات المستحقة القبض:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
إجمالي المبالغ المستحقة القبض	البدل	إجمالي المبالغ المستحقة القبض	البدل
-	٤٠	-	٢٩
٧٣٧	٧٣٧	٦٩٥	٧١٧
٧٣٧	٧٧٧	٦٩٥	٧٤٦
		المجموع	

٣-٦ إدارة المخاطر المالية: مخاطر السيولة

٩٣ - مخاطر السيولة هي احتمال ألا تكون لدى المركز الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويضع المركز تنبؤاته بشأن التدفقات النقدية، بالتزامن مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي يرصد التنبؤات المنتظمة عن متطلبات السيولة، لضمان أن تكون لديه المبالغ النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية.

٩٤ - ويُقبل الفائض النقدي الذي يحتفظ به المركز بالإضافة إلى الرصيد المطلوب لإدارة رأس المال المتداول إلى صندوق النقدية المشترك الرئيسي الذي تديره خزانة الأمم المتحدة. ويتعرض هذا الصندوق لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياج المشاركين لسحب مبالغ في خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوق بقدر كاف من المبالغ النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالتزامات المساهمين متى حان أجلها. ويتوفر الجزء الأكبر من المبالغ النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في غضون مهلة قدرها يوم واحد للإنفاق على الاحتياجات التشغيلية. ولذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي يتعرض لها صندوق النقدية المشترك الرئيسي منخفضة.

٤-٦ إدارة المخاطر المالية: مخاطر أسعار الفائدة

٩٥ - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للصكوك المالية أو التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. فعلى وجه العموم، عندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد والعكس صحيح. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت هذه المدة ازدادت مخاطر سعر الفائدة. ويشكل صندوق النقدية المشترك الرئيسي المصدر الرئيسي الذي يعرض المنظمة لمخاطر أسعار الفائدة نظراً إلى أن المبالغ النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات الموظفة بمعدل ثابت هي صكوك مالية تدر فوائد. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، استثمر الصندوق المشترك

الرئيسي بشكل رئيسي في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر، يقل حدها الأقصى عن خمس سنوات (٢٠١٥: خمس سنوات). وبلغ متوسط مدة صندوق النقدية المشترك الرئيسي ٠,٧١ سنة (مقابل ٠,٨٦ سنة في عام ٢٠١٥)، وهو ما يُعتبر مؤشراً على انخفاض المخاطر.

٩٦ - ويبين هذا التحليل كيف أن القيمة العادلة لصندوق النقدية المشترك الرئيسي في وقت كتابة التقرير من شأنها أن تزيد أو تنقص إذا ما تحول منحنى العائد ككل استجابة لتغيرات أسعار الفائدة. وبما أن هذه الاستثمارات تُحسب وفقاً للقيمة العادلة بفائض أو عجز، فإن التغير الحاصل في القيمة العادلة يمثل زيادة أو نقصاناً في الفائض أو العجز وصافي الأصول. ويبين الجدول تأثير التحول بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، صعوداً أو هبوطاً، في منحنى العائد (١٠٠ نقطة أساس تعادل ١ في المائة). وهذه التحولات في النقاط الأساس إيضاحية.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	٢٠٠-	١٥٠-	١٠٠-	٥٠-	صفر	٥٠+	١٠٠+	١٥٠+	٢٠٠+
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
مجموع الصندوق المشترك الرئيسي	١٢٤,٣٥	٩٣,٢٦	٦٢,١٧	٣١,٠٨	-	(٣١,٠٨)	(٦٢,١٤)	(٩٣,٢١)	(١٢٤,٢٧)

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	٢٠٠-	١٥٠-	١٠٠-	٥٠-	صفر	٥٠+	١٠٠+	١٥٠+	٢٠٠+
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
مجموع الصندوق المشترك الرئيسي	١٢٧,٩٩	٩٦,٧٤	٦٤,٤٨	٣٢,٢٤	-	(٣٢,٢٣)	(٦٤,٤٦)	(٩٦,٦٩)	(١٢٨,٩١)

مخاطر أسعار السوق الأخرى: مخاطر الأسعار

٩٧ - صندوق النقدية المشترك الرئيسي غير معرض لمخاطر أسعار أخرى مهمة إذ أنه لا يبيع على المكشوف ولا يقترض أوراقاً مالية ولا يشتري أوراقاً مالية برهن، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

التصنيفات المحاسبية والقيمة العادلة

٩٨ - القيمة الدفترية للاستثمارات المنقذة بقيمة عادلة بفائض أو عجز هي القيمة العادلة. أما بالنسبة للمبالغ النقدية ومكافآت النقدية والمبالغ المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع، القيمة الدفترية هي تقدير تقريبي معقول للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

٩٩ - يُبلَّغ عن جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة بفائض أو عجز. وتعتبر المبالغ النقدية والمكافآت النقدية المسجلة بقيمتها الإسمية قيمة تقريبية للقيمة العادلة.

١٠٠ - وتحدد هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى ٢: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى ١ وهي مدخلات قابلة للرصد فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى ٣: مدخلات الأصل أو الخصم غير المستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

١٠١ - وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة وقت كتابة هذا التقرير، وتحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتاحة بيسر وانتظام من وكالة للتداول أو تاجر أو سمسار أو مجموعة صناعية أو دائرة تسعير أو وكالة رقابية، وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية التي تجري بانتظام على أساس الاستقلالية والمساواة. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي هو سعر العرض الحالي.

١٠٢ - والقيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في السوق النشطة تحدّد باستخدام أساليب التقييم التي تحقق الحد الأقصى لاستخدام بيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للصك قابلة للرصد، أُدرج الصك في المستوى ٢.

١٠٣ - ويبين التسلسل الهرمي الوارد في الجدول أدناه أصول صندوق النقدية المشترك الرئيسي التي قيست بالقيمة العادلة حتى تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى ٣، أو أي خصوم مقومة بالقيمة العادلة، أو أي عمليات تحويل كبيرة للأصول المالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر: صندوق النقدية المشترك الرئيسي

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥			٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		
المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	المجموع	المستوى ٢	المستوى ١

الأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥			٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	
١٤٩٦٨٢	-	١٤٩٦٨٢	٦٩٧٦٧٦	-	٦٩٧٦٧٦	سندات، شركات
٢١٩٠٩٦٥	-	٢١٩٠٩٦٥	١٩٠٣٥٥٧	-	١٩٠٣٥٥٧	سندات، وكالات غير تابعة للولايات المتحدة
١٢٤٦١٢	-	١٢٤٦١٢	١٢٤٨٥٤	-	١٢٤٨٥٤	سندات، هيئات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة
١٣٩٨٢٨	-	١٣٩٨٢٨	٢١٣٢٢٤	-	٢١٣٢٢٤	سندات، تتجاوز حدود الولاية الوطنية
١٠٩٢١٣٩	-	١٠٩٢١٣٩	٥٨٦٧٣٩	-	٥٨٦٧٣٩	سندات، خزانات الولايات المتحدة
٩٤٩١١٢	-	٩٤٩١١٢	١٤٩٢٨٥	-	١٤٩٢٨٥	صندوق النقدية المشترك الرئيسي، أوراق تجارية
١٨٦٠٠٠٠	١٨٦٠٠٠٠	-	٢٨٤٠٠٠٠	٢٨٤٠٠٠٠	-	صندوق النقدية المشترك الرئيسي، ودائع لأجل
٦٥٠٦٣٣٨	١٨٦٠٠٠٠	٤٦٤٦٣٣٨	٦٥١٥٣٣٥	٢٨٤٠٠٠٠	٣٦٧٥٣٣٥	مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي

٥-٦ إدارة المخاطر المالية: مخاطر صرف العملات الأجنبية

١٠٤ - تشير مخاطر صرف العملات الأجنبية إلى خطر تقلب القيمة العادلة أو تدفقات النقدية المستقبلية لصك مالي بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وبما أن المركز يدير عملياته على الصعيد الدولي، فهو معرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن مختلف حالات التعرض المتعلقة بالعملات الأجنبية، وعلى رأسها الفرنك السويسري. وتشتت الإدارة أن يدير المركز مخاطر صرف العملات في مقابل العملة التي يشتغل بها من خلال هيكله التبرعات الواردة من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية بالفرنك السويسري، وهي عملة أجنبية ضرورية للأغراض التشغيلية المتصلة بالميزانية العادية. وتقوم الأصول المالية والخصوم المالية للمركز أساساً بدولار الولايات المتحدة، مما يقلص من تعرضه لتقلبات العملات الأجنبية بصفة عامة. وتفيد الخصوم المالية، بما في ذلك الأموال المقبوضة سلفاً والأموال المحتفظ بها باسم الجهات المانحة، في حسابات بدولار الولايات المتحدة، على الرغم من أن جزءاً منها يمكن أن يسدد بعملة محلية بناء على طلب الجهة المانحة. ويخفف من مخاطر العملات المتصلة بمشاريع التعاون التقني بواسطة شروط تعاقدية في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة تنص على أن المركز لن يتحمل أي خصوم مالية تتجاوز الأموال التي قدمتها الجهة المانحة والتي حُسبت بالعملة الوظيفية للمركز.

التعرض لمخاطر العملات الأجنبية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دولار الولايات المتحدة		الفرنك السويسري		اليورو		الجنبة الأسترليني		عملات أخرى		المجموع	
٤٦٦٠٧	٨	١٨٥	٦٥	١٨٢	٤٧٠٤٧	٤٦٦٠٧	٨	١٨٥	٦٥	١٨٢	٤٧٠٤٧
١٤٠٣٨	١٨٩٨	٢٣٨٢١	١٠٠٤٥	٣١٩٥	٥٢٩٩٧	١٤٠٣٨	١٨٩٨	٢٣٨٢١	١٠٠٤٥	٣١٩٥	٥٢٩٩٧
٣٣	١٨	-	-	-	٥١	٣٣	١٨	-	-	-	٥١
٦٠٦٧٨	١٩٢٤	٢٤٠٠٦	١٠١١٠	٣٣٧٧	١٠٠٠٩٥	٦٠٦٧٨	١٩٢٤	٢٤٠٠٦	١٠١١٠	٣٣٧٧	١٠٠٠٩٥

التعرض لمخاطر العملات الأجنبية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		دولار الولايات المتحدة				
المجموع	عملات أخرى	الجنيه الإسترليني	اليورو	الفرنك السويسري	الفرنك السويسري	الفرنك السويسري
٤٤٣٩٦	٣٣١	٥	٨٨	٢١	٤٣٩٥١	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
٥٠٥٠٤	٦٨٩٤	٢٣٣٣٣	٩٩٥٢	٩٤٩	٩٣٧٦	التبرعات المستحقة القبض
٤٠	٢	-	-	٢٠	١٨	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
٩٤٩٤٠	٧٢٢٧	٢٣٣٣٨	١٠٠٥٠	٩٩٠	٥٣٣٣٥	مجموع الأصول المالية

١٠٥ - وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في حال ضعف أو تعزز دولار الولايات المتحدة بنسبة ١٠ في المائة مقابل العملات الأخرى غير دولار الولايات المتحدة التي يحتفظ بها المركز بالتبرعات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، مع الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سيكون صافي العجز أعلى أو أقل للسنة بمبلغ قدره ٣,٧٥٤ ملايين دولار (٣,٩٦٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٥)، ويعزى ذلك بالأساس إلى مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن صرف الجنيه الإسترليني وتحويل المبالغ المستحقة القبض المقومة باليورو والفرنك السويسري والكرونة السويدية بنسب أعلى/أقل. وبالمثل، سيكون الأثر على صافي الأصول أقل أو أعلى بمبلغ قدره ٣,٧٥٤ ملايين دولار (٣,٩٦٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٥).

الملاحظة ٧

الحسابات المستحقة القبض

١٠٦ - التبرعات المستحقة القبض المتداولة هي تبرعات مؤكدة سيحين موعد تقديمها في غضون ١٢ شهراً، في حين أن المساهمات المستحقة القبض غير المتداولة سيحين موعد تقديمها بعد ١٢ شهراً من تاريخ تقديم البيانات المالية.

١٠٧ - وقد انخفضت التبرعات المستحقة القبض المتداولة، بينما زادت التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة بسبب التسوية الواردة في عام ٢٠١٦ البالغة حوالي ٥٠,٨١٦ مليون دولار في ما يتعلق بإيرادات مقيدة مقدما في سنوات سابقة، وعدد كبير من المشاريع الجديدة متعددة السنوات البالغة تكلفتها حوالي ٥٨,١٦٧ مليون دولار، وخسائر في الصرف الأجنبي تبلغ قيمتها حوالي ٤,٩٤٤ ملايين دولار.

التبرعات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٣١ ٢٠٣	١٥ ٥٢٥	التبرعات المتداولة
١٩ ٣٠١	٣٧ ٤٧٢	التبرعات غير المتداولة

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٥٠ ٥٠٤	٥٢ ٩٩٧	مجموع التبرعات المستحقة القبض

١٠٨ - تتألف الحسابات المستحقة الدفع الأخرى مما يلي:

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٢٦	٢٩	المبالغ المستحقة القبض من المبيعات
٧٥١	٧١٧	مبالغ أخرى
(٧٣٧)	(٦٩٥)	البديل المخصص للديون المشكوك في تحصيلها
٤٠	٥١	مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض

البديل المخصص للديون المشكوك في تحصيلها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
-	(٧٣٧)	في ١ كانون الثاني/يناير
(٧٣٧)	٤٢	صرف البديل في السنة الجارية
(٧٣٧)	(٦٩٥)	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

الملاحظة ٨

الأصول الأخرى

١٠٩ - السلف الممنوحة إلى الشركاء المنفذين هي منح صادرة عن المركز ومشمولة باتفاقات ملزمة تتضمن شروطاً لم يتم الوفاء بها عند تاريخ الإبلاغ. وتُفيد المصروفات وفقاً لاستيفاء الشروط الواردة في الاتفاق. ووفقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات، سيُنقل الجزء الصافي من أي سلف لم تسلم بعد إلى فئة المصروفات في نهاية السنة.

الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
١٤٩	-	السلف المدفوعة للشركاء المنفذين
٩٩٨	١ ٣١٨	سلف الموظفين
١ ١٥٧	٧٠٢	سلف أخرى

٢٠١٥ كانون الأول/ديسمبر	٢٠١٦ كانون الأول/ديسمبر	
٢٣٠٤	٢٠٢٠	المجموع الفرعي، الأصول المتداولة
-	٥٢	سلف الموظفين
-	٥٢	المجموع الفرعي، الأصول غير المتداولة
٢٣٠٤	٢٠٧٢	مجموع الأصول الأخرى

الملاحظة ٩

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الثابتة	الأثاث والتجهيزات والآلات والمعدات	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع		
٢٠٠	٧٧٧	٢٨٢	٤٤١	٢٨٩	١٩٨٩	التكلفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
-	١٢	-	-	٧٦٥	٧٧٧	المبالغ المضافة
(٣٨)	(٤٩)	-	-	-	(٨٧)	الأصول المتصرف فيها
١٦٢	٧٤٠	٢٨٢	٤٤١	١٠٥٤	٢٦٧٩	التكلفة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
٩٦	٦١١	٢٤٤	٣٨٦	٦٥	١٤٠٢	الاستهلاك المتراكم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
٣٠	٧٨	٢٢	٣٨	١٥٩	٣٢٧	الاستهلاك
(٣٨)	(٤٧)	-	-	-	(٨٥)	الأصول المتصرف فيها
٨٨	٦٤٢	٢٦٦	٤٢٤	٢٢٤	١٦٤٤	الاستهلاك المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
						صافي القيمة الدفترية
١٠٤	١٦٦	٣٨	٥٥	٢٢٤	٥٨٧	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
٧٤	٩٨	١٦	١٧	٨٣٠	١٠٣٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الثابتة	الأثاث والتجهيزات والآلات والمعدات	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع		
١٧٦	٧٢١	٢٨٢	٤٤٢	٢٣٥	١٨٥٦	التكلفة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
٣٨	٩٢	-	-	٥٤	١٨٤	المبالغ المضافة
(١٤)	(٣٦)	-	(١)	-	(٥١)	الأصول المتصرف فيها

المركبات	معدات الاتصالات والأثاث وتكنولوجيات والتجهيزات الثابتة	المعدات والآلات	تحسينات الأماكن المستأجرة المجموع	المركبات	التكلفة في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥
٧٧٧	٢٨٢	٤٤١	٢٨٩	١٩٨٩	٢٠٠
٥٥٠	٢٢٠	٣٤٥	٩	١٢٠٢	٧٨
٩٧	٢٤	٤٢	٥٦	٢٥١	٣٢
(٣٦)	-	(١)	-	(٥١)	(١٤)
٦١١	٢٤٤	٣٨٦	٦٥	١٤٠٢	٩٦
١٧١	٦٢	٩٧	٢٢٦	٦٥٤	٩٨
١٦٦	٣٨	٥٥	٢٢٤	٥٨٧	١٠٤

صافي القيمة الدفترية

١١٠ - تعزى الزيادة في الممتلكات والمنشآت والمعدات أساساً إلى الزيادة في تحسينات الأماكن المستأجرة المتعلقة بإعادة تصميم المساحة الأرضية، التي كانت في السابق تستخدم كحيز للمكتبة، وتحويلها إلى قاعات اجتماعات متعددة قابلة لإعادة التشكيل.

١١١ - وتستعرض الأصول سنوياً لتحديد ما إذا كان هناك أي اضمحلال في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أُجري لأغراض الوفاء بتاريخ الإبلاغ المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عن أي معدات يمكن اعتبارها مضمحلة القيمة. وجرى شطب أصول مستهلكة يصل مجموع قيمتها إلى ٠,٠٨٧ مليون دولار (٠,٠٥٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥) خلال السنة.

الملاحظة ١٠

الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	البرامجيات المستحقة داخلياً	البرامجيات قيد الاستحداث	المجموع
١٤٢١	٢٥٤	١٦٧٥	التكلفة الافتتاحية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
-	٦٨٧	٦٨٧	مبالغ مضافة
٥٢٦	(٥٢٦)	-	تحويلات
١٩٤٧	٤١٥	٢٣٦٢	مجموع التكاليف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
١٩٥	-	١٩٥	الرصيد الافتتاحي للإهلاك المتراكم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
٣٤٧	-	٣٤٧	الإهلاك

المجموع	البرامجيات قيد الاستحداث	البرامجيات المستحدثة داخليا
٥٤٢	-	٥٤٢ الرصيد الختامي للإهلاك المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
١٤٨٠	٢٥٤	١٢٢٦ صافي القيمة الدفترية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
١٨٢٠	٤١٥	١٤٠٥ صافي القيمة الدفترية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرامجيات المستحدثة داخليا			
البرامجيات قيد الاستحداث المجموع			
٦٧٣	١٦٩	٥٠٤	٢٠١٥
١٠٦١	٢٥٤	٨٠٧	٢٠١٥
-	(١١٠)	١١٠	٢٠١٥
(٥٩)	(٥٩)	-	٢٠١٥
١٦٧٥	٢٥٤	١٤٢١	٢٠١٥
١٥	-	١٥	٢٠١٥
١٨٠	-	١٨٠	٢٠١٥
١٩٥	-	١٩٥	٢٠١٥
٦٥٨	١٦٩	٤٨٩	٢٠١٥
١٤٨٠	٢٥٤	١٢٢٦	٢٠١٥

١١٢ - خلال عام ٢٠١٦، كان ثمة ستة مشاريع متصلة باستحداث برامجيات داخليا، أُنجز ثلاثة منها. ومن بين المشاريع الثلاثة المنجزة، نُقل واحد إلى فئة البرامجيات المستحدثة داخليا، وقيمته ٠,٥٢٦ مليون دولار؛ وقُيّد المشروعان الآخران ضمن المصروفات، نظرا لأن مجموع التكاليف لم يستوف عتبة الرسملة المقررة. وسيستمر العمل في المشاريع الثلاثة المتبقية خلال عام ٢٠١٧، وستقيد باعتبارها برامجيات قيد الاستحداث.

الملاحظة ١١

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
٥١٥١	٣٧٣٨	٥١٥١	٣٧٣٨
١٤٨٢	٢٠٣٣	١٤٨٢	٢٠٣٣
١٦٧٤	١٠٠٩	١٦٧٤	١٠٠٩
٨٣٠٧	٦٧٨٠	٨٣٠٧	٦٧٨٠

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

١١٣ - ترتبط الحسابات المستحقة الدفع للبايعين والحسابات المستحقة الدفع الأخرى أساسا بالمبالغ المستحقة للبايعين التجاريين والخبراء الاستشاريين. ويعزى الانخفاض أساسا إلى انخفاض المبالغ المستحقة

الدفع للخبراء الاستشاريين، وهو ما يتماشى مع انخفاض المصروفات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين لهذه السنة.

١١٤ - وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للجهات المانحة الرصيد من التبرعات غير المنفقة المتعلقة بالمشاريع المغلقة ريثما ترد هذه المبالغ أو تعاد برمجتها.

الملاحظة ١٢

الخصوم الأخرى

١١٥ - يقيّد مركز التجارة الدولية التبرعات النقدية المشفوعة بشروط كخصوم. وتفرض الجهات المانحة شروطاً على استخدام التبرعات تشمل التزاماً بالأداء يتمثل في استخدام التبرعات بطريقة معينة والتزاماً واجب التنفيذ بإعادة التبرعات في حال لم تُستخدم بالطريقة المحددة. والمبلغ المقيّد باعتباره خصماً هو الرصيد غير المنفق من التبرعات حتى تاريخ الإبلاغ. وبما أن المركز يستوفي الشروط المرتبطة بالتبرعات من خلال صرف الأموال بالطريقة التي تحدت لها، فإن القيمة الدفترية للخصم تُخفّض، ويُقيّد مبلغ إيراداتٍ يكافئ هذا التخفيض.

١١٦ - ويقيّد المركز المبالغ المقبوضة تحت بند التبرعات كخصوم، وذلك قبل التوصل إلى اتفاق مع الجهات المانحة بشأن طريقة استخدام التبرعات أو المساهمات التي يُنتظر برمجتها في أنشطة مشاريع محددة.

١١٧ - وزادت التبرعات المشروطة بسبب توقيع اتفاقات متعددة السنوات بقيمة تقارب ٣٧,٣٩٠ مليون دولار خلال السنة، بينما قُيد ما قيمته نحو ٦,٤٦٨ مليون دولار من الاتفاقات المتعددة السنوات كإيرادات خلال السنة.

الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
الخصوم المتداولة ^(١)			
التبرعات المشروطة		١٧٧١٩	١٠٨٧١
المجموع الفرعي للخصوم المتداولة		١٧٧١٩	١٠٨٧١
الخصوم غير المتداولة			
التبرعات المشروطة		٢٤١٠٨	١١١٣
المجموع الفرعي للخصوم غير المتداولة		٢٤١٠٨	١١١٣
مجموع الخصوم الأخرى		٤١٨٢٧	١١٩٨٤

(١) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

الملاحظة ١٣

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

١١٨ - الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين غير ممولة.

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
الخصوم المتداولة			
٩٢٦	١٦٨	المرتبات والبدلات والاستحقاقات المتراكمة ^(١)	
٥٥٠	٥٤٠	الإجازات السنوية المتراكمة	
٥٨٥	٨٣٩	إجازة زيارة الوطن	
٤٤٩	٤٦٢	منحة الإعادة إلى الوطن	
١١١٤	١١٧٥	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
٣٦٢٤	٣١٨٤	المجموع الفرعي للخصوم المتداولة	
الخصوم غير المتداولة			
٧٦٧٥	٧٦٦٦	الإجازات السنوية المتراكمة	
٥٥٣٨	٥٧٧٢	منحة الإعادة إلى الوطن	
٦٢٥٩٧	٧٣٦٩٤	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
٧٥٨١٠	٨٧١٣٢	المجموع الفرعي للخصوم غير المتداولة	
٧٩٤٣٤	٩٠٣١٦	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

١١٩ - ترد فيما يلي المنهجية المستخدمة لتقدير المبالغ المتعلقة بكل من الخصوم:

(أ) **إجازة زيارة الوطن:** يحق للموظفين المعيّنين على أساس غير محلي استرداد تكاليف السفر إلى بلدانهم الأصلية في السنة الثانية من بدء تعيينهم، ومن ثمّ، كل سنتين. وتعلق الخصوم المسجلة بقيمة استحقاقات إجازة زيارة الوطن التي يستحقها الموظفون ولم يُستفد منها حتى تاريخ الإبلاغ. والخصم المتعلق بإجازة زيارة الوطن يُعتبر استحقاقاً قصير الأجل ويُقيد بقيمته التقديرية دون حسم؛

(ب) **الإجازات السنوية المتراكمة:** من الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى الإجازات السنوية المتراكمة. وتمثل الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية في أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي يتوقع تسويتها عن طريق دفع مبلغ نقدي للموظفين عند انتهاء خدمتهم في المنظمة. وتُفيد الأمم المتحدة في بند الخصوم القيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها ٦٠ يوماً (١٨ يوماً للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق هذه المنهجية افتراض "الوارد أخيراً يصرف أولاً" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية الذي يميز للموظفين

الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. وتحسب الإجازات السنوية غير المستخدمة بمعدل ٢٦١/١ من المرتب الصافي مضافا إليه تسوية مقر العمل للموظفين الفنيين وبمعدل ٢٦١/١ من المرتب الصافي لموظفي فئة الخدمات العامة. ويُصنف ضمن الخصوم المتداولة الجزء من استحقاق الإجازة السنوية المتراكم المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ الإبلاغ. وتُصنّف الخصوم المتعلقة باستحقاقات الإجازة السنوية المتراكمة ضمن فئة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى وتُحدّد قيمتها اكتواريا.

(ج) *منحة الإعادة إلى الوطن والسفر*: وفقا للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، يحق للموظفين المعيّنين على أساس غير محلي الحصول على منحة عند انتهاء خدمتهم على أساس عدد سنوات خدمتهم خارج وطنهم، إذا كانوا قد أكملوا سنة واحدة على الأقل من الخدمة خارج بلدانهم الأصلية. ويتم حساب المنحة على أساس المرتب الصافي بالنسبة إلى الموظفين الفنيين، وعلى أساس الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي مخصوما منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة إلى فئة الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لموظفي المركز المعيّنين على أساس غير محلي استرداد تكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية عند انتهاء خدمتهم، لهم ولأزواجهم وأطفالهم المعالين. ويُصنف ضمن الخصوم المتداولة الجزء من استحقاق الإعادة إلى الوطن والسفر المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ الإبلاغ. وتُصنّف منحة الإعادة إلى الوطن والسفر ضمن فئة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى وتُحدّد قيمتها اكتواريا.

(د) *التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*: يحق للموظفين (وأزواجهم وأطفالهم المعالون والباقون على قيد الحياة بعدهم) الذين يتقاعدون من الخدمة في سن ٥٥ عاما أو أكثر، الحصول على تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إذا كانوا مشمولين قبل تقاعدهم بخطة تأمين صحي قائمة على الاشتراكات لمدة ٥ سنوات على الأقل من الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٠ سنوات من الخدمة بالنسبة للموظفين المعيّنين بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويحصل الموظفون المعينون قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الذين يتقاعدون وعندهم تغطية تقل عن ١٠ سنوات ولكن تتجاوز ٥ سنوات على تغطية غير مدعومة حتى يسجلوا لمدة ١٠ سنوات، وهو الأجل الذي تصبح فيه التغطية مدعومة. وقد خضعت الافتراضات من قبيل زيادة المرتبات ومعدلات التقاعد للتحديث منذ التقييم الاكتواري الذي أجري في عام ٢٠١٣ لتحديد الخصوم التقديرية للمركز فيما يتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في تاريخ الإبلاغ. وتُحسب خصوم المركز فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باعتبارها الخصوم المتبقية بعد خصم اشتراكات المتقاعدين وجزء من اشتراكات الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة وفقا لنسب تقاسم التكاليف التي أذنت بها الجمعية العامة والتي تقتضي بألا تتجاوز حصة المركز من الخصوم نصف إجمالي الخصوم. وفي ما يتعلق بعام ٢٠١٦، قام الخبير الاكتواري بحساب إجمالي الخصوم لجميع الخطط المحددة الاستحقاقات لما بعد انتهاء الخدمة فكانت ١٦٤,١٤٤ مليون دولار (٢٠١٥: ١٤١,٦٠٥ مليون دولار)، ويقابلها اشتراكات المشتركين في الخطة البالغة ٧٤,٨٣٥ مليون دولار (٢٠١٥: ٦٣,٦٨٢ مليون دولار) لتعادل صافي خصوم المركز البالغة ٨٩,٣٠٩ مليون دولار (٢٠١٥: ٧٧,٩٢٣ مليون دولار). ويُعزى إجمالي الزيادة البالغ ١١,٣٨٦ مليون دولار إلى خسارة اكتوارية صافية ٩,٠٧٥ مليون دولار مُقيدة في صافي الأصول، و ٢,٣١١ مليون

دولار تمثل تكاليف الخدمة الحالية والفائدة، دون احتساب مدفوعات الاستحقاقات المقيدة في بيان الأداء المالي باعتبارها عنصرا من عناصر تكاليف الموظفين.

التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المقيدة كخطط محددة الاستحقاقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد منحة الإعادة إلى الوطن	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات السنوية المتراكمة	المجموع	
٦٣٧١١	٥٩٨٧	٨٢٢٥	٧٧٩٢٣	الالتزامات المحددة الاستحقاقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٢٦٢٨	٤١٦	١٠٥	٣١٤٩	تكلفة الخدمة الحالية
٨٠٣	٢١٥	٣٠٩	١٣٢٧	تكلفة الفائدة
(١١٢٨)	(٤٦٦)	(٥٧١)	(٢١٦٥)	الاستحقاقات المدفوعة (دون احتساب اشتراكات المشتركين)
٨٨٥٥	٨٢	١٣٨	٩٠٧٥	(المكاسب)/الخسائر في الخصوم المقيدة في صافي الأصول والناجمة عن الافتراضات الاكتوارية والخبرة
٧٤٨٦٩	٦٢٣٤	٨٢٠٦	٨٩٣٠٩	الالتزامات المحددة الاستحقاقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

١٢٠ - تُقيد في بيان الأداء المالي تكلفة الفائدة وتكلفة الخدمة الحالية ذات الصلة بالالتزام المحدد الاستحقاقات المتعلقة بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر والإجازات المتراكمة بوصفهما عنصرا من عناصر تكاليف الموظفين. وتُقيد مباشرة في بيان التغيرات في صافي الأصول أية مكاسب أو خسائر اكتوارية للخطط المحددة الاستحقاقات تنجم عن تغييرات في الافتراضات الاكتوارية أو التسويات الناجمة من الخبرة، بما في ذلك التسويات الناجمة من الخبرة المتصلة بالاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى.

١٢١ - ويرد أدناه مجموع المصروفات المدرجة في بيان الأداء المالي في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥ بالنسبة لكل من الالتزامات المحددة الاستحقاقات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد منحة الإعادة إلى الوطن	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات السنوية المتراكمة	المجموع	
٢٦٢٨	٤١٦	١٠٥	٣١٤٩	تكلفة الخدمة الحالية
٨٠٣	٢١٥	٣٠٩	١٣٢٧	تكلفة الفائدة
٣٤٣١	٦٣١	٤١٤	٤٤٧٦	مجموع المصروفات المدرجة في بيان الأداء المالي لعام ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات السنوية المتراكمة	المجموع	انتهاء الخدمة	
٣ ٤٠٢	٦٤٨	٤ ٤٣٨	٣٨٨	تكلفة الخدمة الحالية
٩٣٠	١٥٣	١ ٢٣٩	١٥٦	تكلفة الفائدة
٤ ٣٣٢	٨٠١	٥ ٦٧٧	٥٤٤	مجموع المصروفات المدرجة في بيان الأداء المالي لعام ٢٠١٥

١٢٢ - ويبين الجدول التالي الخسارة الاكتوارية المتراكمة المدرجة مباشرة في صافي الأصول في بيان التغيرات في صافي الأصول.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات السنوية المتراكمة	المجموع	انتهاء الخدمة	
(٨ ٨٥٥)	(١٣٨)	(٩ ٠٧٥)	(٨٢)	المكاسب/(الخسائر) في عام ٢٠١٦
١٩ ٣١٢	(٣ ١٩٢)	١٥ ٠٣٩	(١ ٠٨١)	المكاسب/(الخسائر) في عام ٢٠١٥
١٠ ٤٥٧	(٣ ٣٣٠)	٥ ٩٦٤	(١ ١٦٣)	مجموع المكاسب/(الخسائر) التراكمية المدرجة في صافي الأصول في نهاية السنة

التقييم الاكتواري: الافتراضات

١٢٣ - يستعرض مركز التجارة الدولية سنويا ويختار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الخبراء الاكتواريون في التقييم لتحديد الاحتياجات من المصروفات والاشتراكات فيما يتعلق بخطط المركز للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. واستخدمت الافتراضات والأساليب التالية في تقييم هذه الخسوم.

الافتراض	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	منحة الإعادة إلى الوطن	الإجازات السنوية المتراكمة
معدل الخصم (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	١,٢٧	٣,٧٣	٣,٨٩
معدل الخصم (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)	٠,٧٢	٣,٦٠	٣,٧٤
التضخم في تكاليف السفر (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	-	٢,٢٥	-
التضخم في تكاليف السفر (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)	-	٢,٢٥	-
معدل اتجاه تكلفة الرعاية الصحية (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	٤,٠٠	-	-
معدل اتجاه تكلفة الرعاية الصحية (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)	٤,٠٠	-	-
معدل الزيادة في المرتبات	على أساس السن ومُتَسَبَّب بشكل منفصل لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة		

١٢٤ - وتستند أسعار الخصم للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي تُقوّم فيها التدفقات النقدية بالفرنك السويسري، على أساس منحى عائد السندات الاتحادية حسبما ينشره المصرف الوطني السويسري، بالإضافة إلى الفرق الملحوظ بين أسعار السندات الحكومية وأسعار سندات الشركات عالية التصنيف حسبما تنشره الغرفة السويسرية لاكتواري المعاشات التقاعدية. أما معدلات الخصم للإجازات السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن، المقومة بدولارات الولايات المتحدة، فتستند إلى مؤشر سيتي غروب لمنحنيات الخصم الخاصة بالمعاشات التقاعدية. وتمشيا مع التغييرات الملحوظة منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في أسعار الفائدة لجميع فترات الاستحقاق في المجالات الثلاثة، افتُرضت معدلات خصم أقل للترحيل بالنسبة لالتزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستند إلى الفرنك السويسري وبالنسبة للخصوم المتعلقة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازة السنوية، المستندة إلى دولار الولايات المتحدة.

١٢٥ - وتُحدّث تكاليف المطالبات للفرد الواحد في ما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لكي تعكس المطالبات الأخيرة والخبرة المكتسبة في مجال الاشتراك في هذه الخطة. ويُنقح الافتراض المتعلق بمعدل اتجاه تكلفة الرعاية الصحية ليعكس التوقعات الحالية في الأجل القصير فيما يتعلق بالزيادات في تكلفة خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والظروف الاقتصادية السائدة. وغُدّلت بالنسبة لعام ٢٠١٦ والفترات المقبلة الافتراضات المتعلقة باتجاهات التكاليف الطبية التي كانت تستخدم للتقييم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والتي شملت معدلات تزايد على مدى ١٠ سنوات، وذلك استناداً إلى ما لوحظ من تطوّر في اتجاهات التكاليف الطبية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت معدلات التزايد تلك عبارة عن معدل ثابت لتزايد تكلفة الرعاية الصحية قدره ٤,٠ في المائة بالنسبة لخطة التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة ومعدلات لتزايد تكلفة الرعاية الصحية قدرها ٦,٠ في المائة بالنسبة لجميع خطط التأمين الطبي الأخرى (باستثناء ٥,٧ في المائة بالنسبة لخطة Medicare في الولايات المتحدة، و ٤,٩ في المائة لخطة التأمين الصحي الخاصة بطب الأسنان في الولايات المتحدة)، وتتناقص تدريجياً حتى تصل إلى ٤,٥ في المائة على مدى ١٠ سنوات.

١٢٦ - وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات العودة إلى الوطن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، افتُرض أن معدل التضخم في تكاليف السفر هو ٢,٢٥ في المائة، استناداً إلى معدل التضخم المتوقع في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر المقبلة.

١٢٧ - وافترض أن رصيد الإجازات السنوية سيزداد بالمعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من صفر إلى ٣ سنوات: ٩,١ أيام؛ ومن ٤ إلى ٨ سنوات: يوم واحد؛ وأكثر من ٨ سنوات: ٠,١ يوم واحد بحد أقصى هو ٦٠ يوماً للموظفين الاعتياديين و ١٨ يوماً للموظفين المؤقتين. واستمر اعتماد هذا الافتراض لترحيل الخصوم إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: تحليل الحساسية

١٢٨ - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل الذي من المتوقع أن تزداد به التكاليف الطبية في المستقبل. وينظر في تحليل الحساسية إلى التغيير الحاصل في الخصوم بسبب التغييرات الحاصلة في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأساسية الأخرى على

حالتها؛ والافتراض الرئيسي الذي بقي على حاله هو معدل الخصم المستخدم لتحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستُدفع من الخطة في المستقبل. وإذا ما تغير الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة ١ في المائة، فهذا من شأنه التأثير في قياس الالتزامات المحددة الاستحقاقات على النحو المبين أدناه:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة	التقصان	
		تغير بنسبة ١ في المائة في المعدل المفترض لاتجاه التكاليف الطبية
١٩٠٥١	(١٤٢٤٠)	الأثر على الالتزامات المحددة الاستحقاقات
١٥٤٨	(١٠٧٥)	الأثر على القيمة الإجمالية لتكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة

معلومات أخرى عن الخطط المحددة الاستحقاقات

١٢٩ - أفضل تقدير أجراه المركز للمدفوعات المتعلقة بالاستحقاقات في المستقبل بعد خصم اشتراكات المشتركين للأشهر الاثني عشر المقبلة بالنسبة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو مبلغ ١,١٨٤ مليون دولار (٢٠١٥: ١,١٢٨ مليون دولار)، وبالنسبة لإعادة الموظفين إلى أوطانهم بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات نهاية الخدمة هو مبلغ ٠,٤٧٩ مليون دولار (٢٠١٥: ٠,٤٦٦ مليون دولار) وبالنسبة لاستحقاقات الإجازات السنوية هو ٠,٥٦١ مليون دولار (٢٠١٥: ٠,٥٧١ مليون دولار).

١٣٠ - وفي إطار المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُعتبر الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن والسفر والإجازات المتراكمة غير ممولة، ومن ثم لم تُدرج أية قيمة عادلة لأصول الخطة ويُقيد كامل الالتزام المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باعتباره من خصوم المركز. وترد أدناه معلومات تاريخية في هذا الخصوص:

القيمة الحالية للخصم المتعلق بالالتزامات المحددة الاستحقاقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٧٤٨٦٩	٦٣٧١١	٧٩٨٤٥	٥٥٩٢٢	٥٨١٢٤	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٦٢٣٤	٥٩٨٧	٤٧١٦	٤٣٥٨	٣٦٥٤	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
٨٢٠٦	٨٢٢٥	٤٥٦٢	١٨٦٦	١٨٦٤	الإجازات السنوية
٨٩٣٠٩	٧٧٩٢٣	٨٩١٢٣	٦٢١٤٦	٦٣٦٤٢	المجموع

١٣١ - تُحدَّث التغيرات في معدل الخصم بفعل منحني الخصم، الذي يُحتسب فيما يتعلق بالخصوم الناجمة عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس منحني عائد السندات الاتحادية كما ينشره المصرف الوطني السويسري، إضافةً إلى الفرق الملحوظ بين أسعار السندات الحكومية وأسعار سندات الشركات عالية التصنيف حسبما تنشره الغرفة السويسرية لاكتواريي المعاشات التقاعدية، بينما يُحتسب فيما يتعلق بالإجازات السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن على أساس مؤشر سيتي غروب لمنحنيات الخصم

الخاصة بالمعاشات التقاعدية. وإذا ما تغير الافتراض المتعلق بمعدل الخصم بنسبة ١ في المائة، فسيكون تأثيره في الالتزامات كما يلي:

مدى تأثير معدل الخصم بالالتزام في نهاية السنة

الافتراض	انتهاء الخدمة	الوطن	التأمين الصحي بعد منحة الإعادة إلى الإجازات السنوية المتراكمة
زيادة سعر الخصم بنسبة ١ في المائة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	(١٤ ٢٤٠)	(٦٠٥)	(٨٢٣)
كسبية مئوية من التزام نهاية السنة	(١٩)	(١٠)	(١٠)
انخفاض معدل الخصم بنسبة ١ في المائة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	١٩ ٤٩٧	٦٨٦	٩٧٦
كسبية مئوية من التزام نهاية السنة	٢٦	١١	١٢

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١٣٢ - ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يكلف مجلس الصندوق خبيراً اكتوارياً استشارياً بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات الحالية والأصول التقديرية المستقبلية كافية للوفاء بالتزاماته.

١٣٣ - وتتكون الالتزامات المالية للمركز تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من مساهمته المقررة، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (يبلغ حالياً ٧,٩٠ في المائة للمشاركين و ١٥,٨٠ في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى حصته في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة إلى تطبيق المادة ٢٦، وبعد أن تقرر أنه من الضروري تسديد مدفوعات العجز بناء على تقييم مدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا النقص بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منظمة عضو أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

١٣٤ - وقد كشف التقييم الاكتواري الذي أُجري حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن عجز نسبته ٠,١٦ في المائة (عجز نسبته ٠,٧٢ في المائة في تقييم عام ٢٠١٣) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعني أن معدل الاشتراك اللازم نظرياً لتحقيق التوازن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ كان ٢٣,٥٤ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مقارنةً بمعدل الاشتراك الفعلي البالغ ٢٣,٧ في المائة. وسيُجرى التقييم الاكتواري المقبل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٣٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت نسبة الأصول الاكتوارية الممولة إلى الخصوم الاكتوارية هي ١٤١,٠ في المائة (١٢٧,٥ في المائة في تقييم عام ٢٠١٣)، بافتراض عدم إجراء تسويات

للمعاشات التقاعدية في المستقبل. وبلغت النسبة الممولة ١٠٠,٩ في المائة (٩١,٢ في المائة في تقييم عام ٢٠١٣) عندما وُضِع النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الحساب.

١٣٦ - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لم تنشأ حاجة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى تسديد العجز بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الصندوق. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت كذلك القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى تطبيق أحكام المادة ٢٦.

١٣٧ - وخلال عام ٢٠١٦، بلغت قيمة مساهمات المركز في صندوق المعاشات التقاعدية نحو ٦,٥٣٠ ملايين دولار (٢٠١٥: ٦,٤٤٤ ملايين دولار). وتبلغ المساهمات المتوقعة المستحقة في عام ٢٠١٧ ما قدره ٦,٥٤١ ملايين دولار.

١٣٨ - ويُجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم كل عام تقريراً عن المراجعة إلى مجلس الصندوق. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، يمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق (www.unjspf.org).

أثر قرارات الجمعية العامة على استحقاقات الموظفين

١٣٩ - في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٠/٢٤٤ الذي أقرت بموجبه بعض التعديلات على شروط خدمة واستحقاقات جميع الموظفين العاملين في المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد، على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية. وترد فيما يلي بعض التغييرات التي قد تؤثر في حساب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل وباستحقاقات نهاية الخدمة:

التغيير	التفاصيل
رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة	سن التقاعد الإلزامي للموظفين الذين انضموا إلى الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أو بعده هو ٦٥ سنة؛ وللموظفين الذين انضموا إلى الأمم المتحدة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ هو ٦٠ أو ٦٢. وقررت الجمعية العامة أن ترفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى ٦٥ سنة للموظفين الذين عينتهم المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وذلك في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مع مراعاة حقوق الموظفين المكتسبة. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التغيير، عند تنفيذه، على حساب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المستقبل.
هيكل المرتبات الموحد	استندت جداول مرتبات الموظفين المعيّنين دولياً (الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى معدلات مرتبات المعيلين أو غير المعيلين. وأثرت تلك المعدلات على مبالغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وتسوية مقر العمل. وأقرت الجمعية العامة جدول مرتبات موحداً أسفر عن إلغاء معدلات مرتبات غير المعيلين والمعيلين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. واستعويض عن معدل مرتبات المعيلين

التغيير

التفاصيل

ببدلات للموظفين الذين لديهم معالون معترف بهم وفقاً للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وطُبق جدول منقح للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وجدول منقح للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي إلى جانب هيكل المرتبات الموحد. ولم يكن القصد من تنفيذ جدول المرتبات الموحد أن يؤدي إلى تخفيض المدفوعات المسددة للموظفين. ولكن، من المتوقع أن يؤثر هيكل المرتبات الموحد في حساب استحقاقات الإعادة إلى الوطن وتقييمها، وفي حساب استحقاقات الإجازة السنوية المستبدلة. وفي الوقت الحاضر، يُحسب استحقاق الإعادة إلى الوطن على أساس المرتب الإجمالي والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في تاريخ انتهاء الخدمة، في حين أن الإجازة السنوية المستبدلة تُحسب على أساس المرتب الإجمالي وتسوية مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في تاريخ انتهاء الخدمة.

استحقاق الإعادة إلى الوطن يحق للموظفين الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، شريطة أن يكون الموظف قد بقي في الخدمة لمدة سنة واحدة على الأقل في مركز عمل خارج بلد جنسيته. وقد نُقحت الجمعية العامة الأهلية لمنحة الإعادة إلى الوطن من سنة إلى خمس سنوات بالنسبة للموظفين المرتقبين، مع احتفاظ الموظفين الحاليين بأهلية السنة الواحدة. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التغيير على حساب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المستقبل.

١٤٠ - وسينعكس أثر التغييرات بشكل كامل في التقييم الاكتواري الذي سيجري في عام ٢٠١٧.

الملاحظة ١٤

احتياطات التشغيل

١٤١ - يرد بيان حركة الاحتياطات التشغيلية على النحو التالي:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصناديق الاستثمارية	صندوق دعم البرامج	المجموع	
٥ ٤٩٦	١ ٠٨١	٦ ٥٧٧	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
٧٣٢	-	٧٣٢	إيرادات الفوائد وأرصدة الجهات المانحة المتبقية
(٧)	-	(٧)	المبالغ المستردة من الاقتراض للمشاريع
-	٤٦	٤٦	تعديل بنسبة ٢٠ في المائة، وفق ما ورد في الوثيقة ST/AI/285
٦ ٢٢١	١ ١٢٧	٧ ٣٤٨	الرصيد الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
٢٥٥	-	٢٥٥	إيرادات الفوائد وأرصدة الجهات المانحة المتبقية
-	(١٤١)	(١٤١)	تعديل بنسبة ٢٠ في المائة، وفق ما ورد في الوثيقة ST/AI/285

الصندوق الاستثماري		صندوق دعم البرامج المجموع	
الرصيد الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
٢٠١٦	٦ ٤٧٦	٩٨٦	٧ ٤٦٢
الملاحظة ١٥			
الإيرادات			
الأنصبة المقررة			
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
	١٩ ٠٤٤	١٨ ٦٤٧	
	١٩ ٠٤٧	١٨ ٥٠٩	
	٣٨ ٠٩١	٣٧ ١٥٦	
	(٦٩٧)	-	
	٣٧ ٣٩٤	٣٧ ١٥٦	

١٤٢ - الأنصبة المقررة هي تبرعات محصلة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ وقرار الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (اتفاق الغات) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والترتيبات الإدارية الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي أقرتها الجمعية العامة في مقرها ٤١١/٥٣ بء وقرارها ٢٧٦/٥٩، تُحدّد قيمة الميزانية العادية للمركز بالفرنك السويسري وتموّل مناصفة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

١٤٣ - وتستند الأنصبة إلى ميزانية فترة السنتين المعدلة حسب تغيرات أسعار الصرف وتسويات مقر العمل وتسجل في اليوم الأول من السنة ذات الصلة. ويوافق على تحصيل الأنصبة لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة، أو لجزء منها أو لسنوات متعددة. وعندما تتم الموافقة على الميزانيات و/أو الاعتمادات لسنوات متعددة، توزع الأنصبة ذات الصلة لتُدفع بما يتناسب مع عدد سنوات فترة الميزانية. وتعتبر الأنصبة المقررة غير مشروطة. وفي الحالات التي تصدر فيها أنصبة مقررة متعددة ضمن فترة سنوية واحدة، تسجل الإيرادات عندما تكون مستحقة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

التبرعات والتحويلات والمخصصات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
	٢٨ ٤٠٧	٢٧ ٠٠٧	
	١ ٣٠٩	٥ ١١٤	
	٢٩ ٧١٧	٣٢ ١٢١	

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
(٣١٣)	(١ ٦٧٠)	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة في ما يتعلق بالمشاريع المغلقة أثناء السنة
٣١٨٠٨	٢٨٠٤٦	مجموع التبرعات دون احتساب المبالغ المردودة

١٤٤ - تقيّد التبرعات المقدمة من خلال اتفاقات الجهات المانحة كإيرادات عند التوقيع باستثناء الحالات التي تتضمن فيها هذه الاتفاقات شرطا يتطلب أداء خاصا وإعادة الأموال غير المنفقة. وتشمل التبرعات إيرادات الدعم البرنامجي المحمّلة وفق الإجراءات المالية للأمم المتحدة بنسبة ١٣ في المائة على الأنشطة الممولة في إطار التعاون التقني، وبنسبة ١٢ في المائة للخبراء المعاونين، وبنسبة تتراوح بين ٧ في المائة و ١٠ في المائة للمشاريع الممولة من كل من المفوضية الأوروبية، والإطار المتكامل المعزز، ومبادرة توحيد أداء الأمم المتحدة والمشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٥ - والتحويلات والمخصصات الأخرى هي أساسا ترتيبات مشتركة بين المنظمات تتعلق بالتبرعات المحصّلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالمشاريع المدرجة في إطار الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٧٢٣	٤٠٤	الخدمات المقدمة
١٣١	٣٥٣	المبالغ المردودة/الوفورات من نفقات السنوات السابقة
١٩٤	٢٧٤	إيرادات أخرى ^(١)
١٠٤٨	١٠٣١	مجموع الإيرادات الأخرى

(١) أعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
٣١٠	٣٢٠	إيرادات الاستثمار
٣١٠	٣٢٠	مجموع إيرادات الاستثمارات

المساهمات العينية

١٤٦ - تشمل التبرعات الأخرى المساهمات العينية، التي تتألف من إعانة الإيجار المقدمة من المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية بمبلغ قدره ٢,٦٨٠ مليون دولار (٢٠١٥: ٢,٧٨٢ مليون دولار)، وهو

الفرق بين القيمة السوقية للإيجار والإيجار الفعلي المدفوع. ويقيد نوع مطابق من الإيجار العيني في الوقت نفسه الذي تقيد فيه التبرعات كإيرادات.

١٤٧ - وقدرت قيمة الخدمات العينية، التي تتألف أساساً من التبرعات المقدمة إلى المؤتمرات وحلقات العمل والتدريب، بمبلغ ١,٧٠٤ مليون دولار (في عام ٢٠١٥: ٢,٠٦٩ مليون دولار) حُصِّل أساساً من الحكومات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية دعماً للمشاريع ولعمليات المكاتب الميدانية خلال السنة. ويقاس المبلغ بالقيمة العادلة. ولا تقيد الخدمات العينية في البيانات المالية.

الملاحظة ١٦

المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
٣٩ ٦٩٨	٤١ ٤٠٦	مرتبات الموظفين وأجورهم وبدلاتهم
١١ ٣٤٠	١١ ٤٧٠	المعاشات التقاعدية واستحقاقات التأمين
١٠٢٨	١٩٤٥	الاستحقاقات الأخرى
٥٢ ٠٦٦	٥٤ ٨٢١	مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

١٤٨ - تشكل مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم بالنسبة إلى جميع الموظفين الدوليين والوطنيين مصروفات من قبيل المرتبات، وتسويات مقر العمل، والاستحقاقات، واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية وخطة الرعاية الصحية لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وتشمل أيضاً مصروفات الموظفين المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة ومصروفات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لموظفي المركز السابقين.

تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

١٤٩ - تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم هي تكاليف فرادى المتعاقدين والخبراء الاستشاريين، وما يرتبط بذلك من مصروفات التأمين والسفر.

السفر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
٣ ٨١٢	٤ ٢٤٢	سفر الموظفين

٢٠١٥ كانون الأول/ديسمبر	٢٠١٦ كانون الأول/ديسمبر	
٧٦٧	١٥٢٧	سفر الممثلين ^(١)
٥٠٠٩	٥٣٣٩	مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

١٥٠ - يتصل السفر بالسفر العادي للموظفين، وبالمشاركين في الاجتماعات وموظفي الموارد الموفدين في مهام ذات صلة بالعمل الرسمي.

المنح والتحويلات الأخرى

١٥١ - المنح والتحويلات الأخرى هي مساهمات مالية مقدمة إلى الشركاء المنفذين والوكالات والكيانات الأخرى.

مصرفوات التشغيل الأخرى^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥ كانون الأول/ديسمبر	٢٠١٦ كانون الأول/ديسمبر	
١٠٠٩٥	٨٢٠٠	الخدمات التعاقدية
١١٨٢	٥١٨	اقتناء السلع
٢٤	٣٨٣	اقتناء الأصول غير الملموسة
١٣٠٥	١٤١٨	الإيجار والمكاتب والأماكن
١٩٩	٣٧٥	استئجار المعدات
١٢٧٤	٦٤	الصيانة والتوصيل
٨٨٤	(٤٠)	الديون غير مضمونة التحصيل (الشطب الاحتياطي)/المصرفوات
٣٧٥١	٣٠٣٤	صافي خسائر صرف العملات الأجنبية
٥٦	٧١٨	مصرفوات أخرى
١٨٧٧٠	١٤٦٧٠	مجموع المصرفوات التشغيلية الأخرى

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

المصرفوات الأخرى^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥ كانون الأول/ديسمبر	٢٠١٦ كانون الأول/ديسمبر	
٢٧٨٢	٢٧٢٣	المصرفوات المتصلة بالتبرعات العينية

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	
١٥	٦٩	مصرفات أخرى
٢ ٧٣٨	٢ ٨٥١	مجموع المصرفات الأخرى

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

١٥٢ - تشمل المصرفات المتصلة بالتبرعات العينية إعانة الإيجار المقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية بمبلغ قدره ٢,٦٨٠ مليون دولار (في عام ٢٠١٥: ٢,٧٨٢ مليون دولار)، الذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للإيجار والإيجار الفعلي المدفوع. ويُقيد تبرع عيني مطابق كإيرادات في الوقت نفسه الذي يقيد فيه الإيجار ضمن المصرفات.

الملاحظة ١٧

مقارنة الميزانية وتسويتها

١٥٣ - يقر كل من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ميزانية مركز التجارة الدولية لفترة السنين. ويمكن تعديل الميزانية فيما بعد من خلال الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، أو عن طريق ممارسة السلطة المفوضة.

١٥٤ - وتُعد ميزانية المركز باتباع المحاسبة على أساس نقدي معدل وتُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٥٥ - وترد في البيان الخامس، المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، مقارنةً بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على الأساس نفسه المحسوبة به المبالغ المقابلة في الميزانية. وتجري المقارنة فيما يتعلق فقط بالميزانية العادية المتاحة لعامة الجمهور.

الاختلاف بين الميزانيتين الأصلية والنهائية (الميزانية العادية)

١٥٦ - نظرا لأن الميزانية الأصلية تعتمد بالفرنك السويسري، تأخذ الميزانية النهائية في الاعتبار نتيجة تغيرات أسعار الصرف بين الفرنك السويسري ودولارات الولايات المتحدة التي تحدث بين تاريخ اعتماد الميزانية الأصلية وتاريخ الإبلاغ.

تحليل الفروق بين الميزانية والمبالغ الفعلية

١٥٧ - يرد في تقرير المدير التنفيذي عن السنة المالية المرافق لهذه البيانات المالية إيضاح أسباب الاختلافات الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية وبين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان الأداء المالي

١٥٨ - يشمل بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) الميزانية الأصلية والنهائية والإيرادات والمصرفات الفعلية على نفس الأساس المتبع في الميزانية.

١٥٩ - ولما كان الأساس المستخدم لإعداد الميزانية مختلفاً عن ذلك المستخدم لإعداد البيانات المالية، فإن هذه الملاحظة تتضمن تسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في البيان الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في بيان الأداء المالي وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٦٠ - وتمت تسوية المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة في بيان مقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية المعروضة في بيان الأداء المالي، مع تحديد أي فروق ناشئة عن اختلاف الأساس والتوقيت والكيان بشكل مستقل، وذلك على النحو التالي:

(أ) الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس تبين الفروق الناجمة عن إعداد الميزانية على أساس استحقاق معدل. ومن أجل تسوية نتائج الميزانية، تقيّد العناصر غير النقدية مثل الالتزامات غير المصفاة، واستهلاك الأصول الثابتة، وإهلاك الأصول غير الملموسة، وإرجاء التبرعات المشروطة، بوصفها فروقاً ناشئة عن اختلاف الأساس؛

(ب) تحدث فروق التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولأغراض المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، لا توجد فروق في التوقيت بالنسبة إلى مركز التجارة الدولية؛

(ج) تمثل الفروق الناشئة عن اختلاف الكيانات فئات الأموال غير أموال الميزانية العادية المبلغ عنها في البيانات المالية. وتشمل البيانات المالية النتائج الخاصة بجميع الأموال.

١٦١ - ويرد أدناه بيان التسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في البيان الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في بيان الأداء المالي:

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة والمبالغ الفعلية في البيانات المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	
٣٧ ٤٦٣	٣٨ ٥٩٨	إيرادات الميزانية
٢ ٧٨٢	١ ٩٨٣	الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس
		تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢ ٧٨٢	٢ ٦٨٠	إيرادات التبرعات العينية
-	(٦٩٧)	المبالغ المرذودة المتعلقة بفائض السنة السابقة
٣٠ ٠٧٧	٢٦ ٢١٠	الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان ^(١)
٧٠ ٣٢٢	٦٦ ٧٩١	الإيرادات الفعلية في بيان الأداء المالي (البيان الثاني)
٤٠ ٢١٠	٣٦ ٤٢٦	نفقات الميزانية كما ترد في البيان الخامس
١ ٠٠٣	٢ ٠٥٧	الفروق الناشئة عن اختلافات في الأساس
		تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
(١ ٢٨٥)	(١ ٠٠٣)	إلغاء الالتزامات غير المصفاة
٦٢٩	٧٦٧	المصروفات المستحقة ^(١)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	
٢ ٧٨٢	٢ ٦٨٠	المصروفات المتصلة بالتبرعات العينية
٢٨٣	٤٧٣	الاستهلاك/الإهلاك
(٣)	-	الأحكام القانونية والمطالبات
(١ ٢٢٨)	(١٦٩)	رسملة الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
(٢٧)	٨	(مكاسب)/خسائر أسعار الصرف
(١٤٨)	(١٨٥)	إلغاء المعاملات المشتركة بين الصناديق ^(١)
-	(٤٩٢)	المصروفات مقابل مصروفات فترة السنتين السابقة
-	(٢٢)	المصروفات مقابل ميزانية الفترة المقبلة
٦١ ١٣٦	٥٢ ٧١٤	الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان ^(١)
١٠٢ ٣٤٩	٩١ ١٩٧	النفقات الفعلية في بيان الأداء المالي (البيان الثاني)

(أ) أُعيد بيان الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة (انظر الملاحظة ٤).

الملاحظة ١٨

الأطراف ذات العلاقة: موظفو الإدارة الرئيسيون

١٦٢ - موظفو الإدارة الرئيسيون في المركز هم المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ومديرو الشعب، وكبير المستشارين في مكتب المدير التنفيذي، ورئيس التخطيط الاستراتيجي، وهم يضطلعون بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط أنشطة المركز وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في توجيهها الاستراتيجي.

(بألاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	
٧,٧٠	٨	عدد الأفراد (مكافئات الدوام الكامل)
٢ ٢٥٠	٢ ٠١٣	الأجور الكلية
٩٢	-	السلف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

١٦٣ - والأجور الكلية المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين تشمل المرتبات الإجمالية، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، ومنح الانتداب وغيرها من المنح، وإعانة الإيجار، وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية، ورد ضريبة الدخل، ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية، والمساهمات الحالية في التأمين الصحي. وموظفو الإدارة الرئيسيون مؤهلون أيضاً لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، التي لا تكون واجبة السداد إلا بعد انتهاء الخدمة. ولا تدفع أي استحقاقات غير نقدية وغير مباشرة لموظفي الإدارة الرئيسيين. وموظفو الإدارة الرئيسيون أعضاء عاديون في صندوق المعاشات التقاعدية.

١٦٤ - وتمثل السلف المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات بما يتمشى مع النظامين الإداري والأساسي للموظفين. ولم تقدم أي قروض لموظفي الإدارة الرئيسيين.

المعاملات مع الكيانات ذات العلاقة

١٦٥ - ما لم يذكر خلاف ذلك في هذه البيانات بالنسبة للإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية، بما في ذلك التبرعات العينية، تجري جميع المعاملات مع الأطراف الثالثة، بما فيها منظمات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في إطار علاقة عادية بين المورد أو العميل والمستفيد أو بأحكام وشروط قائمة على أساس مبدأ الاستقلالية.

١٦٦ - وعلى النحو المبين في الحاشية ٦ أعلاه، تتولى خزانة الأمم المتحدة إدارة ما للمركز من مبالغ نقدية واستثمارات في إطار صندوق النقدية المشترك الرئيسي.

الملاحظة ١٩

العلاقات ذات التأثير الهام

١٦٧ - يفصح عن الأطراف ذات العلاقة التي تستطيع أن تسيطر على المركز أو أن تؤثر فيه تأثيراً هاماً باتخاذ قرارات مالية وتنفيذية، وكذلك عن المعاملات التي تجرى مع هذه الأطراف، ما لم تكن هذه المعاملات متمشية مع العلاقات التشغيلية العادية بين الكيانات. والمركز وكالة تعاون تقني تمارس منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة عليها تأثيراً هاماً وتعالج بياناته المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية.

١٦٨ - وتمول الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية الميزانية العادية للمركز بالتساوي. ويخضع للنظام المالي والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، كما يخضع لنظام الرقابة التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات. ويصدّق المراقب المالي للأمم المتحدة صحة البيانات المالية الصادرة عن المركز. ويتولى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعيين المدير التنفيذي للمركز عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة.

الملاحظة ٢٠

عقود الإيجار والالتزامات

١٦٩ - أبرم المركز عقود إيجار تشغيلي لاستخدام مبنى مقره في جنيف والمكاتب الميدانية وآلات النسخ التصويرية ومعدات الطباعة والنشر. وتنص عقود إيجار آلات النسخ ومعدات الطباعة على سداد التكاليف عن كل نسخة بعد تجاوز المبلغ الأقصى الشهري. وتعتبر التكاليف الإضافية للنسخ تكاليف إيجار طارئة ولا تدرج في الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المبينة أدناه. ويرد أدناه الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار بموجب عقود إيجار الممتلكات غير القابلة للإلغاء.

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	
١ ٣١٩	١ ٢٥٧	المستحقة في غضون أقل من سنة واحدة
٤ ١٦٠	٣ ١٠١	المستحقة خلال فترة تتراوح بين سنة و ٥ سنوات

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	مجموع الحد الأدنى لالتزامات عقود الإيجار التشغيلي
٥ ٤٧٩	٤ ٣٥٨	

١٧٠ - أبرم عقد إيجار لمبنى مقر مركز التجارة الدولية في جنيف بين مؤسسة مباني المنظمات الدولية والمركز مقابل دفع إيجار سنوي قدره ١,٠٨٥ مليون فرنك سويسري (١,١١١ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). ويمكن تجديد عقد الإيجار لمدة ٥ سنوات أخرى بموجب اتفاق صريح يبرم بين الأطراف قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء العقد. ويستأجر المركز أماكن للمكاتب الميدانية بعقود يمكن إلغاؤها عموماً بتوجيه إشعار بمهلة تتراوح بين ٣٠ و ٩٠ يوماً.

١٧١ - وتعلق عقود إيجار المعدات بآلات النسخ التصويري وآلات الطباعة. ويسري هذا العقد لمدة أقصاها خمس سنوات وليست هناك فترة تجديد بعد نهاية العقد. ويجري إنهاء العقد وفقاً لمهلة الإشعار القياسية المعمول بها في الأمم المتحدة وهي ثلاثون يوماً. ويجوز لكل من الطرفين أن ينهي العقد، كلياً أو جزئياً، بإشعار الطرف الآخر خطياً، في ظرف ٣٠ يوماً. ولا تتضمن الاتفاقات خيارات شراء. وبلغ مجموع مصروفات الإيجار لعام ٢٠١٦ مقدار ١,٧٦٤ مليون دولار (في عام ٢٠١٥: ١,٥١١ مليون دولار). ولا يشمل هذا المبلغ تكاليف النسخ الإضافية المتكبدة وفقاً لاتفاقات الإيجار.

الالتزامات الأخرى

الالتزامات التعاقدية المفتوحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥	٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	
١٥٧	٦٧	الممتلكات والمنشآت والمعدات
١٨٣	٣٥	المنح
٨ ١١٧	٥ ٠٥٩	السلع والخدمات
٨ ٤٥٧	٥ ١٦١	مجموع الالتزامات التعاقدية المفتوحة

١٧٢ - تتعلق الالتزامات الأخرى بالتزامات مستقبلية بتحويل الأموال إلى المنتفعين النهائيين واقتناء السلع والخدمات، بما في ذلك أوامر الشراء، التي تم التعاقد بشأنها ولكنها لم تسلم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

الملاحظة ٢١

الأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

١٧٣ - يوجد مبلغ تقديري قدره ٠,٠٨٨ مليون دولار مخصص للالتزامات المحتملة الخاصة بالمشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي في فيجي. وهذا المبلغ هو تقدير للمخاطر المالية المحتملة لاسترداد النفقات

الخاصة بالمشروع بعد انقضاء مهلة الـ ٣٦ شهراً المرتبطة باتفاقات "D+3" المالية وخلال فترة خطة العمل المكتنفة. ولم تكن هناك أصول محتملة ناشئة حتى تاريخ الإبلاغ.

الملاحظة ٢٢

الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

١٧٤ - لم تطرأ أحداث جوهرية، إيجابية كانت أم سلبية، بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدار هذه البيانات من شأنها أن تؤثر في تلك البيانات تأثيراً جوهرياً.

الملاحظة ٢٣

المدفوعات على سبيل الهبة والمشطوبات وحالات الغش

١٧٥ - لم تسجل أي مدفوعات على سبيل الهبة أثناء السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشطب المركز مصروفات معدات ومركبات قدرها ٠,٠٨٧ مليون دولار (٢٠١٥): ٠,٠٥٢ مليون دولار) خلال السنة المالية بسبب تقادم الأصناف وإغلاق مشاريع في الميدان ومبلغ ٠,٠٠٢ مليون دولار يمثل مبالغ مستحقة قبض غير قابلة للاسترداد. ولم تكن هناك أي حالات غش أو غش مفترض خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

المرفق الأول

بيان الاعتمادات (غير مراجع)

الصندوق العام: بيان الاعتمادات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات		الاعتمادات ^(١)			
الرصيد الحر	المجموع	المصروفات	الالتزامات غير المصفاة	الاعتماد المنقح	التغيرات
					الاعتماد الأصلي
					٧١ ٧٨٩
٣٨ ١٧٤	٣٦ ٤٢٦	٣٥ ٤٢٣	١ ٠٠٣	٧٤ ٦٠٠	٢ ٨١١

مركز التجارة الدولية

برنامج الأنشطة

(أ) تمثل الاعتماد الأصلي البالغ ٧١,٧٩ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي زيد إلى ٧٤,٦٠ مليون دولار. وقد أذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ ألف.

المرفق الثاني

بيان الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٦ (غير مراجع)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المتاحة للعموم ^(١)				
الفرق (بالنسبة المئوية)	ميزانية عام ٢٠١٦	النهائي فترة السنتين	الأصل لفترة السنتين	
(٥١)	٢٨ ٦٣٦	٥٨ ١٤٥	٥٥ ٩٥٤	النفقات المتصلة بالوظائف
(٥٣)	٧٧٩٠	١٦ ٤٥٥	١٥ ٨٣٥	النفقات غير المتصلة بالوظائف
(٥١,٢)	٣٦ ٤٢٦	٧٤ ٦٠٠	٧١ ٧٨٩	المجموع

(١) تمثل الاعتماد الأصلي البالغ ٧١,٧٩ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي زيد إلى ٧٤,٦٠ مليون دولار. وقد أذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف و ٢٧٢/٧١ ألف.

